جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقاربة الجزائرية للأمن إزاء منطقة المغرب العربي بعد 2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د

التخصص: دراسات استراتيجية أمنية

إعداد الطالبة:

قاضي نعيمة

إشراف الأستاذ:

بن رحو سهام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. بن صايم بونوار	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن رحو سهام	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ. بلخثير نجية	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا مساعدا
أ. يونس مسعودي	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ. ويكن فازية	أستاذ	جامعة وهران 2	ممتحنا
أ. عبد الله بلغيث	أستاذ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447 – 1448هـ/ 2025 – 2026م

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقاربة الجزائرية للأمن إزاء منطقة المغرب العربي بعد 2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د

التخصص: دراسات استراتيجية أمنية

إعداد الطالبة:

قاضي نعيمة

إشراف الأستاذ:

بن رحو سهام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. بن صايم بونوار	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن رحو سهام	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ. بلخثير نجية	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا مساعدا
أ. يونس مسعودي	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ. ويكن فازية	أستاذ	جامعة وهران 2	ممتحنا
أ. عبد الله بلغيث	أستاذ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447 – 1448هـ/ 2025 – 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة يونس: الآية 10

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

يقول الامام الشافعي رحمه الله "ومن لم يذق مر التعلم ساعة تذرع ذل الجهل طول حياته".

أحمد الله العلي القدير وأشكره على ما منّ به علي من عون وتوفيق، مما مكنني من الوصول إلى أعلى المراتب في مشواري الجامعي، فله الحمد والشكر كله.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن عظيم امتناني للدكتور "مراد حجاج" على دعمه السخي وإرشاده القيم، فقد كان لعطائه وتشجيعه اللامحدود الأثر الكبير في تجاوز التحديات وإتمام هذا العمل، أسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء، وأن يوفقه ويسدد خطاه في كل أمر.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين تفضلوا بقراءة هذا العمل المتواضع ومناقشته رغم ما يتطلبه ذلك من جهد ووقت، وأخص بالذكر الدكتور "مسعودي يونس"، الذي كان له الفضل بعد الله، في إتمام هذا العمل، فله مني كل الامتنان والتقدير.

أوجه أسمى عبارات الشكر والامتنان إلى والدي العزيز، الذي كان القوة الداعمة في حياتي، بفضل تضحياته وجهوده الكبيرة، له كل الفضل بعد الله فيما وصلت إليه اليوم، فمهما بلغت عبارات الشكر لن توفيه حقه، أسأل الله أن يديمه لنا ذخراً وعزاً.

ولا يمكنني أن أغفل فضل "أشرف وهارون"، اللذين لم يدخرا جهدًا في مساندتي والوقوف بجانبي ودعمي المستمر طوال هذه المرحلة، فلهما مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

جزى الله الجميع خير الجزاء، ووفقنا وإياكم لما فيه الخير والصلاح.

الإهداء

بعد رحلة دراسية مليئة بالتحديات والصعوبات، أهدي فرحة تخرجي:

إلى من أعتز بحمل اسمه، إلى من أفنى وقته وجهده ليمنحنا سبل الحياة ويفتح لنا أبواب الأمل، إلى من قدم دعمه اللامحدود وعطاءه غير المشروط، إلى من غرس في نفسي قيم الكفاح وأهمية العلم والمعرفة كوسيلة للنجاح، وإلى من كان لي قدوة في مكارم الأخلاق، داعمي الأول في مسيرتي الأكاديمية، والملاذ الذي أجد فيه العون بعد الله عز وجل، إلى مصدر فخري واعتزازي.

أبي الغالي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى من كانت المدرسة الأولى التي علّمتني الأخلاق قبل الحروف، إلى من غمرت حياتي بدفء عطفها وحبها اللامحدود، وإلى من كانت دعواتها الصادقة نوراً يبدد ظلام الشدائد وييسر الصعاب.

رمز التضحية والعطاء، ومصدر إلهامي الدائم، لك مني كل الحب والامتنان.

أمي الغالية

إلى شركاء فرحتي، والمصدر الدائم لإلهامي وأملي، إلى من كانوا سنداً وعوناً في كل مراحل حياتي.

اخوتي واخواتي

كل من آمن بقدراتي ودعمني ولو بكلمة أو دعوة صادقة...

أهدي هذا العمل المتواضع شكر وتقدير، ووفاء لجميلكم.

مقدمة

تعد منطقة المغرب العربي إحدى أكثر الفضاءات الجيوسياسية حساسية في البيئة الدولية المعاصرة، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية فيها، وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة بشكل لافت منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل التحولات العميقة التي أفرزتها أحداث عام 2011، والتي لم تقتصر تداعياتها على البنى السياسية الداخلية، بل امتدت لتعيد تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية برمتها.

فقد أفرزت هذه التحولات مسارات متباينة داخل دول المغرب العربي، حيث شهدت بعض الدول محاولات لإعادة ترتيب أنظمتها السياسية، في حين عرفت أخرى أزمات حادة وانهيارات مؤسساتية كما هو الحال في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى بروز فراغات أمنية ساهمت في تصاعد أنشطة الفواعل من غير الدول، وعلى رأسها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، ومع اتساع نطاق هذه التهديدات، لم تعد الحدود الوطنية تمثل عائقًا أمام انتشارها، بل أضحت المنطقة ككل تعيش على وقع تحديات أمنية عابرة للحدود تتسم بالتعقيد والتشابك.

وفي هذا السياق، برزت إشكالية الأمن في المغرب العربي بوصفها إشكالية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يستدعي مقاربات تحليلية تتجاوز الفهم التقليدي الضيق للأمن، نحو استيعاب طبيعته المركبة كما تناولتها الأدبيات الحديثة في الدراسات الأمنية.

ومن هذا المنطلق، فإن فهم طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة يقتضي إدراك خصوصية السياق المغاربي، القائم على تداخل الداخلي بالإقليمي، وتأثير العوامل الخارجية في تشكيل ديناميكياته.

ضمن هذه البيئة المعقدة، تبرز الجزائر كفاعل إقليمي محوري، بحكم موقعها الجغرافي واتساع حدودها وتماسها المباشر مع بؤر التوتر، خاصة في منطقة الساحل وليبيا، وقد فرضت هذه المعطيات على الجزائر تبني مقاربة أمنية شاملة، لا تقتصر على البعد العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية، في إطار سعيها إلى تحقيق التوازن بين حماية أمنها القومي والمساهمة في استقرار محيطها الإقليمي، كما تميزت هذه المقاربة بالتمسك بجملة من المبادئ الثابتة، على غرار رفض التدخلات الخارجية، ودعم الحلول السياسية، واحترام سيادة الدول.

غير أن تصاعد التهديدات الإقليمية، وتعقيد الأزمات في دول الجوار، إلى جانب بروز متغيرات جديدة مثل تنامي التنافس الدولي والتطبيع في المنطقة، كلها عوامل تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية المقاربة الأمنية الجزائرية، وقدرتها على التكيف مع بيئة أمنية متحولة تتسم بعدم الاستقرار.

2/ مبررات اختيار الموضوع:

تقف جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي كانت من وراء اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

* لقد دفعني انتمائي الشخصي إلى المنطقة، إلى جانب تخصصي في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، إلى اختيار هذا الموضوع.

* يمثل هذا الموضوع فرصة لتعميق معرفتي وتطوير مهاراتي البحثية في تحليل السياسات الأمنية ضمن سياقاتها الإقليمية المتغيرة.

* الرغبة في إثراء المكتبة الأكاديمية الجزائرية.

* الرغبة في تقديم نتائج بحثية وتوصيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع، من شأنها دعم صانعي القرار في الجزائر ودول المغرب العربي في تحسين سياساتهم الأمنية، وتحقيق التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة.

الدوافع الموضوعية:

* يتسم الجوار الجزائري بطبيعته المعقدة والمتغيرة، حيث تتعدد التهديدات التي تحيط به وتتزايد حدتها مع مرور الوقت، هذه التهديدات تشكل تحديات أمنية كبيرة للجزائر، وهو ما يدفعنا إلى دراستها وتحليلها بشكل متعمق.

* تعد الجزائر من أبرز الدول التي تلعب دورًا محوريًا في دعم الأمن والاستقرار في المغرب العربي، وذلك لكونها تتمتع بموقع استراتيجي وقدرات عسكرية وسياسية تتيح لها التأثير على الأوضاع الإقليمية، لذا فإن فهم استراتيجيتها الأمنية يعزز من قدرة الدول المجاورة والباحثين على استيعاب الدور الجزائري وأبعاده وتأثيراته.

* تفرض التحديات الأمنية العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ضرورةً

ملحة للتعاون الإقليمي، وإن دراسة السياسة الأمنية الجزائرية تساهم بشكل كبير في تعزيز هذا التعاون، من خلال فهم الاستراتيجيات الجزائرية واقتراح توصيات عملية لدعم جهود الدول المجاورة في مواجهة هذه التهديدات المشتركة.

* على الرغم من الأهمية البالغة للموضوع، الا ان الدراسات الأكاديمية حوله محدودة للغاية، لذا، تأتي هذه الأطروحة لتسد هذا الفراغ المعرفي وتقدم إسهامًا علميًا قيمًا.

3/ أهداف الموضوع:

* تسعى الدراسة إلى تقديم إطار نظري شامل لمفهوم الأمن بمستوياته وأبعاده المختلفة، واستعراض المقاربات التقليدية والحديثة التي تُشكل الأسس النظرية لتحليل السياسات الأمنية، مما يمكّن من وضع المقاربة الجزائرية في سياقها الأكاديمي الصحيح (يمكن فهمها وتحليلها على أساس نظري واضح).

* تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل المقاربة التي تتبناها الجزائر في تحقيق الأمن والاستقرار ضمن منطقة المغرب العربي، مع التركيز على كيفية استجابتها للتحديات الأمنية الإقليمية المتزايدة منذ عام 2011.

* تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية المقاربة الجزائرية في تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وحماية المصالح الوطنية الجزائرية، والتصدي للتحديات الأمنية المتزايدة.

* تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات الأمنية والسياسية المشتركة التي تواجهها منطقة المغرب العربي، بما في ذلك التدخلات الأجنبية، والتحولات السياسية، والمخاطر الأمنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأثيراتها على الاستقرار الإقليمي.

* تهدف الدراسة إلى توضيح كيفية تعامل الجزائر مع القضايا الإقليمية المعقدة مثل الأزمة الليبية والتطبيع الإسرائيلي–المغربي، مع التركيز على الآليات العسكرية والإجراءات الأمنية التي تعتمدها لتأمين حدودها وحماية استقرارها الإقليمي.

* تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات لتعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، بهدف توفير أرضية مشتركة لاستراتيجيات فعّالة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

4/ أدبيات الدراسة:

قبل الشروع في أي بحث علمي، لا بد للباحث من القيام بجولة استقصائية شاملة للأدبيات

السابقة ذات الصلة بموضوع دراسته، فمن خلال هذه الجولة، يستطيع الباحث أن يستفيد من الخبرات والمعارف التي تراكمت في هذا المجال، وأن يحدد الثغرات المعرفية التي يمكن أن يساهم في سدها بحثه.

وفي سياق دراستنا الحالية، سنستعرض أهم هذه الدراسات، وذلك بهدف تحديد الإسهامات السابقة وتحديد المسارات البحثية المستقبلية:

– دراسة دالع وهيبة، أستاذة العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3، هي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الحقيقة في عددها 46 لسنة 2018، تحت عنوان " **دور الجزائر في تحقيق الامن المغاربي 2011 – 2017** ": تناولت عدة محاور رئيسية تتعلق بالتهديدات الأمنية في المنطقة، مثل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى المقاربة الجزائرية لحل الأزمات الإقليمية، والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق الأمن المغاربي بعد أحداث 2011 وما تبعها من تحولات سياسية وأمنية.

خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب استراتيجية شاملة تعتمد على بناء الثقة، وتسوية القضايا الخلافية، وتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على أهمية دور الإعلام في نشر الوعي بمخاطر التطرف والإرهاب.

– دراسة الباحثة خطير نعيمة، وهي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية في عددها 2 لسنة 2019، تحت عنوان " **السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية** ": تناولت الدراسة السياسة الأمنية الجزائرية بشكل شامل، حيث قامت بتحليل الإطار المؤسسي لهذه السياسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما استعرضت التحديات التي تواجهها على المستويات المحلية والإقليمية، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والصراعات الإقليمية، وفي المحور الثالث، قامت الدراسة بتقييم أداء السياسة الأمنية الجزائرية في مواجهة هذه التحديات.

وخلصت إلى أن السياسة العامة الأمنية الجزائرية في ظل التحديات المتزايدة، تحتاج إلى استراتيجية متكاملة تجمع بين الجوانب العسكرية وغير العسكرية مثل الاقتصادية والاجتماعية، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عوامل عدة، منها الجغرافية والتاريخية.

وأكدت الباحثة أن غلبة الطابع العسكري على العقيدة والسياسة الأمنية الجزائرية تعود إلى عاملين أساسيين: النزاع مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، وظاهرة الإرهاب التي تمثل تهديدًا وجوديًا للأمن القومي الجزائري، كما أظهرت الدراسة أن السياسة الأمنية الجزائرية تتأثر بالانعكاسات السلبية لحالات عدم الاستقرار والأمن في دول الجوار، خاصة في الدول الإفريقية، ما يجعل التهديدات ذات الطبيعة الصلبة جزءًا أساسيًا من اهتمامات الأمن القومي الجزائري.

– دراسة الباحث دحموح طاهر، وهي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، لسنة 2018، تحت عنوان **"الامن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي"**:

أظهرت الدراسة أن التطورات المتسارعة في المنطقة المغاربية والساحل قد أدت إلى ظهور تحديات أمنية جديدة للجزائر، فالتوترات المستمرة في دول الجوار كتونس وليبيا، والتهديدات الانفصالية في مالي، بالإضافة إلى المنافسة مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، قد خلقت بيئة خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية وتوسع نفوذها.

خلصت الدراسة الى أن الجزائر تتبع مقاربة متكاملة لمواجهة التهديدات الأمنية، تجمع بين الأدوات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي، إلا أن الانقسامات بين دول المنطقة، والتي غالبًا ما تتأثر بالتدخلات الخارجية، تشكل عائقًا أمام تحقيق الأمن والاستقرار. ومع ذلك، تمكنت الجزائر من حماية حدودها، مؤكدة على أهمية تبني سياسات استباقية ووقائية.

– دراسة الباحث لعيفاوي بدر الدين، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان **"الرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية 2011–2019"**: تركز على التهديدات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي، بدءا من التهديدات التقليدية (النزاعات الحدودية ومشكلة الصحراء الغربية) وصولا الى التهديدات غير التقليدية (الارهاب والهجرة غير النظامية، الجريمة المنظمة) التي تمس بالأمن الإقليمي وتشكل تحديات مشتركة لكل دول المنطقة،

وتوضح الدراسة إلى أن غياب التنسيق الفعال بين دول المنطقة، والتأثيرات الخارجية، يحد من قدرتها

على مواجهة التهديدات المشتركة.

وتخلص الدراسة إلى أن بناء تعاون أمني إقليمي فعال، يرتكز على مؤسسات ديمقراطية قوية، هو الحل الأمثل لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

– دراسة ساعد طيايبة وعبد الرحمان بوزيان، وهي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة النافذ للدراسات السياسية، العدد الاول، لسنة 2022، تحت **عنوان "تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي**: تتطرق إلى تطور العقيدة الأمنية الجزائرية وكيفية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي.

تبرز الدراسة أن التحديات الأمنية الإقليمية، التي تشمل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، تؤثر بشكل كبير على الأمن الجزائري، خاصة مع البيئة الأمنية المعقدة في المغرب العربي.

وتخلص الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد مقاربة متعددة الأبعاد لمواجهة التهديدات الأمنية، تشتمل على إجراءات صلبة مثل تعزيز قدراتها الأمنية على الحدود الجنوبية، وإجراءات لينة تعتمد الحوار الدبلوماسي والسلمي لحل النزاعات الإقليمية، وتؤكد على أن هذه العقيدة الأمنية تستند إلى مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الإقليمي، مع الإقرار بأن غياب التنسيق المغاربي الشامل يزيد من التهديدات الأمنية للجزائر والمنطقة ككل.

5/ التعليق على ادبيات الدراسة:

رغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها تشترك في عدد من المحددات التي تفتح المجال أمام الدراسة الحالية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- من حيث الإشكالية:

ركزت معظم الدراسات السابقة على وصف التهديدات أو تحليل العقيدة الأمنية، في حين تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية التكيف في المقاربة الأمنية الجزائرية، أي كيفية انتقالها نحو مقاربة متعددة الأبعاد في ظل بيئة أمنية معقدة.

- من حيث الإطار الزمني:

تمتد دراستنا لتشمل التطورات الجيوسياسية الأكثر حداثة (ما بعد 2020)، مثل تداعيات التطبيع في المنطقة وما نتج عنه من 'اختلال في موازين القوى التقليدية 'وظهور تحالفات أمنية جديدة خارج الأطر الإقليمية المتعارف عليها.

- من حيث المقاربة النظرية:

تتجاوز هذه الدراسة التفسير الواقعي الصرف (الذي هيمن على دراسة خطير نعيمة ودحموح طاهر) لتدمج المقاربات البنائية والأمن الإنساني كأطر تفسيرية لسلوك الجزائر، مما يعطي عمقاً أعمق لفهم أبعاد المقاربة الشاملة.

- من حيث الهدف العلمي:

لا تقتصر هذه الدراسة على توصيف الدور الجزائري، بل تسعى إلى تقديم تحليل تفسيري لكيفية تعامل الدول المحورية مع "البيئات الأمنية الفاشلة" في جوارها، وهو ما يمثل إضافة نوعية للمكتبة السياسية الأمنية.

5/ حدود الدراسة:

تم ضبط الحدود الزمانية والمكانية لمشكلة الدراسة على النحو التالي:

المجال الزماني:

تغطي هذه الدراسة الفترة من عام 2011 إلى عام 2023، تم اختيار هذا الإطار الزمني بسبب التحولات السياسية والأمنية التي بدأت في عام 2011 في منطقة المغرب العربي، بما في ذلك الأزمة الليبية وتزايد التهديدات الإرهابية والتدخلات الأجنبية، وصولاً إلى عام 2023، مما يسمح بإجراء دراسة معمقة للمقاربة الأمنية الجزائرية وتقييم مدى مرونتها في مواجهة التطورات الأمنية المتسارعة على الساحة الإقليمية على مدار هذه الفترة.

المجال المكاني:

تركز الدراسة على منطقة المغرب العربي، وتشمل دول المنطقة: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، وموريتانيا، مع التركيز بشكل خاص على الجزائر باعتبارها محور الدراسة.

يتم التركيز على الجزائر لفهم سياستها الأمنية تجاه المنطقة وكيفية تعاملها مع التهديدات الإقليمية

المتصاعدة.

6/ المشكلة البحثية:

شهدت منطقة المغرب العربي بعد عام 2011 تحولات عميقة أفرزت تهديدات أمنية معقدة ومتداخلة، على غرار الإرهاب، عدم الاستقرار السياسي، والتدخلات الخارجية. وفي ظل هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها أمام بيئة أمنية متغيرة فرضت عليها إعادة تكييف مقاربتها الأمنية، بالانتقال من التركيز العسكري التقليدي إلى مقاربة شاملة متعددة الأبعاد. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة:

- **كيف تفاعلت المقاربة الأمنية الجزائرية مع تعقيدات هذه التهديدات بعد 2011؟**

من هذا التساؤل الرئيسي، تنبثق عدة تساؤلات فرعية:

-كيف تسهم المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة في تفسير وتحليل المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة المغرب العربي بعد عام 2011؟

- ما طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه منطقة المغرب العربي بعد عام 2011؟

- كيف تفاعلت الجزائر مع هذه التهديدات من خلال مقاربتها الأمنية متعددة الأبعاد؟

- ما مدى فعالية المقاربة الأمنية الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في ظل التحديات الداخلية والمتغيرات الخارجية؟

7/ فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تساعد في تفسير وتوجيه البحث، وهي كالتالي:

- **كلما ازدادت تعقيدات التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي بعد عام 2011، اتجهت الجزائر نحو تبني مقاربة أمنية أكثر شمولًا وتعددًا في الأدوات، مما يعزز قدرتها على التكيف مع البيئة الإقليمية.**

كما تبلورت مجموعة من الفرضيات الفرعية، أبرزها:

- كلما كان توظيف المقاربات الأمنية (خاصة البنائية) أكثر تكاملًا، كان تفسير سلوك الجزائر الأمني في المنطقة أكثر دقة وعمقًا.

– كلما تصاعدت التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة المغرب العربي، زادت درجة تعقيد البيئة الأمنية الإقليمية.

– كلما ازدادت حدة التهديدات الإقليمية، توسعت الجزائر في استخدام أدوات متعددة (عسكرية، دبلوماسية، اقتصادية) ضمن مقاربتها الأمنية.

– كلما زادت التدخلات الخارجية والمعوقات الإقليمية، تراجعت فعالية المقاربة الأمنية الجزائرية في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

8/ الإطار المنهجي:

نظراً لطبيعة الموضوع الذي يتسم بالتعقيد والتداخل، يتطلب الأمر اعتماد منهجية بحثية مرنة وقادرة على التعامل مع مختلف جوانب الإشكالية، ولذلك، تم اختيار مجموعة من المناهج التحليلية التي تتكامل فيما بينها لتوفير فهم أوسع وأشمل للموضوع، ولعل أهمها:

منهج تحليل النظم:(Systems Analysis Method)

يُعد المنهج الأساسي الذي يضبط المسار التحليلي للدراسة، حيث يتم التعامل مع "المقاربة الأمنية الجزائرية "كنسق فرعي يتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة (النسق الكلي)، وذلك وفق المستويات التالية:

- **المدخلات** :(**Inputs**) وتتمثل في الضغوط والتهديدات الأمنية "الهجينة" التي أفرزتها بيئة ما بعد 2011 في منطقة المغرب العربي (الأزمة الليبية، الإرهاب العابر للحدود، التدخلات الأجنبية)، والتي شكلت تحدياً للأمن الوطني الجزائري.
- **عملية المعالجة** :(**Processing**) وتشير إلى الآليات المؤسسية وصنع القرار التي يتم من خلالها تحليل هذه التهديدات ومواءمتها مع ثوابت العقيدة الأمنية والسياسية للدولة، بما يسمح بصياغة استجابة استراتيجية متكيفة مع التحولات الإقليمية، دون الإخلال بالمبادئ السيادية.
- **المخرجات** :(**Outputs**) وتتجسد في السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الجزائر، ضمن مقاربة شاملة متعددة الأبعاد، تشمل الأدوات العسكرية (تأمين الحدود)، والدبلوماسية (الوساطات والحلول السياسية)، والقانونية (اتفاقيات التعاون الأمني)، والتي تهدف إلى إعادة الاستقرار للمحيط الإقليمي.

- **التغذية العكسية** :(**Feedback**) وتتمثل في تقييم فعالية هذه السياسات على أرض الواقع، ومدى قدرتها على الحد من التهديدات، بما يسمح بإعادة ضبط الاستجابة الأمنية وفقاً للتغيرات المستمرة في البيئة الإقليمية.

وتكمن أهمية هذا المنهج في كونه يتيح فهماً ديناميكياً لتفاعل الجزائر مع بيئتها الأمنية، من خلال الربط بين مصادر التهديد وآليات الاستجابة ونتائجها، وهو ما يتلاءم مع طبيعة الدراسة التي تركز على تحليل المقاربة الأمنية في سياق إقليمي متغير.

المنهج التاريخي:

يُعد المنهج التاريخي أداة مهمة لفهم الأحداث وتحليلها ضمن سياقاتها الزمنية، ما يساعد في تتبع المراحل التي مرت بها الظاهرة موضوع الدراسة، حيث لا يمكن فهم المقاربة الأمنية الجزائرية الحالية بمعزل عن تطوراتها التاريخية وتأثير التحولات السابقة عليها.

في هذه الدراسة، يتيح المنهج التاريخي تتبع المسار التاريخي للأزمات التي شهدتها منطقة المغرب العربي منذ عام 2011، وهي فترة تميزت بتغيرات سياسية وأمنية كبيرة.

كما يُساعد المنهج في فهم السياقات والظروف المتداخلة التي ساهمت في ظهور التحديات الأمنية الراهنة، وكيفية استجابة الجزائر لها، واستعراض السياسات الأمنية التي اعتمدتها لضمان استقرارها الداخلي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

من خلال هذا المنهج، سنتمكن من تقييم فعالية السياسات الأمنية المتبعة واقتراح توصيات لتحسينها في المستقبل.

9/ أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، منها:

* تركز الدراسة على المنطقة المغاربية باعتبارها فضاءً جيوسياسيًا مهمًا، ما جعلها ساحة تنافس بين القوى الدولية، خاصةً في ظل تطورات الأحداث بعد عام 2011، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الأمنية وجعل المنطقة عرضة لمختلف التهديدات التي تتجاوز قدرة الدولة الواحدة على مواجهتها.

* تناقش الدراسة التحديات الأمنية المستجدة في المغرب العربي، مثل الإرهاب، التدخلات الأجنبية،

والتوترات الداخلية، مع التركيز على سبل التعاون الإقليمي لمواجهتها، مما يعزز البحث في استراتيجيات التعاون الأمني بين دول المغرب العربي للتصدي للتهديدات المتصاعدة.

* تسلط الدراسة الضوء على الدور الإقليمي للجزائر، باعتبارها فاعلًا رئيسيًا يسهم في تعزيز الاستقرار أو تحقيق التوازنات في المنطقة، مما يساعد على فهم مقاربة الجزائر للأمن الإقليمي.

* تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في الحفاظ على أمنها الإقليمي في ظل الأزمات المحيطة بها من دول الجوار، وتقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في حل هذه الأزمات.

* تقدم الدراسة تقييمًا لفعالية السياسات الأمنية الجزائرية، مما يوفر دروسًا يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات مستقبلية أكثر فعالية.

10/ صعوبات الدراسة:

* شهد منطقة المغرب العربي تطورات أمنية وسياسية متسارعة، مثل الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة والتدخلات الأجنبية. هذه التحولات تجعل من الصعب استقرار الوضع وتحليل الاستراتيجيات بناءً على معطيات ثابتة، مما قد يؤثر على دقة التحليل ونتائج البحث.

* تواجه المنطقة مجموعة متنوعة من التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهريب، والصراعات الإقليمية، مما يجعل من الصعب تحديد أولويات البحث.

* يمثل التداخل الكبير بين الأمن والسياسة في المغرب العربي تحديًا للباحث، حيث إن معظم القضايا الأمنية ترتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، مما يتطلب تحليلاً شاملاً يأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد المتشابكة والمتأثرة بتغيرات السياسة المحلية والدولية.

* واجهت الدراسة صعوبة في الحصول على مراجع كافية باللغات الأجنبية، خاصة تلك التي تتناول المقاربة الجزائرية للأمن بشكل تفصيلي، وقد تبين أن أغلب الدراسات والتحليلات المتخصصة بهذا الشأن متاحة باللغة العربية.

11/ تقسيم الدراسة:

انطلاقًا من أهمية الموضوع، تم تصميم هذه الدراسة وفقًا لخطة بحثية منهجية، قُسِّمت إلى ثلاثة

فصول رئيسية:

الفصل الأول: يركز على التأصيل النظري لمفهوم الأمن من خلال استعراض مختلف المقاربات التقليدية والحديثة التي تشكل الأطر النظرية لفهم التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية، يبدأ الفصل بعرض المفاهيم الأساسية للأمن من خلال توضيح أبعاده ومستوياته المختلفة، مما يسهم في توفير تحليل متكامل يأخذ في الاعتبار تعقيدات السياق الأمني الإقليمي.

كما يتطرق للمقاربات التقليدية مثل الواقعية، التي تؤكد على أهمية القوة العسكرية والدفاع الوطني، والمقاربة الليبرالية التي تركز على التعاون الدولي ودور المؤسسات في تحقيق الأمن.

إضافة إلى ذلك، يتناول الفصل المقاربات الحديثة، بما في ذلك البنائية التي تعزز أهمية الهويات والتصورات المشتركة في تشكيل سياسات الأمن، والمقاربة النقدية التي تدعو إلى إعادة تقييم السياسات الأمنية التقليدية لصالح سياسات أكثر شمولًا، ومقاربة ما بعد الحداثة التي ترى في الأمن بناءً اجتماعيًا وثقافيًا يتأثر بالبناءات الفكرية والنظم السائدة.

باستخدام هذه الأطر النظرية، يمكننا فهم الكيفية التي تستجيب بها الجزائر للتطورات الأمنية المتسارعة في المنطقة، وتحديد استراتيجياتها لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

الفصل الثاني: يركز على تحليل واقع منطقة المغرب العربي في ظل التحديات المشتركة التي تواجه دولها، وتأثير هذه التحديات على الأمن والاستقرار الإقليمي، ويبدأ الفصل بتوضيح الموقع الجغرافي للمغرب العربي وأهميته الاستراتيجية، مسلطًا الضوء على الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة والتي تجعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية.

ثم يتناول هذا الفصل مسار التحولات السياسية في دول المغرب العربي، مستعرضًا الإنجازات التي حققتها بعض الدول والمشكلات التي تواجهها، مثل الصراعات الداخلية، كما يُناقش التدخلات الخارجية التي تسعى إلى التأثير على السياسات الداخلية لدول المغرب العربي، والدور المتزايد الذي تلعبه القوى الكبرى في استغلال الثروات الطبيعية وإملاء السياسات الأمنية.

يستعرض الفصل أيضًا التهديدات الأمنية المشتركة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. هذه التحديات تتطلب تعاونًا إقليميًا للتصدي

لها، ويعرض الفصل في هذا السياق جهود التعاون الأمني المغاربي، مع التركيز على أهمية هذا التعاون كضرورة لمواجهة التهديدات الأمنية الحديثة.

أخيرًا، يحدد هذا الفصل البيئة الأمنية المعقدة التي تواجه الجزائر ودول المنطقة، مما يوفر فهمًا أعمق للدور الذي تسعى الجزائر إلى لعبه لتعزيز الأمن والاستقرار في المغرب العربي، ويمهد للفصل التالي الذي يركز على استراتيجيات الجزائر ومقاربتها الشاملة تجاه الأمن الإقليمي.

الفصل الثالث: يركز على الدور المحوري للجزائر في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة المغرب العربي، حيث يستعرض جهودها السياسية والأمنية والاقتصادية لتعزيز استقرار المنطقة، ويسلط الضوء على التزام الجزائر بمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل، ويبرز أهمية تعاونها مع دول الجوار المغاربي لبناء الثقة وتطوير حلول سياسية مستدامة للأزمات الإقليمية.

كما يتناول هذا الفصل أبرز التحديات التي تهدد الأمن القومي الجزائري، مثل الأزمة الليبية، بالإضافة إلى تداعيات التطبيع الإسرائيلي-المغربي على الأمن الجزائري، ويوضح السياسات التي تتبعها الجزائر لمواجهة هذه التحديات، وكيف تسعى إلى تعزيز أمنها القومي وحماية مصالحها في ظل هذه الظروف المتغيرة.

علاوة على ذلك، يستعرض الفصل القدرات العسكرية والإجراءات الأمنية التي تعتمدها الجزائر لضمان حماية حدودها وتحصينها ضد التهديدات الخارجية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للدراسة

الأمن هو أحد المفاهيم الأساسية التي تشكل أساس الحياة الإنسانية واستقرار المجتمعات، فهو يمثل الحالة التي يتم فيها ضمان حماية المصالح الأساسية للأفراد والمجتمعات من التهديدات والمخاطر المحتملة، ومع ذلك فان فهم الأمن ليس بالأمر البسيط، لأنه يتضمن عدة جوانب متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض، لذلك يجب علينا دراسة المفاهيم والنظريات حتى نتمكن من بناء فهم شامل وعميق لهذا المفهوم وتطبيقه بفعالية للحفاظ على الاستقرار والحماية للأفراد والمجتمعات.

على هذا الأساس سيتم القاء الضوء في هذا الفصل على ماهية الأمن من منظور نظري وتحليلي، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المقاربات والوجهات النظرية وسنبدأ بتعريف مفهوم الأمن وتوضيح أبعاده المتعددة بما في ذلك الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن المجتمعي والأمن البيئي، بالإضافة الى مستوياته المختلفة بدءا من الأمن الوطني وصولاً إلى الأمن الإقليمي والعالمي ودور كل منها في المحافظة على الاستقرار.

بعد ذلك سنتطرق للنظريات التقليدية للأمن، والتي نشأت في سياق العلوم السياسية، وتشمل هذه النظريات الواقعية التي تركز على المصالح الأمنية للدولة وتحليل الصراع واستخدام القوة بالإضافة الى الليبيرالية التي تشدد على التعاون والمصالح المشتركة بين الدول، كوسيلة لتحقيق الأمن.

من خلال فحص هذه النظريات التقليدية، نكتسب رؤى قيمة حول الأسس التاريخية للدراسات الأمنية والعدسات المختلفة التي يمكن من خلالها تحليل التحديات الأمنية.

في النقطة الأخيرة من الفصل، سنتعرف على النظريات الحديثة للأمن المتمثلة في البنائية والنقدية وما بعد الحداثة والتي نشأت كتحد وتطوير للنظريات التقليدية وتسعى لفهم طبيعة الأمن ومصادره بشكل أعمق.

باختصار، سيساعدنا هذا الفصل على فهم الأمن كمفهوم شامل ومعقد، وسيبيّن لنا التطورات النظرية التي شهدها مجال الأمن، وسيزودنا بفهم أعمق لأبعاد الأمن ومستوياته، ويمكننا من استكشاف النظريات التقليدية والحديثة وتقييمها في سياق الأمن العالمي المعاصر.

المبحث الأول: مفهوم الامن

يعتبر مفهوم الأمن بطبيعته من أكثر المفاهيم تعقيدا وغموضا، نظرا لاختلاف معانيه، وتعدد تعريفاته واشتقاقاته، وهذا ما جعله مفهوما واسعا له أبعاد ومستويات متعددة، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الامن

أ- التعريف اللغوي للأمن:

تشير كلمة "الأمن" في اللغة العربية الى غياب الخوف[1] ، والرضا والاستقرار وراحة البال وسكينة القلب[2] فالإنسان يكون آمنا عندما يستقر الامن في قلبه[3]، وهذا يستتبع اليقين والاطمئنان بعدم توقّع السيء[4].

للفظة "أَمَنَ" أصلان متقاربان، إحداهما الأمانة التي تعني طمأنينة القلب والأخرى التصديق والذي يعني الايمان [5]، قال ابن منظور :" **أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، والايمان ضد الكفر، والايمان بمعنى التصديق وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم** "[6]، لقوله تعالى:" **هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ** "[7]، ولقد ربط الإسلام الأمن بالإيمان، ولهذا حث سبحانه وتعالى عباده على الإيمان به لينالوا السلام والأمن[8] ، وهذا ما ورد في قوله تعالى: " **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ**

---

[1] الصادق جراية، **تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، 2014، ص 19.

[2] محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 18.

[3] عوض خلف أخو أرشيدة، ياسر طالب الخزاعلة، **حقوق الانسان في الفكر الهاشمي**، ط1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015، ص 74.

[4] محمد عمارة، **مقومات الامن الاجتماعي في الإسلام**، ط1، مصر: مكتبة الامام البخاري، 2009، ص 9.

[5] أسامة عبد الرحيم محمد حسين، **نعمة الامن في القران الكريم**، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد 39، الجزء 2، ص 1057-ص1058.

[6] ناجي محمد الهتّاش، صلاح حسن جار مسعود، **التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط التهديدات الأمنية في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية**، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص30.

[7] سورة الفتح، الآية 4.

[8] امينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا دراسة حالة – دول القرن الافريقي-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2014، ص 10.

وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ "[1] فالإيمان ملاذهم عند الخوف والأمن ، فعند الخوف يجدون فيه الراحة ويزيدهم في الايمان والثبات [2] لقوله تعالى: "**ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ * فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ**" [3]، أما عند الأمن فلا يتكبرون بل يتواضعون و يدركون أنه من عند الله وتيسيره فيشكرونه على نعمه[4].

وقد استخدم "الأمن" كمفهوم سياسي لأول مرة من قبل "شيشرون" و"لوكريتيوس" للتعبير عن الحالة الفلسفية والنفسية للعقل[5].

أما بالنسبة لأصوله اللاتينية، فقد اشتق مصطلح "الأمن" من كلمة " Securitas" التي ابتكرت من Sine وتعني غير و Curaوتعني السلامة والمزج بين اللفظتين يعني" غياب السلامة"، والأمن بهذا المعنى هو عكس ما تم استخدامه فيما بعد وهو غياب الخوف.

وتم التعبير عنه في الأصول اليونانية بمصطلح " Asphaleia" والذي يعني الأمن والسلامة واليقين، وهو مشتق من "Sphallo" مما يعني ارتكاب الأخطاء والتعثر والسقوط[6].

لكلمة الأمن في اللغة التركية معان عدة مثل الايمان والثقة والأمان وkuven أصل هذه الكلمة، وتعني أيضا الاعجاب بالنفس والتفاخر.

عرفت مؤسسة اللغة التركية هذا المفهوم بانه " الوضع الذي يعمل فيه النظام دون انقطاع في

---

[1] سورة قريش، الآية 3 و4.

[2] علي الصلابي، **الايمان بالله تعالى .....فوائده واثاره وثمراته**، الجزيرة، 27 جوان 2018، على الرابط https://www.aljazeera.net.

[3] سورة آل عمران، الآية 173-174.

[4] علي الصلابي، **مرجع سابق**، https://www.aljazeera.net/blogs/2018/5/27.

[5] BRAUCH, G. H., 2015. "**Güvenliğin Yeniden Kavramsallaştırılması : Barış, Güvenlik, Kalkınma ve Çevre Kavramsal Dörtlüsü"** Uluslararası İlişkilerde Çatışmadan Güvenliği, Der: Mustafa Aydın vd., İstanbul, İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları,s 168

[6] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية 2010، ص 18.

الحياة الاجتماعية ويمكن للناس العيش بعيدا عن الخوف[1].

وورد في القاموس الانجليزي Oxford English Dictionary التعريف التالي: الأمن يعبر عن الوضعية التي تشمل:

أ-الابتعاد عن أي خطر.

ب-التحرر من أي شكل من أشكال القلق والخوف.

ج-الشعور بالاستقرار [2].

يتضح من التعريفات المذكورة أن كلمة "الأمن" في اللغة العربية تعني الراحة والاستقرار النفسي وعدم الخوف والطمأنينة والثقة، وهو شعور يمنحه الإيمان والثبات على الحق والتوكل على الله.

فالأمن في الإسلام يرتبط بالإيمان، ويعتبر ملاذا للإنسان في حالات الخوف والتهديد، ويجد فيه الراحة والاطمئنان والثبات.

وعليه فالأمن يمثل شعورًا مهمًا في حياة الإنسان، لأنه يمنحه الاستقرار والأمان.

ب- التعريف الاصطلاحي للأمن:

تم استخدم مصطلح "الأمن" في العديد من السياقات والميادين، بدءًا من التدابير البسيطة لحماية المواطنين داخل الدولة- من التهديدات المحتملة التي تؤثر على سلامتهم وحياتهم - وانتهاءً بإجراءات حماية الدولة نفسها [3] من الاخطار الخارجية لضمان البقاء والاستمرارية، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم يبدو جليا الا أن مصطلح الأمن لا يزال محل خلاف، وهو ما ذهب اليه روني ليبشتز Lipschutz Ronnie في قوله:" **لا يوجد صراع حول الأمن بين الأمم فقط بل هناك أيضا صراع حول الامن بين المفاهيم** " وهذا يعني أن الصراع حول الأمن ليس فقط بين الدول والأمم، بل

[1] Fikret Birdişli, Yusuf Zaki Baskın, 2018, **Türkiye'de Yapılan Güvenlik Çalışmalarının Niteliksel Analizi**, 2 Politics and International Relations Congress Proceeding Book, Trabzon, Türkiye, s 450.

[2] فيصل خميلة، **تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د الطور الثالث للعلوم السياسية، تخصص الأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2021، ص50.

[3] علام أشرف، **مشروع قناة البحرين والامن العربي**، ط1، القاهرة (مصر): مجموعة النيل العربية، 2008، ص 70.

أيضًا بين المفاهيم والفلسفات المختلفة للأمن ويمكن فهم هذا الصراع على أنه صراع حول المعنى الحقيقي للأمن.

فعلى سبيل المثال، يمكن لدولتين مختلفتين أن تتفقان على الحاجة إلى الأمن، ولكن قد تختلف تصوراتهما حول معنى الأمن وما ينبغي القيام به لتحقيقه. وهذا يمكن أن يؤدي إلى صراعات بين الدول أو بين الجماعات المختلفة داخل الدول.

وبالمثل، يمكن أن تتواجد مفاهيم مختلفة للأمن داخل الدولة نفسها، فمثلاً قد يرى بعض الأفراد أن الأمن يتطلب قيام الدولة بالمزيد من الرقابة والتحكم، في حين يرون آخرون أن ذلك يشكل تهديدًا للحريات الشخصية وبالتالي يعتبرون أن الأمن يتطلب الحفاظ على الحريات وحقوق الإنسان.

وبما أن المفاهيم والفلسفات تختلف، فإن هذا الصراع حول المفهوم الصحيح للأمن يمكن أن يكون مستمرًا ويمكن أن يؤدي إلى صراعات متعددة وتنافس بين الأطراف المختلفة[1].

ووفقا لرأي باري بوزان Barry Buzan فالأمن يعدّ مفهوما معقدا ويتطلب تعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي الذي ينشأ فيه الصراع حول الأمن، مرورا بالأبعاد المختلفة للأمن المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والبيئي وغيرها، وانتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به المفهوم عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2]، وبهذا عرف الأمن على انه:" العمل على التحرر من التهديد [3].

واعتبر الجامعي الفرنسي داريو باتيسيلا Dario Battistella تعريف بوزان للأمن، تبسيطا لمعنى تعريف ارنولد ولفرز Arnord Wolfer لعام 1952 وهو أول من قدم تعريفا للأمن وقد

[1] فتحي أوهيب، بن عمر عواج، **الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية**، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 158.

[2] ياسين حشوف، **إشكالية الامن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2017، ص 21.

[3] Barry Buzan **,People Stats and fear : an agenda for dites natinalsecurity studies the post cold war era** .2nd edition, boulter Lynne rienner publishers, 1991, p 116.

حظي بقدر من الاجماع بين الدارسين [1]وحسبه فان الأمن:" يقيس بمعناه الموضوعي بمدى غياب التهديدات التي تستهدف القيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي الى غياب الخوف من ان تتعرض تلك القيم للهجوم" يمكن القول إن الأمن الموضوعي يتعلق بالتهديدات التي يمكن أن تواجه قيمًا معينة، سواء كانت تلك القيم تتعلق بالفرد أو المجتمع ككل وكيفية حمايتها والحفاظ عليها من هذه التهديدات.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أن الأمن الذاتي يتعلق بالشعور الداخلي بالأمان والثقة وعدم الخوف من التهديدات المحتملة. لذلك، يمكن القول أن الأمن الذاتي لا يعتمد فقط على الإجراءات الوقائية، بل يتأثر أيضاً بالعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على الإحساس بالأمان والثقة.

إن هذا التعريف يعزز فكرة أن الأمن يتعلق بحماية القيم المهمة والمكتسبة، ويمكن أن يشمل العوامل المادية والنفسية[2].

وفي نفس السياق قدم والتر ليبمان Walter Lippmanتعريفا يتقاطع مع تعريف ولفرز: "**ان الامة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي – على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه** " فالتعريف يوضح أن الأمن لا يقتصر على تجنب الحروب فحسب، بل يمكن تحقيقه أيضًا من خلال الدفاع عن القيم الأساسية وحمايتها في حالة الحرب.

بينما ذهب كين بوث وويلر Booth and wheeler الى أبعد من ذلك عندما اتفقا على أن: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الامن المستقر الا إذا امتنعوا عن حرمان الاخرين منه، ولا يتحقق ذلك الا إذا نظر للأمن على انه تحرر" يربط هذا التعريف الأمن بالحرية، اذ يشير إلى أن الأمن لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق الحرية والتحرر من الظلم والتقييد والقمع. وبالتالي، فإن الأمن لا يقتصر فقط على الابتعاد عن التهديدات الخارجية، بل يتعلق بالحرية الداخلية والعدالة الاجتماعية أيضًا [3].

---

[1] محمود خالد وليد، **آفاق الامن الإسرائيلي الواقع والمستقبل**، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص35.

[2] عبد الحفيظ علاء، **الأمن القومي المفهوم والابعاد**، ط1، القاهرة: منشورات المعهد المصري للدراسات، 2020، ص 6.

[3] أحمد فريجة ولدمية فريجه، **الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي2016، ص ص 159-161.

أما ميشيل ديلون Micheil Diloun فيقول أن الأمن مفهوم مزدوج، ولايعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر والحفاظ على السلامة والاستقرار، بل يعني أيضا وسيلة للتحكم والسيطرة على الأفراد وتقييدهم، وبما أن الأمن هو نتاج الخوف فانه يتطلب ضرورة اتخاذ الاجراءات المضادة للسيطرة والاحتواء وذلك لتجنب المخاطر والتهديدات المحتملة " فالأمن يسمح للأفراد بالشعور بالأمان والتحرر من المخاطر المحتملة، وفي الوقت ذاته يمكن استخدامه لتقييد الحرية الفردية. ويذكر ديلون أن الأمن يتطلب اتخاذ إجراءات مضادة للسيطرة والاحتواء مما يعني أنه يجب تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن وحقوق الأفراد[1].

وفي سياق النظام الدولي يتم تعريف الامن على أنه: **"قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية** " فالأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها ووحدتها الوظيفية من خلال مقاومة التحديات والتغييرات (التدخلات الخارجية، الصراعات الداخلية، التحديات الأمنية) التي تعتبر عدوانية لها، بدلاً من التركيز على حماية أفرادها والحفاظ على حقوقهم[2].

أما الموسوعات السياسية فقد عرفته بأنه: " تأمين سلامة الدولة من الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي الى وقوعها تحت سيطرة قوى أجنبية نتيجة الضغوط الخارجية أو الانهيار الداخلي "[3]، كما أنه يشير بشكل عام الى: " غياب الخوف، والشعور بالأمان نفسيا وجسديا "[4].

ومما سبق، يمكننا القول أن هناك تعريفات عديدة لمفهوم الأمن والتي تعكس وجهات نظر مختلفة

---

[1] هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الامن التقليدي والامن الإنساني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2018، ص 14.

[2] فارس محمد العمارات، **الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الامن والسلم الدولي**، ط 1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021، ص127.

[3] محمد إبراهيم عبد القادر، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الأردني في الفترة (2013-1999)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب واللغات، قسم العلوم السياسية 2013، ص 6.

[4] أسامة عبد الرحمن، **الأمن القومي**، تم تصفح الموقع يوم 2022/9/1، https://political-encyclopedia.org/dictionary

ومتباينة، وبالتالي من الصعب جداً تحديد تعريف متسق وشامل للأمن حتى من وجهة النظر المماثلة، وهذا يرجع الى اختلاف البيئة وآراء المفكرين لذلك، يجب أن نفهم الأمن بشكل شامل وديناميكي يتطور باستمرار ويتأثر بالظروف المحيطة به ويجب السّعي دائمًا لتحقيق التوازن بين حماية الأفراد والمجتمعات وضمان حقوقهم وحرياتهم، وبين الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة أو الدولة وذلك للحفاظ على سلامة وأمن الأفراد والمجتمعات والدول بشكل عام.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

في ضوء التحولات العالمية ظهرت مستويات متعددة للأمن منها:

أ/ الأمن القومي:

برز مصطلح الأمن القومي لأول مرة منذ معاهدة واستفاليا 1648، والتي أسهمت في قيام الدولة القومية[1]، وتفتت واندماج العديد من المجتمعات السياسية وخلق حالة عدم الاستقرار، وانتشر الاعتقاد بأن حدود الدولة يجب أن تمتد حيث ينتمي أفراد الأمة، مما أدى إلى تبني القيادات القومية الأوروبية فكرة إنشاء عوائق طبيعية عند الحدود لتشكل خطوط دفاعية ضد أي هجوم خارجي، وبذلك سادت الرغبة في إيجاد حدود قادرة على الدفاع عن الجسد القومي لتجنب الهجوم المفاجئ من أي عدو يحاول النيل منه، وبهذا المفهوم تم تبرير احتلال أراضي الغير لتأمين الحماية الذاتية، وهكذا ارتبط مفهوم الأمن بالدولة القومية وظهر في نهاية المطاف مصطلح الأمن القومي[2]، وتم استخدامه لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما تأسّس مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام 1947، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المصطلح وارتبط في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية [3]، ويقصد به " **قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري خارجي**" أي أنه يشير إلى قدرة الدولة على حماية حدودها من أي

[1] هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] عامر محسن، سلمان العامري، **مفاهيم الامن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي**، المجلة السياسية والدولية، العدد 11، 2009، ص ص 154-155.

[3] نسيم بهلول، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 37.

هجوم عسكري يأتي من دولة أخرى[1].

وفي السياق ذاته، واعتمادا على المفهوم العسكري يرى الدكتور عباس نصر الله أن الأمن القومي مرهون بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتأمينها من خلال جانبين:

الجانب الأول: يتعلق بتشكيل قوة عسكرية قوية ورادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها، مما أدى الى بروز مفهوم الامن القومي من خلال الردع.

الجانب الثاني: يتعلق بلجوء الدولة الى استخدام قوتها المتاحة أو جزء منها في حال تعرضت لغزو أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف معين[2].

كما يشير أيضا الى القدرة على توفير الحماية الشاملة لعناصر السيادة الوطنية، وذلك لحمايتها من التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق حالة من الطمأنينة والأمان للدولة، والتخلص من الخوف[3].

أما الموسوعة الاجتماعية فتعرفة على أنه:"**قدرة الأمة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية** "[4].

ويرى كل من بركويتز Morton Berkowiz وبوك P.C BOCKفي مؤلفهم" الأمن القومي الأمريكي" National Security American "**أن الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي**" [5].

وبحسب باري بوزان هو:" **قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية**" [6].

---

[1] اسحاق غزالي، **المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2018، ص 213.

[2] معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 3.

[3] نبيل دريس، **الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، 2017، ص 154.

[4] مال ميشال، ترجمة مختار عادل، مصلوح سعد عبد العزيز، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ط1، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1999، ص 225.

[5] ناصر فليح الخلايلة، **نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية " دراسة نقدية تحليلية "**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2021، ص21.

[6] توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، مصر: المعهد المصري للدراسات، 2019، ص3.

وعليه، يمكن القول أن جل هذه التعريفات تصب في معنى واحد وهو القدرة العسكرية أي الحاجة إلى وجود قوة دفاعية تحمي الدولة من الأخطار الخارجية وتعزز الأمن الداخلي، فالأمن كان ينظر اليه بنظرة ضيقة تقتصر على صد الهجمات العسكرية المعادية وحماية الحدود لكن الامر اختلف مع تطور الامن القومي الذي لم يعد يعتمد على القوة العسكرية كمصدر رئيسي للتهديد وصار على الدولة مسؤولية تأمين مواطنيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ضد الاخطار المتعددة التي فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث[1] مثل صراع الفروق الطبقية وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية[2].

أظهرت هذه التحولات أن الدول ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل الافراد والجماعات، خاصة مع تصاعد حدة النزاعات الداخلية والدور الذي باتت تلعبه الفواعل تحت دولاتية والتي أكدت على أهمية حماية الافراد وليس الدول، ومع ذلك فانها لم تقصي دور الدول في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ورغم أن هذه التغيرات لم توثر على الدول بل الافراد الا انها ناتجة عن ضعف الدولة في بعض الحالات كما حدث في الصومال ورواندا؛ ففي الصومال اندلعت حرب أهلية طويلة بين عامي 1991و2006 مما أدى الى تفكك الدولة وزيادة الفوضى والعنف، أما بالنسبة لرواندا فقد شن قادة متطرفون من جماعة الهوتو التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من قبيلة توتسي عام 1994 راح ضحيتها نحو مليون شخص خلال فترة وجيزة من الزمن. ولقد تسبب هذا الصراع في تغييرات سياسية كبيرة وزيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في المجتمع الدولي[3].

وعلى هذا الأساس عرّف الدكتور مصطفى علوي الأمن القومي بأنه: " مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الشاملة للمجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات

[1] نصير خلفة، **رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص 477.

[2] عبد المعطي زكي، **الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 2.

[3] نبيل دريس، **مرجع سابق**، ص 154.

تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف".[1]

يرى كل من " Padelford and Lincolin بأن الأمن القومي"**هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أن الدولة يجب أن تتوفر لديها القدرات المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الامن الجماعي**"[2]

وعلى هذا الأساس ذهب "كاوفمان " إلى القول بان اغلب وجهات النظر حول المفهوم، تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو ادراكها ان الامن ان دل على شيء فانما يدل عموما على التحرر من الخوف" فأمن الدول يتجسد في حالة عدم التيقن والتحرر من الخوف[3].

وتبعا لذلك يمكن القول بأن أمن الدول لا يتعلق فقط بالحصول على القوة العسكرية، بل يتعلق أيضًا بالحفاظ على الاستقرار الداخلي وضمان الحريات الأساسية للمواطنين. ويتجلى ذلك في حالة عدم التيقن والتحرر من الخوف، حيث يشعر المواطنون بالأمان والثقة في النظام الداخلي، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية.

ولهذا ذهب "روبرت مكنمارا" Robort Mc Namara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" The Essence of Security " الى التأكيد على أن الأمن يعني التنمية...." ولا يمكن تحقيقه دون تنمية.

وبالمثل يرى "علي الدين هلال" أن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، لأن التنمية السليمة والشاملة توفر الأساس والرصيد الاجتماعي للأمن، حيث يلعب الاستقرار والتوازن الداخلي في ظل

[1] مصطفى علوي، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**، سلسلة مفاهيم، السنة الأولى، العدد 4، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005، ص 9.

[2] فضيلة حاج محمد، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الامن الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات اورومتوسطية، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2019، ص 29.

[3] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، ط 1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 320-321.

نظام اجتماعي واقتصادي دورا حاسما في تحقيق الأمن[1].

وقد مثلت هذه التعريفات فاتحة لتيار قوي يربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي بالإضافة إلى القدرة العسكرية للدول، بحيث لا يهيمن جانب على الآخر، لأن الانفاق الزائد على الجانب العسكري يترتب عليه توجيه جزء كبير من الموارد القومية إلى قطاع واحد، واهمال البقية، وخاصة القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة الاسكان، وتبرز هذه المعضلة بشكل خاص في الدول النامية[2].

وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

1- **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديدات الخارجية وتنظر الى الدولة باعتبارها الوحدة الوحيدة في تحليل السياسة الدولية، والى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على السيطرة على سلوك الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساسي في تفسير السياسة الدولية.

حيث يعتبر مفهوم القوة محصورا في الجانب العسكري، وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن الوطني بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وهذا يشمل عوامل مختلفة لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية مثل التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية وسياسة الأمن والدفاع والخطط الاستراتيجية والعقيدة العسكرية ومخصصات الدفاع وإدراك مصادر التهديد وتحليلها والقدرات الأمنية وأنظمة التسليح وتقييم الاختيارات والتحالف والتعاون الإستراتيجي

2- **المدرسة المعاصرة التنموية:** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر على التهديدات الخارجية فقط ولكنها تشمل أيضا التهديدات الداخلية، كما توفر هذه المدرسة رؤية أوسع

[1] يوسف أيمن طلال، **قراءة في تحولات نظرية الأمن الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية 2006-2008**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 37، العدد 1 ،2010، ص 121.
[2] ناصر فليح الخلايلة، **مرجع سابق**، ص 21-22

لمجال الأمن القومي بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين رئيسيين هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

فالأمن الاقتصادي يعني ضمان الاستقرار الاقتصادي والقدرة على صياغة السياسات الاقتصادية بحرية ودون تدخل خارجي، مما يعزز السيادة الاقتصادية والتحكم في أدوات السياسة الاقتصادية، ويعتبر الفقر والتخلف عاملان رئيسيان في تفاقم العصيان والتمرد بخاصة في الدول النامية، فالأمن لا يعني تراكم السلاح، وإن كان يمكن أن يكون جزءًا منه، ولا يقتصر على القوة العسكرية، على الرغم من أنه قد يشمل ذلك، ولا يتعلق بالنشاط العسكري التقليدي، وإن كان قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية ولا مكان للحديث عن الأمن بدون تنمية، ويمكن ملاحظة أن الالتزامات الناشئة عن الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي هي أنسب عامل لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية، وبناءً على أهمية الدور الذي يلعبه المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه وسرعة الحركة، فقد اندفعت الدول إلى استثمار الطبيعة، لضمان مكان أفضل في سلم القوى [1].

ب/ الأمن الإقليمي:

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، للتعبير عن السياسة التي تنتهجها مجموعة من الدول التابعة لإقليم واحد، والتي تسعى إلى التنسيق الكامل لكل قدراتها وقواها لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة المحيطة بها، ولردع التدخلات الأجنبية من خارج المنطقة وتهديدات دول الجوار، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، عندما ظهرت منظمة إقليمية اهتمت بها معظم الدول، وهي جامعة الدول العربية التي أنشئت عام 1945 بناءً على القومية العربية والتي تجمع بين شعوب هذا المنظمة، بالإضافة إلى الجوار في المنطقة العربية، حيث تتجمع هذه الدول بين نفس الأصل العرقي والتشابه السكاني في الدين واللغة والتقاليد، وهو ما لم يتجمع في أي منظمة إقليمية أخرى.

بالمقابل تم انشاء منظمة الوحدة الافريقية على أساس جغرافي والتي تضم كافة دول القارة

[1] علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص ص ص218-219-220.

الافريقية، وهي كسابقتها (جامعة الدول العربية) ضعيفة الفاعلية، وغير مؤثرة في أي من أبعادها الأمنية، فهي تفتقر الى القدرة على توفير الأمن للقارة ككل، أو لأعضائها الذين يتعرض أمنهم للانتهاك باستمرار، في الصدمات والأزمات الإقليمية والعالمية، وكذلك بين أعضائها أنفسهم.

وإذا فشلت المنظمتان السابقتان في تحقيق الامن لأعضائها فان الاتحاد الأوروبي، الذي يعد منظمة إقليمية أيضا تضم معظم الدول الأوروبية، حيث تم تكوينه أساسا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة، ولكنه تمكن لاحقاً من توسيع نطاق عمله ليشمل مجالات أخرى بما في ذلك حل مشكلة الأمن الإقليمي والتعامل مع الأزمات التي واجهته، وذلك باستخدام أنواع متعددة من القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية لحماية أمنه، كما تمكن الاتحاد من جمع تلك القوى، بما في ذلك البرلمان الأوروبي والقوات الأوروبية والعملة الأوروبية ليحظى بقدرات خاصة تعبّر عن نجاحه في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

بالإضافة الى ذلك، اكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة، ولم يعد يقتصر على مواجهة التهديدات المشتركة، بل تم توسيعه لإقامة ترتيبات وهياكل جديدة لتحقيق التكامل والاندماج والتعاون في العديد من المجالات لاسيما الاقتصادية والتنموية ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أنجح التكتلات في هذا المجال، حيث يعمل بجد للتصدي لسلبيات العولمة[2].

ج/ الأمن الدولي:

يُنظر إلى الأمن الدولي على أنه أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، نظرًا لارتباطه بأمن كل دولة عضو في النظام الدولي، والذي يتألف من مجموعة من الوحدات المترابطة بطريقة نموذجية من خلال عملية التفاعل، فالنظام يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به ومن أجل تحقيق الأمن الدولي يجب تفعيل آليات العمل الجماعي،

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 17.

[2] رابح لعروسي، **ظاهرة الأمن الوطني: قراءة معرفية في المفهوم والدوافع**، الملتقى الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص 112.

بما في ذلك:

*نظام توازن القوى: ترتكز فكرته الأساسية على حقيقة أن الصراع هو السمة المميزة للعلاقات الدولية حيث تتباين الدول في القوى النسبية، وهو الحالة التي يتم فيها توزيع السلطة بين عدد من الدول بشكل متساوي نسبياً، بحيث لا تمتلك أي دولة القدرة على فرض هيمنتها على الدول الأخرى.

*نظام الأمن الجماعي: ظهر كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، ويتضمن التزام جميع الدول بالمشاركة بقواتها لمواجهة الدولة المعتدية، كما يشير الى النظام الذي تكون فيه كل دولة عضو في منظمة أو هيئة دولية مسؤولة عن حماية الآخرين.

يعتبر هذا التعريف أشمل لأنه يركز بشكل أكبر على دور الدول والمنظمات الدولية التي تتمتع بعضوية متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف الذي يعتمد على التعاون بين مجموعة من الدول المحددة لتحقيق أهداف مشتركة.

وهذا يعني أن الجهود الجماعية والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية هي المفتاح لتحقيق الأمن الدولي[1].

بالإضافة الى ذلك، صاغت صحيفة الأمن الدولي international Security تعريفا أكثر وضوحًا لمفهوم الأمن العالمي، حيث أوضحت أن تعريف الدول لأمنها لم يعد مقتصرًا على الأشكال التقليدية للقوات المسلحة والاقتصاد النشط والاستقرار الحكومي فحسب، بل يشمل أيضًا عوامل أخرى مثل القدرات التي كانت في الماضي ذات أهمية أقل، مثل الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والطاقة والغذاء، لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات جديدة عبر الأمم مثل التجارة والإرهاب والتوريدات العسكرية والبيئية لتكون عناصر أساسية في الاعتبارات الأمنية في أي مجتمع يتطلع الى الرخاء والرفاهية، ويشمل مفهوم الأمن العالمي جميع تلك العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على نظام دولة الأمة وسيادتها، مع التركيز بشكل خاص على استخدام القوة والتهديد بها وضبطها.

[1] جمال حواوسة، **الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي -عرض وتقييم-**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، 2018، ص306

وبالتالي، فإن هذا التعريف يساعد في فهم الطبيعة المتغيرة للأمن ويوفر أساساً للتعامل مع التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية بشكل أكثر شمولية[1].

د/ الأمن الإنساني(الفردي):

يرمي الأمن الإنساني إلى حماية الأفراد من الأضرار الناتجة عن الصراعات المسلحة، بغض النظر عن أدوارهم ومهامهم، سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين ويتضمن ذلك الحفاظ على حقوق الإنسان وإدانة العنف والعنصرية، ويعتبر القانون الجنائي الدولي أحد أهم ضمانات حقوق الأفراد والجماعات إذ يقرّ بأن أي انتهاك لهذه الحقوق يشكل جريمة ضد النظام العام الدولي وهناك العديد من التشريعات الدولية والتي تهتم بأمن الأفراد مثل ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان الذي صدر عام 1948.

يتمحور مفهوم الأمن الإنساني حول حاجة الأفراد للحماية من مختلف المخاطر التي تهدد حياتهم اليومية، مثل الجوع والمرض والاضطهاد، ووفقا لوزير الخارجية الكندي السابق لويد اكسوورثي (Loyd Axworthy) فإن الأمن الإنساني هو طريقة بديلة للنظر الى العالم تضع الأفراد في مركز الاهتمام، بدلا من التركيز على أمن الأقاليم والدول، وذلك من خلال الاعتماد على التدابير الوقائية للحد من المخاطر، وبالإضافة الى ذلك يشير الأمن الإنساني الى بُعد يتجاوز النزاع المسلح، حيث يتضمّن حقوق الانسان والحكم الرشيد، والحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وضمان الفرص التي يمكن للجميع الاستفادة منها لتحقيق احتياجاتهم الخاصة.[2]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن

بعد انتهاء الحرب الباردة، دار نقاش حاد حول إعادة صياغة مفهوم الأمن عندما ابتعد الباحثون وصناع القرار عن المقاربة التقليدية التي تعتمد على الدولة إلى نظرة أوسع لمفهوم الأمن، ليشمل

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، **تطور مفهوم الامن العالمي في عالم متغير**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3، 2019، ص 122.

[2] نبيل بن حمزة، **الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص الدراسات الاستراتيجية، جامعة الجزائر.3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2022، ص39.

جوانب متعددة، ويعتقد بوزان أن أمن الجماعة الإنسانية يتألف من خمسة أبعاد[1] مختلفة هي:

01- **الأمن العسكري**: يركز على القدرات الدفاعية والهجومية وتصورات الدول لنوايا بعضها البعض.

02- **الأمن السياسي**: يقصد به الاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها الحكومات شرعيها.

03- **الأمن الاقتصادي**: يتعلق بالموارد المالية والأسواق اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية والقوة الاقتصادية للدولة ومن المسلم به عمومًا أن التنافس على الأسواق العالمية يولد تضاربًا في المصالح وحدوث الصراعات بين الدول، لاسيما في ظل غياب نظام تجاري دولي موحد قائم على المعايير المقبولة عالميًا.

04- **الأمن المجتمعي**: يرتبط بقدرة المجتمع على المحافظة على خصوصيته اللغوية والثقافية والهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد، وذلك وفقًا للشروط المقبولة لتطورها، والتصدي للتهديدات التي قد تؤثر على أنماط هوية وثقافة المجتمعات.

05- **الأمن البيئي**: يتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي والمحلي والكوني كعامل أساسي يتوقف عليه النشاط الإنساني، وعلى حد تعبير "بوزان" يشمل الأمن البيئي الحفاظ على الغلاف الجوي المحلي والمحيط الحيوي للكوكب، وذلك لضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على الحياة على كوكب الأرض.

هذا وقد أضاف تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994م بعدين للأمن وهما:

* **البعد الإنساني** والذي يعني الحفاظ على كرامة الإنسان، وضمان تمتعه بحقوقه السياسية والمدنية والعدالة الاجتماعية.

[1] قويدر شاكري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016، ص19.

* **البعد الغذائي** والذي يتعلق بالجوع والمجاعة التي تشكل تهديدًا للأمن الغذائي، وتؤدي إلى عجز الشعوب الفقيرة عن توفير الغذاء الكافي مواطنيها[1].

المبحث الثاني: المقاربات التقليدية للأمن

تتمحور الدراسات الوضعية حول الجوانب التقنية والإجرائية لاستخدام القوة، فالاعتقاد السائد بين هذه الدراسات هو النظر إلى سلوك الفواعل الأمنية على أنه يتماشى مع قوانين عامة يجب اكتشافها، وكأنها قوانين طبيعية.

يستند هذا النوع من الدراسات على فرضية أن السياسات الأمنية الوطنية تقوم على عوامل مادية قابلة للقياس كالتجهيزات وميزانية الدفاع ونوعية الأسلحة وتوزيع الموارد، وبالتالي فهي لا تعترف بتأثير القيم والمعايير والأفكار على صياغة الواقع والأفعال المتعلقة بتقويم هذه السياسات وبناء استنتاجات حولها، ويتضمن هذا النوع من الدراسات في مجال الأمن حول الاتجاه الواقعي، يتم استهدافه دائمًا من قبل النظريات المراجعة والمقاربات ما بعد الوضعية للأمن ،كما يشكل الاتجاه اللبرالي أيضًا لبنة إضافية في هذا المجال من خلال إنشاء نظرية السلام / النصر الديمقراطي التي تربط توجه كل من الدولة والمجتمع بالإضافة إلى تصوراتهم للعلاقات عبر الوطنية وإرساء الاعتماد المتبادل في الأمن وبطريقة عقلانية تجسد عقلانية الدولة القومية[2].

المطلب الأول: المقاربة الواقعية

يبني الواقعيون تصورهم للأمن على أساس رفض فكرة تناسق المصالح بين الدول، حيث يرون أن هناك تضارب في المصالح قد يؤدي إلى حدوث صراعات وحروب. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد الواقعيون على أهمية قدرات الدولة المتاحة في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وتأثيره على الدول الأخرى، ويرون أن القوة ليست محصورة فقط في الجانب العسكري، بل تشمل الجوانب الأخرى مثل الاقتصادية

[1] عواطف مومن، **الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10، العدد3، 2021، ص ص123-124.

[2] عطية ادريس، **دفاتر في الدراسات الأمنية الدولية من المقاربة الكلاسيكية الى الاتجاهات الجديدة**، الجزائر: دار الأمة، 2021، ص33.

والديمقراطية والأيدولوجية وغيرها، وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقعيين يؤكدون على ضرورة تحقيق السلام العالمي حتى لو كان اللجوء إلى القوة هو الأساس لتحقيق هذا الهدف [1].

تم تأسيس النظرية الواقعية لدراسة عوامل القوة والحروب والنزاعات، وترتبط نشأتها بجذور الباحثين الأمريكيين في بداية الأربعينيات تزامنا مع تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن العنصر الأخلاقي في سياستها الخارجية وتوجيه معظم اهتماماتها على المصلحة الوطنية [2].

ما يميز مسلمات النظرية الواقعية أنها تتمتع بـ "انطباع مرجعي مقبول" بين الأكاديميين في مجال العلاقات الدولية، حيث استطاعت إحداث نقلة نوعية في توجيه صناع القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا من الصراع الايديولوجي الذي كان مهيمنًا إبان الحرب الباردة، كما أشارت الى أن التعايش بين الدول في ظل تضارب القيم أكثر إمكانية منه في حالة تعارض المصالح، وقد يبدو هذا التفسير بسيطًا، لكنه لا يخلو مطلقًا صبغة "العقلانية".

ومن هذا المنطلق فإن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل برأي جون جاك روش (Jean Jaques Roche) وشارل فليب دافيد (Charles Philipe David)، فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

* النظام الدولي يتسم بالفوضى في ظل غياب سلطة مركزية ومشتركة قادرة على تنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

* تسعى الدول الى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لتوسيع نفوذها، وهذا ما يزيد من المخاطر والتوترات بينها.

* يعتبر الشك أو التوجس في العلاقات الاستراتيجية بين الدول "عاملا ثابتا"، حيث تبنى هذه العلاقات على انعدام الثقة، ويرجع ذلك إلى أن كل دولة تسعى إلى تحقيق القوة والنفوذ، حتى لو كان ذلك بحد مما يدفعها لتطوير قدراتها العسكرية والتسلح، وذلك استناداً إلى مبدأ "كل لنفسه" (Self-help)،

[1] جهاد عودة، **السياسة الدولية ـ العلاقات الدولية: مدارس ونظريات**، ط2، القاهرة (مصر): دار الكتاب الحديث، 2015، ص 289.

[2] قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص 23.

إذ يعتبر الأمن نادراً، وهذا ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

* يتوقف استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مرهون بتوزيع القدرات – خاصة العسكرية منها، لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ أو عدم الحفاظ على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

* تعدّ الدولة فاعل وحدوي ومركزي، حيث تتيح لها قدراتها المختلفة معرفة وتعريف أولوياتها[1].

منذ معاهدة واستفاليا عام 1648، ارتبط الأمن بالدولة كركيزة أساسية للنظام الدولي وكوحدة قاعدية لتحليل العلاقات الدولية، فالأمن يفهم من داخل هذه الوحدة، أو على أبعد تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى[2]، لذلك تختلف تصوراتها وتتمايز مصالحها الوطنية القومية ووسائل تحقيقها، وعندما تختلف التصورات وتتمايز المصالح وتصر الدول على تحقيقها لتأكيد مركزها وهيبتها الدولية؛ يصبح الصراع والاصطدام بين المصالح السياسية وغير السياسية حالة قائمة ومستمرة.

لهذا تلجأ الدول راغبة أو مكرهة إلى استخدام القوة كوسيلة نهائية لفض الصراع إذا تعذر التوصل إلى حل سلمي، وهي بذلك لا تحمي مصالحها وأمنها العسكري فحسب، بل تحمي أيضاً قيمها، عاداتها، تقاليدها الاجتماعية، وأهدافها السياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من اختلاف الواقعيين في أهمية مقارنة الأمن بالأهداف الأخرى مثل القوة والثروة والشهرة، إلا أنهم اتفقوا على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول[3].

وفيما يتعلق بالقوة فيعتبرونها محددًا رئيسيًا في العلاقات الدولية أو السلوك الدولي الذي تستند الدول بموجبه بناء على إمكانياتها، وقدراتها الذاتية في صياغة سياستها الخارجية، وذلك انطلاقا من مصالحها الوطنية وحماية لأمنها الوطني[4].

---

[1] عمار بالة، **اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري الى الأمن المجتمعي**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد10، العدد2، 2022، ص ص 1151 -1152.

[2] وداد غزلاني، **أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 39/38، 2015، ص106.

[3] رضا شوادرة، **الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد15، العدد 28، 2018، ص 159.

[4] جهاد عودة، **السياسة الدولية ـ العلاقات الدولية: مدارس ونظريات**، ط2، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 290.

يرى فقه هذا الاتجاه أن الصراع من أجل القوة هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية، ليس ذلك فحسب بل هي أيضا الهدف الأساسي الذي تسعى الدول الى تحقيقه دائما على نطاق عالمي، ويؤكد أنصار هذا الرأي أن سلوك الدول مدفوع بالحوافز للحصول على مزيد من القوة والصراع والمنافسة على المزيد من القوة وهنا القوة هي وسيلة وغاية في نفس الوقت، تأسيسا على أن العلاقات الدولية في حاجة دائمة الى مزيد من القوة والصراع من اجلها ، فالقوة تظل دائما الهدف الحاسم الذي من خلاله تبرر للدول سلوكها العدواني، وهذا ما أكده الأستاذ "أرنولد ويلفر" أن القوة في العلاقات الدولية تشير الى القدرة على فرض إرادتك على الآخرين وإجبارهم على العمل وفقاً لمصالحك.

كما يؤكد هذه الحقيقة أيضا الأستاذ "نيكولاس سبيكمان" حيث يعتقد أن القوة هنا هي القدرة على المشاركة في الحرب، ولذلك يجب على الدول بناء مؤسساتها العسكرية بشكل كبير أيضًا.

وبحسب العلامة "هانز مورجينثو" هناك ثلاث مهام أساسية للقوة في إطار العلاقات الدولية؛ فهي أداة قوة مسببة أي انها سبب مباشر لأي فعل سياسي، كما أنها تستخدم كغاية، وتعد كذلك مبرر أو وسيلة لاستخدامها ضد الآخرين[1].

يُعد الحكم الانتقادي الذي وجهه ريمون آرون Raymond Aron للنظرية الواقعية الكلاسيكية، في كتابه "السلام والحرب بين الأمم"، من بين أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية، وذلك من خلال تركيزه على أن الواقعية الكلاسيكية هي علم تطبيقي " Praxeology "، وأنها تركز بشكل كبير على مبدأ "هدفي"، الذي ينص على مراقبة العنف بين الدول من خلال ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطابات التنافسية للقوة.

وهذا يعني أن هذه النظرية لا تعتبر علمًا نظريًا بحتًا، وإنما تركز بشكل كبير على التطبيقات العملية والسياسية، كما يشير ريمون إلى أن المبدأ الذي تركز عليه الواقعية الكلاسيكية يتم عن طريق مراقبة العنف بين الدول والتدخل في النزاعات الدولية لتفادي تفاقمها من خلال ضمان سلام هش يتأثر بالتحولات في القوة والنفوذ بين الدول وقابل للانهيار في أي وقت في حالة وجود تحدي أو تنافس

[1] أبو عيطة السيد، **نظرية العلاقات الدولية بين سياسات الإسلام والفكر الوضعي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ص ص 102-103.

أكبر بين الدول، كما أن النظرية ترتكز على الاستقطابات التنافسية للقوة، وهذا يعني أن الدول تنافس بشكل دائم على القوة والنفوذ والموارد، وهذا يعتبر أمرًا خطيرًا يؤدي إلى الصراعات الدائمة بين الدول.

تكمن الاختلافات الجوهرية في التمييز بين الاتجاهات الواقعية المختلفة في رؤيتها للأمن في:

1/ الواقعية التقليدية: تركز على قدرة الدولة وكفاحها من أجل البقاء في بيئة فوضوية بحتة، دون الأخذ بعين الاعتبار دور الفاعلين " غير الحكوميين" وإمكانية التعاون أو إرساء قواعد القانون، بل تضع القوة في مقدمة الاعتبارات، ويشكل ميرشايمر John Mearsheimer المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة[1].

2/ الواقعية البنيوية: يركز أنصار هذا الاتجاه على النظام الدولي وتحليله من خلال بنيته الأساسية وقد عبّر عن ذلك "كنيت والتز" في قوله " بالنظر الى أن بنية النظام الدولي فوضوية بكل أبعاده التنظيمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية فإن البؤرة الطبيعية للقضايا الأمنية هي الوحدات، وبما أن الدولة هي الوحدة المهيمنة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية، وعليه فإن النظام الدولي يتمتع بالسيادة ويعد نظاما فوضويا مهيكل سياسيا "[2].

وانسجاما مع ما تم ذكره، يرى "والتز" أن شكل توزيع القوة بين الدول – أو ما يطلق عليه "القدرات" والافتقار إلى سلطة عليا تخضع لها الدول هي أهم الخصائص التي تميز بنية النظام الدولي، وغياب هذه السلطة يدفع كل دولة للاعتماد على نفسها فقط لتحقيق مصالحها ولأن الافتقار الى تلك السلطة هو قاسم مشترك في بنية جميع الأنظمة الدولية، فإن التغير في بنية أي نظام دولي يتحقق فقط من خلال تغير توزيع القوة أو القدرات بين الدول، ويؤدي هذا التغير في بنية النظام الدولي بالضرورة إلى تغير سلوك الدول والنتائج المترتبة على تفاعل العلاقات بينها [3].

بشكل عام، يمكن القول أن النظام الدولي يتسم بالفوضى وغياب سلطة عليا، وبالتالي فإن

[1] رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي-المتوسطي**، ط1، عمان-الأردن: ألفا للوثائق، 2020، ص 53.

[2] هشام صاغور، **الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية**، مجلة القانون، العدد 7، 2016، ص237-238.

[3] أحمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 34.

الدول تتنافس بشدة على الموارد والنفوذ في النظام الدولي، وتسعى لتعزيز قوتها وتأمين مصالحها القومية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد الواقعية البنيوية على أهمية دراسة توزيع القوة والقدرات بين الدول، لأن أي تغير في هذا التوزيع يمكن أن يؤدي إلى تغيرات كبيرة في النظام الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام.

3/ الواقعيون الجدد: يلاحظ نوع من الانفصال مع المدارس التقليدية، لأنهم يرون أن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للحد من مخاطر انعدام الأمن ولضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتبين السياق الفوضوي للنظام الدولي للواقعيين الجدد بأنه أقل حدة عندما يتم تفسير المنافسة بين الدول من خلال آليات "الأمن التعاوني"، تلك الآليات تساهم في الحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن انعدام الثقة وتفادي الحسابات الخاطئة، وقد عرف بعض قادة هذه المدرسة بالواقعيين الجدد التعاونيين وأبرزهم "شارلز قلايزر Ch. Glaser"[1].

4/ الإثنو–واقعية (الواقعية الاثنية): الواقعيون الذين يدرسون الصراعات الإثنية يثبتون رغبتهم في تطوير وتوسيع اطارهم التحليلي لفهم هذه الصراعات بشكل أفضل، ومن هنا انبثق الاثنو–واقعيون الذين استندوا في تحليلهم لهذه الصراعات الإثنية على "مداخل الدولة" "، أي على أساس أن الدولة هي المنظومة الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الإثنية في المجتمعات، وأن الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل في هذا الإطار، أي أن النزاعات الإثنية تتمحور حول المنافسة بين مجموعات إثنية مختلفة داخل إطار الدولة، فعلى سبيل المثال، قد تمنح بعض القوانين والتشريعات بعض المجموعات العرقية الحماية والقدرة على ممارسة حقوق معينة، بينما قد تؤدي التشريعات الأخرى الى صعوبات وصراعات بين المجموعات العرقية.

كما استندوا في تفسيرهم لأسباب حدوث الصراع الإثني الى ظاهرة الخوف وعلاقته بحدوث

[1] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012، ص17.

الصراع[1].

وفقًا لدافيد لاك "David Lake"، يوجد نوعان من الخوف:

الأول هو الخوف من التعرض للإستيعاب والسيطرة من قبل جماعات أخرى داخل المجتمع الواحد كما هو الحال في مثال الكيبك والخوف من الأنجلزة* Les Québec et L'anglais.

الثاني هو الخوف من القضاء على الحياة والبقاء، والتهديد الناتج عن التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي ويعتبر هذا النوع من الخوف مبرراً إذا كانت الجماعة الإثنية تتعرض للتمييز وانتهاك الحقوق، خاصة في حالة عدم وجود اتفاق وانسجام بين الجماعات.

ويمكن أن تتفاقم هذه المخاوف لحالة الفوضى (بمفهوم هوبز، والقوة بمفهوم ميكيافلي)*، وهذه هي نفس المنطلقات الفلسفية والمعرفية التي يستند اليها الواقعيون، فعندما يغيب دور الدولة أو لا تمتلك القدرة على ضبط الأمن وفرض الشروط الأمنية، بمعنى أنها لا تتدخل لفرض النظام والقوانين بين الجماعات العرقية (نفس المفهوم ينطبق في غياب الدولة فوق القومية عند الواقعيين، حيث يصبح الفرد ينتمي إلى قوميته ويحميها ويفكر في مصلحتها، بدلاً من أن يفكر في المصلحة العامة)، مما يؤدي الى تنامي الخوف وفقدان الثقة في السلطة المركزية، وتزداد حاجة الأفراد والجماعات للاحتماء خلف الهوية والإثنية، فعندما تشعر الجماعة بالقلق بشأن استمرارها فإنها غالبا ما تنخرط في صراع حاسم مع الجماعات الإثنية الأخرى من أجل الحفاظ على سلامتها وخوفا على مستقبلها الجماعي.

---

[1] سمية بلعيد، **النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص34.

* تعدد ت الأسباب التي أدت الى نشوء الصراع بين الفرانكوفون "الكنديين الفرنسيين " والأنجلوفون "الكنديين الانجليز" في كندا، حيث يوجد خلاف حول اللغة الرسمية والهوية الثقافية، فالفرنكوفون يرون أن اللغة الفرنسية يجب أن تحظى بالمكانة الأساسية والحماية من الهيمنة الإنجليزية في المقاطعات الأخرى، في حين يشعر الأنجلوفون أنهم بحاجة للحفاظ على اللغة الإنجليزية في المجتمع الكندي.

ومن هذا المنطلق، ظهرت النزعة الانفصالية في مقاطعة كيبيك، حيث يشعر الفرنكوفون بضرورة الحصول على الاستقلال من أجل الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية وعلى الرغم من وقوف اللغة الفرنسية على قدم المساواة مع اللغة الانجليزية كلغة رسمية في البلاد؛ وفقا للدستور الكندي، إلا أن الصراع اللغوي والثقافي لا يزال قائمًا في الكثير من المجتمعات الكندية صفاء صابر خليفة، **المكون اللغوي كمحرك للصراعات الاثنية في العلاقات الدولية إقليم كيبك في كندا (دراسة حالة)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، 2022، ص 397.

* تعني الفوضى، في مفهوم هوبز، غياب سلطة مركزية قوية قادرة على فرض النظام والقوانين، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى والانحلال الاجتماعي وفيما يتعلق بمفهوم مكيافيلي، فاستخدام القوة والعنف يعتبر وسيلة لتحقيق الأهداف والسيطرة على الآخرين، مما يؤدي إلى تفاقم الصراع وزيادة الاضطرابات.

فحسب الإثنو-واقعية ليس أمام الجماعات الإثنية خيار آخر سوى مهاجمة بعضها البعض للقضاء على التهديد (سواء كان موجودًا كان أم لا)، ومن أجل تحقيق هدفها ومقصدها الأمني، تسعى الجماعة الإثنية إلى تعزيز قدراتها لضمان أمنها، فيما تعمل الجماعات الأخرى على تقويض شعور الجماعة الأولى بالأمن.

وفي هذا الصدد أكد "كوفمان شايم Chaim Kaufman أنه كلما اختلطت الجماعات الإثنية ببعضها، فان ذلك يشكل معضلة أمنية صعبة وحادة، وهذه الأخيرة تمثل عائقا رئيسيا أمام التوصل الى حلول للنزاعات الإثنية التي تعمق الإنقسامات داخل الجماعات، وعلاوة على ذلك فإنه في حال تقارب المجموعات الإثنية المتنازعة أو تداخل موقعها الجغرافي، فسوف يزداد الوضع سوءًا ويصبح أكثر تفجيرا[1].

يستخدم باري بوزين (Barry Posen) مفهوم المعضلة الأمنية في تحليل النزاعات الإثنية، حيث يفترض بشكل عام أن انهيار الدولة أو إعادة هيكلتها غالبًا ما يكون نتيجة لجهود هذه الجماعات لضمان بقائها باستخدام وسائلها الخاصة.

تُظهر المعضلة الأمنية في النزاعات العرقية كيف يمكن أن يؤدي الخوف من الآخر إلى العنف[2].

على العموم يمكن القول أن المقاربة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية تركز بشكل كبير على القوة والمصالح الوطنية، وتنظر إلى العالم الدولي بشكل واقعي وعملي، وتعتبر أن الدول تتصارع من أجل الموارد والنفوذ والسيطرة على المناطق الحيوية لأن هدفها الأسمى هو البقاء.

ومن هذا المنطلق، يعتبر الواقعيون أن التعاون الدولي يأتي بناءً على المصالح المشتركة وليس على الأخلاق أو القيم.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية:

[1] أحمد إدابير، **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص92-93.

[2] سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص35.

تعد الليبرالية من أقدم النظريات التي دخلت مجال العلاقات الدولية في شكلها المثالي، وهي كغيرها من النظريات تجمع وتراكم لأفكار مختلفة، تتميز بالتنوع بدءا بالدولية الليبرالية والمذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي، بالإضافة إلى الليبرالية المؤسساتية ونظرية السلام الديمقراطي[1] ظهرت الليبرالية في المقدمة كنهج بديل للواقعية، وذلك من خلال نقدها لرؤية الواقعية للعالم ونهجها الإداري الذي يركز بشكل كبير على الدول ويقلل من أهمية المؤسسات الأخرى[2].

ورغم أن الليبرالية سجلت تفوقًا نسبيًا في بعض الفترات، مثل الفترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الهيمنة كنظرية واحدة في مجال العلاقات الدولية.

وتتمثل أهم صور الليبرالية فيما يلي:

أ. الدولية الليبرالية:

ترجع أفكارها إلى عصر التنوير في أوربا[3] وتؤكد على أهمية العقلانية في تعزيز رفاهية الإنسان وتستمد مبادئها من النظرية السياسية الليبرالية التي تؤكد على أن الحرية الفردية هي السبيل لتحقيق الديمقراطية. وفقًا ل"جيريمي بنتام"، الهدف الأسمى للدولة هو تعظيم المصلحة الفردية وأن المنفعة لا يمكن تحقيقها بدون الحرية تماما كما لا يمكن أن تكون هناك حرية اقتصادية بدون منفعة، ولا وجود للملكية بدون حرية اقتصادية، ولا سعادة بدون كل هذه.

على هذا الأساس، يزعم أنه يمكن تحقيق السلام والازدهار من خلال نظام دولي بني على تعاون الحكومات الليبرالية[4].

ف"جيريمي بنتام" Jeremy.Bentham و" إيمانويل كانت" "KANT" يحتلان موقع الصدارة في تأييد المذهب الدولي الليبيرالي ويعارضان الحالة الهمجية في العلاقات الدولية (حالة عدم الخضوع لأي قانون)، ذلك بهدف تحقيق سلام دائم وتعزيز الروابط الدول بنوع من الفيدرالية (معاهدة

[1] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص54.

[2] Busra Toprak**, Introduction to Liberalism in International Relations: Critical Approach to Liberalism and Covid 19**, east china normal university, 2022, p 2.

[3] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص 55.

[4] Busra Toprak , **same reference** ,PP 2-3.

سلام دائم) بدلا من فكرة "طرف فاعل أو دولة عظمى أو حكومة عالمية[1].

تعد فكرة المذهب الفدرالي وفكرة الأمن الجماعي من بين الأفكار الرئيسية لهذه الفلسفة التي تشير إلى أن الحرب العالمية الأولى وما تبعها من آثار كارثية في الخسائر البشرية والمادية شكّلت دافعًا قويا لظهور هذا المذهب وبقوة للحيلولة دون نشوب حروب أخرى، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر ايجاد آليات فعالة، كتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية، لإقامة نظام دولي أفضل يخدم أهداف السلم، ويحد من الاتفاقيات الدولية السرية والتحالفات[2].

من ناحية أخرى، يركز أصحاب الفكر الليبرالي على الجانب الاقتصادي كنقطة بداية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، فعلى سبيل المثال دعا Adam Smith (1723–1790) إلى التجارة الحرة والاعتماد على الملكية الخاصة وفتح الأسواق ومنع الدولة من التدخل فيها، كما رأى Richard Cobden (1804-1865) بأن من خلال النظام الرأسمالي سيحصل الفرد على المزيد من الثروة وبالتالي سيتحقق السلم، وقد أيده Joseph Schumpeter (1885-1950) الذي رأى بأن الرأسمالية أكثر حرصا على إيجاد نظام ديمقراطي وسلام دائم[3].

وبالمقابل يشكك العديد من الليبراليين المثاليين في أن مبادئ الحرية الاقتصادية قادرة على تحقيق السلام ومن بينهم هوبسن J.Hobson انطلاقا من حقيقة أن الإمبريالية الرأسمالية هي التي شجعت المنافسة بين الدول مما أدى الى زيادة النزاعات العسكرية وبالتالي الحرب، في حين يرى وودرو ويلسون Woodrow Wilsson أن الأمن والسلام وضع يجب بناؤه وإرسائه، وأن الأمن الجماعي يتطلب إنشاء مؤسسة دولية تتضمن إجراءات ديمقراطية للتعامل مع النزاعات.

ب. الليبرالية المؤسساتية:

[1] السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010، ص82.

[2] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص 55.

[3] محمد عقيل وصفي، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص 105.

تسببت الحرب العالمية الثانية ونتائجها في إحداث تحول حاسم في النظرة إلى الأمن الدولي، وخاصة في نظرية الأمن الجماعي التي سادت في ثلاثينيات القرن العشرين (20)، فبعد فشل [1]عصبة الأمم في منع الحرب العالمية الثانية، ظهرت حاجة ملحة لإيجاد مؤسسة دولية قادرة على ضمان السلم والأمن الدوليين، فتم انشاء هيئة الأمم المتحدة كأداة لتحقيق الأمن الجماعي والحفاظ على السلم[2].

وفي السبعينات من القرن العشرين تحول الليبراليون إلى الاهتمام بالمؤسسات الدولية لأنهم رأوا أن هذه المؤسسات يمكنها القيام بمهام تتعدى قدرات الدول، وقد ساعد هذا التحول في نشوء نظرية التكامل الأوروبي، وهي فكرة تهدف إلى توحيد دول أوروبا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من خلال تعزيز دور المؤسسات الأوروبية مثل الاتحاد الأوروبي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى هذا التحول إلى التركيز على مفهوم التعددية، وهي فكرة تؤكد على أهمية وجود مجتمع يتسم بالتنوع واحترام الثقافات المختلفة وتعزيز المساواة والعدالة، كما تشجع المشاركة الفعالة للمؤسسات الدولية في تحقيق هذا الهدف.

على عكس الرؤى الواقعية للأمن الدولي التي أغفلت وشككت في دور المؤسسات الدولية في معالجة الصراعات ومنع نشوب الحروب باعتبارها أداة تخدم مصالح الدول وتلتزم بالقيود والضوابط المفروضة عليها من قبل النظام الدولي، فإن الليبراليون الجدد يشددون على دور هذه المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار لأنها قادرة على توفير المعلومات اللازمة التي تساعد في فهم القضايا الدولية وتحليلها بشكل صحيح وكذلك تقليل تكاليف العمليات (عن طريق تبادل المعرفة والتجارب بين الدول الأعضاء مما يسهم في توفير تكاليف البحث والتطوير) بالإضافة الى جعل الالتزامات أكثر موثوقية وإنشاء نقاط تركيز (مراكز للمناقشات أو هيئات تنظيمية) لتنسيق الجهود وتحقيق التناغم بين الدول.

بشكل عام، تعمل هذه المؤسسات على تيسير إجراءات المعاملات المتبادلة بمنتهى العدل

[1] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص ص 54-55.

[2] علي مدوني، **قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2014، ص77.

والمساواة مما يساهم في تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول[1].

لذلك اعتبر أحد ركائز المدرسة الوظيفية (التكاملية) " دافيد متراني David Mitrany " بأن التعاون الذي يتجاوز الحدود الوطنية ضروري لحل المشاكل المشتركة وتتمحور فكرته حول مفهوم "التفرع Ramification" والذي يعني أن التعاون في قطاع معيّن يدفع الحكومات لتوسيع نطاق التعاون مع القطاعات الأخرى ومع تطور عملية الانخراط والمشاركة في هذا التعاون يؤدي الى زيادة تكاليف الانسحاب والتخلي عن المجموعة بسبب الالتزامات المترتبة[2].

ويشاركه في هذه الفكرة "ارست هاسFrmest Haas" الذي يؤكد على قدرة التعاون على بناء الثقة وتعزيز المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقرارا.

ويقدم الليبراليون المؤسساتيون الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي كنموذجين لليبرالية المؤسساتية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن المتوقع أن تستمر الليبرالية المؤسساتية في التطور والنمو بشكل أكبر، وتصبح محورًا للتعاون الإقليمي في جميع الفترات، وخاصة بعد النجاح الذي حققته التجربة الأوروبية وهي كفيلة برفع مستوى التعاون والاعتماد المتبادل لتصل إلى مستويات أعلى، وربما تكون بديلة للعلاقات الإستراتيجية التقليدية، وتشهد على التحول من منظور يركز على العلاقات بين الدول إلى منظور يتعدى حدود الدول، ويحل النموذج الجديد" الشبكة العنكبوتية "محل النموذج الواقعي "كرات البلياردو" في مجال الأمن.

والتوسع الذي حدث في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة يشكل دليلًا قاطعًا على فاعلية هذه المؤسسات الليبرالية في تحديد نطاق النزاعات وتوسيع آفاق الأمن والتعاون[3].

ت. نظرية السلام الديمقراطي:

ظهرت هذه النظرية في الثمانينات من القرن الماضي من خلال كتابات "مايكل دويل

[1] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية)**، ط1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018، ص94.
[2] السعيد لوصيف، **مرجع سابق**، ص 84.
[3] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص ص 56-57.

Michael Doyle " و"بروس راست Bruce Russet"[1]، وكان أول من دعا الى هذا التصور الألماني "ايمانويل كانط" عندما اقترح إنشاء اتحادية تضم دول العالم وخاصة دول العالم الغربي الديمقراطي (الجمهوريات الديمقراطية) لمواجهة ومعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أو دول أخرى وتم تسمية هذا التصور بالسلام الديمقراطي.

يتشابه هذا التصور مع فكرة الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" الذي دعا إلى إنشاء عصبة الأمم لحل النزاعات العالمية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين[2].

تتمحور نظرية السلام الديمقراطي حول الديمقراطية على أساس أنه من غير المحتمل أن تخوض الدول الديمقراطية حربًا مع بعضها البعض ويمكن تفسير هذه الظاهرة من منظورين رئيسيين:

أولاً، تتميز الدول الديمقراطية بوجود قيود داخلية على السلطة، مثل وجود دستور يحدد سلطات الحكومة وحقوق المواطنين وبوجود هذه القيود، يتم تقييد قدرة الحكومة على استخدام السلطة بشكل تعسفي.

ثانيًا، تميل الديمقراطيات إلى النظر الى بعضها البعض على أنها شرعية وغير مهددة، وهذا يمنحها قدرة أعلى على التعاون بينها مقارنة بالديمقراطيات غير الديمقراطية.

بشكل عام، يمكن القول إن الديمقراطية تعمل على تعزيز الاستقرار والسلام الدوليين، من خلال تقليل الاحتمالات المتعلقة بالصراعات العسكرية بين الدول الديمقراطية.

على الرغم من أن التحليل الإحصائي ودراسات الحالة التاريخية تقدم دعمًا قويًا لنظرية السلام الديمقراطي، إلا أن هناك العديد من القضايا التي لا تزال قيد المناقشة، أحد هذه القضايا يتعلق بحقيقة:

أولاً، أن الديمقراطية تعدّ تطورًا حديثا نسبياً في تاريخ البشرية وهذا يعني أن هناك عدد قليل من الديمقراطيات التي لديها الفرصة لمحاربة بعضها البعض.

ثانيًا، هناك عدة عوامل مرتبطة بالديمقراطية قد تؤثر في السلام، ولم يتم تحديد ما إذا كان السلام الناتج

[1] علي مدوني، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] بلقاسم أمين مدرس، **الفقر وتأثيره على الأمن في الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015، ص 56.

عن الديمقراطية هو سلام حقيقي أو ما إذا كانت هناك عوامل أخرى تلعب دورًا في تحقيق السلام، مثل القوة والتحالفات والثقافة والاقتصاد وغيرها.

ثالثًا، هي أنه على الرغم من أن الديمقراطيات من غير المرجح أن تشن حربًا مع بعضها البعض، الا أن هناك بعض الدراسات التي تشير إلى أنه يمكن أن تكون الديمقراطيات عدوانية تجاه النظم غير الديمقراطية ويُذكر كمثال واضح على ذلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في عام 2003.

وعلى الرغم من الجدل المحيط بهذا الموضوع، فإن إمكانية السلام الديمقراطي الذي يحل محل عالم الحروب الدائمة، كما يصفه الواقعيون وجهًا دائمًا ومهمًا لليبرالية[1].

ومن أهم مبادئ المنظور الليبرالي التي تساعد في فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور، وتشمل مايلي:

1- يمكن تقليص حدة الصراعات بين الدول من خلال إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول والسعي لإيجاد قيم مشتركة فيما بينها.

2- يتم تعزيز التعاون بين الدول عن طريق إنشاء المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تحقيق التعاون والأمن والحد من التهديدات.

3- نشر القيم الديمقراطية وتقليص الردع العسكري، حيث يعتقد عمومًا أن الديمقراطيات نادراً ما تتورط في صراعات بينها، بينما تكون الصراعات في الغالب بين الديمقراطيات والأنظمة غير الديمقراطية.

4- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة، مثل فتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق وطنية، حيث يساهم هذا التداخل في تحقيق الأمن، وهذا يرجع إلى اهتمام كل طرف بحماية مصالحه الاقتصادية، مما يعزز الرفاهية للدول والشعوب وكافة الفاعلين في النظام الدولي، فعندما يتحقق التفاعل والتعاون في هذه المجالات، سيتم الوصول الى العولمة، وبالتالي تزداد فرص التقدم والتعاون بين الدول وتقل حدة الصراعات الدولية، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في العالم[2].

[1] STEPHEN MCGLINCHEY et al, (2017), **International Relations Theory**, Bristol England, p 23.

[2] بلقاسم أمين مدرس، **مرجع سابق**، ص57.

المبحث الثالث: المقاربات الحديثة للأمن

مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، شهدت العديد من دول أوروبا الشرقية ومنطقة البحيرات العظمى انتشار الصراعات الداخلية بسبب العوامل الإثنية والدينية، كما ازدادت مشاكل الهجرة غير الشرعية في أوربا، وتصاعدت التهديدات غير التقليدية التي تتجاوز الحدود الوطنية، وهذا أدى الى ضرورة إعادة النظر في العديد من المباني والفرضيات المسلم بها سابقا، فعلى سبيل المثال الدول لم تعد جهات فاعلة وحدوية أو عقلانية كما تنص عليه الواقعية، ولم تعد قضايا الحرب والتسلح النووي الشغل الشاغل للباحثين في هذه الفترة، بل ازدادت أهمية الفاعلين غير الدوليين (أو غير التقليدية)، كالمنظمات ذات النطاق العابر للقوميات، والجماعات الاجتماعية، والأفراد، ليس هذا فقط بل ظهرت أيضا العديد من الحالات التي تتحدى التفسيرات العقلانية، مثل قضايا الهوية، والانتماء، والأفكار ونتيجة لذلك، نشأت ضرورة ملحة لاعادة صياغة أجندة جديدة لتحليل الظواهر الدولية، مما أدى في النهاية إلى دخولها بشكل رسمي إلى المجال التخصصي، وزيادة نفوذها ضمن الحوارات المنظورية.

نتج عن هذا التوسع الميداني لحدود التخصص ثلاث نظريات قيادية ذات خصائص تجسد النموذج المعرفي وتشمل النظرية النقدية الدولية، ونظرية ما بعد الحداثية الدولية، والنظرية البنائية الاجتماعية[1].

المطلب الأول: المقاربة البنائية

مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت المقاربة البنائية وسط نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية واستخدمت البنائية هذا الركود كمبرر لوصف النظريات السابقة، بما في ذلك الواقعية والليبرالية بالفاشلة نظرا لتركيزها على الجوانب المادية وإهمالها للجوانب المعيارية (الأفكار المشتركة والقيم، المعايير الأخلاقية، والقانون الدولي، المبادئ الإنسانية).

وفقًا للبنائيين، يرجع عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردي والقوة، في حين يربطون

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص ص 13-14.

عجز الليبرالية بنفس الجوانب ولكن بتركيزها على المصلحة الاقتصادية[1].

تقوم البنائية على الفكرة الأساسية التي مفادها أن العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي وأن هذا البناء

يعتمد على بنية الأفكار المشتركة وليس على القوة المادية[2]، وقد أدت هذه الأفكار إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية حول العديد من المفاهيم لاسيما مفهوم الأمن الذي اكتسب بعدا جديدا وفقا للمنظور البنائي انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو: "**اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا**"[3].

وهذا يعني أننا عندما ننظر إلى العالم من خلال المقاربة البنائية، ندرك أن الأحداث والظواهر ليست مجرد حقائق تحدث بشكل مستقل، بل هناك علاقات معقدة وتفاعلات تحدث بين العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والبيئية وغيرها، وتلك التفاعلات تؤثر في كيفية حدوث الأحداث وتشكل سياقها.

ومن خلال فهم هذه التفاعلات والعلاقات المعقدة، نكون قادرين على فهم العالم من حولنا بشكل أعمق، وهذا يمكننا من تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع التحديات وتحقيق التقدم والازدهار في مختلف المجالات.

وتعود جذور المقاربة البنائية الى كتاب "عالم من صنعنا World of our making" لنيكولاس أونيف Nicolas onuf والذي استخدم فيه لأول مرة مصطلح البنائية Constructivism، وانتقد أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية لهذه المقاربة فكانت بفضل ألكسندر واندت Alexender Wendt عام 1992 ضمن إطار" النظرية النقدية الاجتماعية "كرد فعل على الواقعية والليبرالية، كما أن منطلق واندت Wendt لم يطرح نظرية

[1] عمار بالة، **المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي الى نظريات ما بعد الحداثة**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 9، 2018، ص78.

[2] حيدر زاير العامري، **النظريات والمقاربات الأساسية في دراسة وتحليل التغيير والتحول في النظام الدولي (دراسة مقارنة بين الواقعية والليبرالية والبنائية)**، المجلة السياسية والدولية، العدد21، 2022، ص 118.

[3] عمار بالة، مرجع سابق، ص78.

Theory فحسب وإنما مقاربة Approach تستند الى مجموعة من الافتراضات التالية[1]:

* تعتبر الدول وحدات أساسية للتحليل لكن ليس بالمعنى الكلاسيكي، وانما بالمفهوم البنائي الذي ينظر الى الدول كظاهرة اجتماعية تتشكل بفعل الضرورة التاريخية، وتهدف الى تحقيق المصلحة التي يتم تحديدها وفقا لهوية الفاعل وتعتمد على أطر ثقافية واجتماعية داخلية، فالهوية تؤثر على مصالح الدولة وتعكس خياراتها وأفعالها وهذا يشير إلى أن القوانين والسياسات والقرارات التي تتبناها الدولة تنبع من هويتها الثقافية والوطنية[2].

* البنية الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" * Inter-Subjective وهذا يعني أن النظام الدولي ككيان يتكون بفعل التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين الدول، وهذه التفاعلات تسهم في تشكيل البنية الأساسية للنظام.

* هويات الدول ومصالحها تتشكل في إطار نسق مترابط ومتداخل بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام ويعني ذلك أن البنية الاجتماعية في النظام الدولي، والتي تشمل العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الدول، تؤثر على تشكل وتشكيل هويات الدول ومصالحها فعلى سبيل المثال، التاريخ المشترك والتفاعلات الاجتماعية بين الدول يمكن أن تؤدي إلى تشكيل هوية مشتركة وروابط قوية بينها، وهذا يمكن أن يترجم إلى مصالح مشتركة بين الدول وتعاونها في مختلف المجالات مثل السياسة والاقتصاد وغيره[3].

بالإضافة إلى ذلك، تتكون هذه البني من العناصر المثالية مثل: الأفكار، الهوية، القواعد، المعايير، المعتقدات، الثقافة، الرموز، وغيرها.

---

[1] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] خالد بومنجل والمهدي فارق مجيب الرحمان، **إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية**، ط1، برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 33.

*عرفتها الحاجة سعود في مذكرة الماجستير الموسومة بالاستراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية: دراسة بنائية للخطاب السياسي تعرف التاذاتانية على أنها:" **الأفكار المشتركة والذي تشكل من قبل الهويات والمصالح والجهات الفاعلة، وهذه الأفكار موجودة عند الأفراد في شكل "نحن نعتقد"**.

[3] خالد معمري جندلي، **التنظير في الدراسات الأمنية للفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 115.

يتفق البنائيون أيضا على أن الفواعل والبنى تشكل بعضهما البعض بشكل متبادل، وهذا يتعارض مع مفهوم الأنطولوجيا النيواقعية، التي تعتبر أن للبنية الأسبقية على الفاعل، وأيضا مع بعض أنواع النيوليبرالية التي ترى أن للفاعل الأسبقية على البنية، لذلك يجادل البنائيون بأنه لا توجد أسبقية لأي منهما على الآخر، بل انهما يكونان بعضهما البعض بشكل متبادل من خلال العملية (Process)[1].

بناءًا على هذه الافتراضات تحاول البنائية تبني وجهة نظر أو تصور أكثر اجتماعية وإرادية من خلال رفض الأسس المادية والحتمية التي بُنيت عليها التصورات الواقعية والليبرالية، وهنا تعتبر البنائية فريدة مقارنة بالواقعية والليبرالية من حيث أنها تجمع بين الجوانب المعرفية/ الوضعية، وهذا يعني أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن دراسته ابستمولوجيا (بواسطة أساليب البحث والتحقق) وأيضا يمكن تحليله انطولوجيا ما بعد وضعية (تحليل الواقع الاجتماعي بشكل أوسع من منظور فلسفي جديد يتجاوز الأطر التقليدية ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات التي يمر بها)، بمعنى آخر فان هذا الواقع ليس موضوعيًا معطى مسبقا ولكنه يتأثر ويتشكل بواسطة عوامل متعددة وتفاعلات مختلفة (رفض البنائية للنظرة المادية في تفسير الواقع)، وليس ذاتيًا تابع لخطابات وقوانين الشرعنة (رفض البنائية للنظرة التي تعتبر الواقع مجرد تجسيد للأفكار والقوانين القائمة)، ولكن تتداخل فيه "التذاتيات" وهي ما تخلقه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية "بالتذاتانية".

وعليه يمكن القول أن المعتقدات المشتركة للأفراد تشكل الواقع الاجتماعي وتؤثر عليه بشكل كبير.

لمزيد من التبسيط، يمكننا مقارنة الافتراضات الأساسية للبنائية مع العديد من الافتراضات في المنظورات المتعلقة بالاتجاه التفسيري، فعلى سبيل المثال، يختلف "النموذج البنائي" عن "النموذج الواقعي" من حيث أنه لا يحدد الواقع بناءً على توزيع القوى المادية، بل على ضرورة مراعاة العلاقات الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، تشترك البنائية مع الواقعية في بعض التصورات بما في ذلك الطابع الفوضوي للنظام الدولي والاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول وعدم الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الجهات

[1] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص70.

الفاعلة.

ومع ذلك تركز البنائية على عنصر الهوية (Identity) الذي تم تجاهله في جميع النظريات التفسيرية الأخرى ففي عالم ما بعد الحرب الباردة، تعتبر الهوية مسألة جوهرية وتستند بشكل أساسي على كيفية ظهور الأفكار والهويات وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، وبناءًا على هذا التفاعل تشكل الهوية الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك[1].

وعلى هذا الأساس تلعب الهوية أو الثقافة دورا حاسما في تحديد مصلحة الدولة، وأن مصالح الدول تحددها هوياتها وليس العكس كما تنص النظرية الواقعية، وطالما أن المصالح مرتبطة بالهويات او الثقافات فان أي تغير في الهويات أو الثقافات يؤدي الى تغير في المصالح أو بعبارة أخرى تتغير الرؤية الى المصالح بناءًا على تغير الهويات أو الثقافات[2]، كما أن المصالح الوطنية تنبع من بناء هوية الذات مقابل هوية الآخر، وهذا ما يفسر ظهور قضايا الأقليات بعد تحول النزاع من نزاع بين الدول خلال الحرب الباردة إلى نزاع داخل الدول بعد نهايتها، وكذلك قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اثارة الفتنة الطائفية والانتماءات الاثنية و الثقافية للأفراد وصانعي القرار في هذه الوحدات السياسية وتعتبر كل هذه العوامل مؤثرات تدل على وجود عدة أطراف فاعلة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وليس فاعل واحد[3].

ووفقا لذلك، يمكن القول أن العلاقات بين الدول بحكم طبيعتها التصارعية أو التنافسية التكاملية أو التعاونية تحددها الأفكار المثالية المستندة على الهويات بدلاً من المصالح المادية[4] وهذا ما أشار اليه "ألكسندر واندت Alexander Wendt" الذي اعتبرت كتاباته مرجعا هاما في دراسة السياسة الدولية، وهو من عبر عن المضامين النظرية البنائية خاصة في دراسته التي صدرت عام 1992 بعنوان

[1] شاهين حاتم أحمد موسى، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة (2015-1991م)**، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر-غزة، 2017، ص78.

[2] حيدر زايد العامري، **مرجع سابق**، ص 119.

[3] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص 60.

[4] حيدر زايد العامري، **مرجع سابق**، ص 119.

"**الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الإجتماعي لسياسة القوة**"[1]، ما كان يقترحه هو أن فكرة الفوضى في السياسة الدولية هي مجرد فكرة ولكنها قوية وذات تأثير لأن كل الدول تعتقد بوجودها وتتنباها [2].

وبما أن الهويات تتشكل من مصادر عديدة ولا تنشأ بشكل ذاتي أو مستقل عن العوامل الخارجية وبما أنها تشكل أساس المصلحة القومية وعلى الرغم من أن ذلك يشير إلى ضرورة الأمن الا أن الفوضى الدولية التي تعيش فيها الدول وتتحرك وفقا لها، هي نتاجا لتفاعل الهويات وبالتالي هي ما يصنعه الدول، وليست مرادفة لحالة الحرب وبناءًا على هذا ميّز "واندت" بين ثلاثة أنواع من الفوضى:

الفوضى التوماس هوبزية: تحدث عندما تنظر الدول إلى بعضها البعض كأعداء ففي هذه الحالة، تتشكل البنية الدولية وفقًا لنمط الفوضى التي وصفها توماس هوبز، بحيث تكون هناك صراعات وتوترات شديدة بين الدول وتسعى كل دولة لتحقيق مصالحها الشخصية والحفاظ على أمنها بغض النظر عن الآخرين.

ويرى "واندت" أن هذه الثقافة الهوبزية التي تحدد المصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وأناني وفقًا لعلاقات القوى لم تعد موجودة في العالم الا في بعض الحالات الشاذة أو الظروف الاستثنائية.

الفوضى الجون لوكية: تحدث عندما تنظر الدول إلى بعضها البعض كمتنافسين ففي هذه الحالة، تتشكل البنية الدولية وفقا لنمط الفوضى التي وصفها جون لوك، حيث تتنافس الدول في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة والتفوق على الآخرين.

الفوضى الكانطية: تحدث عندما تنظر الدول إلى بعضها البعض كأصدقاء ففي هذه الحالة، تتشكل البنية الدولية على نمط الفوضى التي وصفها إيمانويل كانط، بحيث تتعاون الدول معًا وتسعى لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الصداقة والسلام[3].

---

[1] خالد معمري جندلي، **مرجع سابق**، ص 114.

[2] Juanita Elias and Peter Sutch**, International Relations - The Basics-,** NewYork: Routledge, 2007, P 126.

[3] فاطمة الزهراء مسعودي، **الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية دراسة سياسية واقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص سياسة دولية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2022، ص ص29-30.

فيما يتعلق بنظرة البنائيين الى مصادر الأمن فهي تتمحور حول طرح السؤال التالي: ما الذي يسبق الآخر، الواقع أم الأفكار؟

وعند محاولة الإجابة على هذا السؤال يرون بأن العلاقات الدولية لا تعتمد على تأثير علاقات القوة، بل على التصورات والمفاهيم التي تضفي معنى "للقوة" وهذا يمثل رفضًا بنائيًا للنظرة التي تعتبر القوة متغيرًا أساسيًا في تفسير وتحليل الواقع الدولي.

وبالنسبة لـ " ألكسندر واندت" **الأمن هو ما تريد الدول العمل به"**، أما بالنسبة للباحثين البنائيين الآخرين مثل جون روجيه John Rogie، فريدريش كراتوشويل Fredirich Kratochwill وإيمانويل ادلر Emanuel Adler، يحاولون وضع مجموعة من القوانين النظرية المتعلقة بمفهوم الأمن، ويركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

* أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وتعتبر الفوضى أو السعي وراء القوة بنى اجتماعية وليست حقائق موضوعية، ولا تكتسب هذه البنى "قيمة" ما لم تأمن بها الدول، وبناءًا على هذا الأساس سيصبح الأمن "تنبئيا" بشكل تلقائي، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي بل هي فكرة ذاتية عملت الدول على دمجها ضمن سلوكها منذ نظام واستفاليا[1].

* الشروط المادية كالقوة العسكرية والاقتصادية ليست العوامل الوحيدة المحددة للأمن في النظام الدولي، والقوة العسكرية وحدها لا تكفي لشرح وتفسير الواقع الدولي، بل هناك محددات أخرى مثل القيم والإيديولوجية والمعايير الثقافية والهوياتية، والتي لها القدرة على تشكيل هوية النظام الدولي في المستقبل، وبحسب البنائيين، فان التغيرات في الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق بالإضافة الى إدراكات صناع القرار تؤدي إلى تغيير الوضع الدولي، من حالة نزاعية إلى حالة سلمية والعكس[2].

* يمكن تحقيق تحسن وتحوّل في الأمن عندما تتغير طريقة التفكير بشكل محايد، والمقاربة البنائية تعزّز هذا التفاؤل لأنه بدلاً من الإيمان باستمرارية المنافسة والصراع بين القوى الكبرى، كما يعتقد معظم

[1] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مرجع سابق، ص ص 27-28.

[2] خالد بومنجل والمهدي فارق مجيب الرحمان، **مرجع سابق**، ص35.

الواقعيين، يمكن لهذه المنافسة أن تزول من خلال تبني الأفكار السلمية، يمكن أن يكون الاتحاد السوفياتي مثالاً حياً على ذلك، حيث لعبت أفكار غورباتشوف دورًا هامًا في إنهاء الحرب الباردة بصورة سلمية، دون الحاجة لاستخدام القوة العسكرية كبديل عسكري[1].

واستخلاصا لما سبق يمكن القول أن المقاربة البنائية تقدم منظورًا مثيرًا للاهتمام حول كيفية فهم السياسة الدولية وتفسير الصراعات عن طريق التركيز على دور الأفكار والمعايير الأخلاقية والهوية والتفاعلات الاجتماعية في تشكيل ديناميكيات الأمن، وتختلف هذه المقاربة عن المقاربات التقليدية التي تركز بشكل أساسي على العوامل المادية مثل القدرات العسكرية والمصالح الاقتصادية.

تنظر المقاربة البنائية إلى الأمن على أنه بناء اجتماعي يتأثر بمفاهيم الهوية والقيم والمصالح للدول والمجتمعات وتؤكد بأن الصراعات والتعاون بين الدول لا تحركهما المصالح المادية فحسب، بل تحركها أيضًا التفاعلات والتصورات التي تنشأ من هوياتهم.

المطلب الثاني: المقاربة النقدية الاجتماعية

النقدية الاجتماعية هي مجموعة من المواقف النقدية الموجهة أكثر نحو إعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق محدد لتعريف النقدية الاجتماعية إلا أنه يعترف لها بأنها المقاربة التي تندرج ضمن التحليل الما بعد حداثي، وتسلط الضوء على الواقع الاجتماعي المعقد كما تقوم بمراجعة عنيفة للجذور الفكرية للتصور الواقعي[2].

نشأت هذه النظرية من أعمال مدرسة فرانكفورت*، لكن مساهماتها في مجال السياسة الدولية يعود الى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، ويعتبر " روبرت كوكس"Robert Cox من أبرز المفكرين الذين ارتبط اسمهم بهذه النظرية، بالإضافة الى ذلك، يعتبر "تيودور أدورنو Theodore Adorno"، "ماركيز هاربيت Marcuse Herbber ، "يورغن هابرماس Yurge

[1] عمار بالة، **مرجع سابق**، ص 28.
[2] نبيل بن حمزة، **مرجع سابق**، ص33.

Habermas"، "ماكسهور كايمر MaxHar Kheimer" من أهم مفكريها [1].

على الصعيد الابستمولوجي، تنطلق المقاربة النقدية الاجتماعية من افتراضات منهجية "لا وضعية" في مجال العلوم الاجتماعية، وقد تم تأكيد هذا من خلال أعمال "هيبرماس" التي نشرت لأول مرة في عام 1968 وثم عام 1987 والتي ترتبط بشكل وثيق بمفاهيم "المعرفة والمصالح الانسانية Knowledge and Iterersts Human"[2].

ويرى" هابرماس" أن كل معرفة تعبّر عن مصلحة محددة ومخفية تقف وراء إنتاجها؛ وبالتالي لكي نفهم حقيقة معرفة معينة وطريقة تكوّنها، يتعين علينا البحث عن المصلحة الكامنة وراء إنشائها.

في هذا الصدد قدّم "هابرماس" تصنيفا لثلاثة أنواع مختلفة من المعرفة والتي تعبّر عن ثلاثة أشكال متنوعة من المصالح التي تتشكل بها[3]:

المصلحة التقنية: تنشأ نتيجة حاجتنا المادية للبقاء على قيد الحياة، وتدفعنا هذه المصلحة للاستفادة من العلم التحليلي التجريبي في التنبؤ بالظروف المحيطة ومراقبة البيئة.

المصلحة العملية: تنشأ من رغبتنا في زيادة الفهم الذاتي المشترك والمتبادل، وقد أدت هذه المصلحة إلى تطوير مجالات الدراسة المرتبطة بمعنى اللغة والرموز والمعايير وسلوكيات.

المصلحة الإعتاقية: تنشأ عندما يلتزم الانسان في التفكير التأملي، ومن خلال هذا التأمل الذاتي يمكننا أن نرى بأن المجتمع هو ساحة صراع بين قوى تعيق تحقيق الامكانيات الانسانية، وبناءًا على ذلك تنشأ مصلحتها في التحرر من هذه القيود والتحديات[4].

---

[1] ناصر بوعلام، **التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر2001-2022**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فسم الدراسات الدولية، 2022، ص103.

[2] بالة عمار، **مرجع سابق**، ص 30.

* عرفتها عبير سهام مهدي في مقالها الموسوم بمدرسة فرانكفورت النقدية: الأسس والمنطلقات الفكرية على أنها ابرز مدرسة فلسفية اجتماعية نقدية معاصره وجهت نقدا مركزيا وبناءا للسلبيات الاجتماعية والفكرية التي عرفتها المجتمعات الاوربية المعاصرة بتوجيه انتقادات جذرية وعميقة للمفاهيم والقيم التي تأسست عليها هذه المجتمعات كـ (العقلانية ، الحرية، التقدم العلمي والتقني)، اذ كان اغلب مفكريها يسعون الى هدف واحد مشترك هو العمل على تغيير الواقع ليصبح اكثر انسانية وايجاد صورة العقل التي تتناسب مع هذا العقل الانساني

[3] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 21.

[4] شهرزاد فكيري، **الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية ـأنموذج ليبيا**ـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص45.

أما بالنسبة ل "روبرت كوكس" فيعتبر أن عقلانية الواقعيين هي مجرد معيارية مستترة تتجاوب مع مصالح طبقة اجتماعية معينة، وهذا يتماشى مع المنطلق النقدي الذي يتبناه "كوكس" المرتبط بعبارته الشهيرة: "النظرية هي دائما لصالح شخص معين ولهدف معين"، وهو بذلك ينزع كل الموضوعية والعلمية الممنوحة للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، ويقترح بديلا عن ذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية Subjective Normative، حيث يقول أنه لا يوجد نظرية مستقلة بحد ذاتها عن السياق الزماني والمكاني الذي نشأت فيه، وعندما تكون هناك نظرية تعبر عن نفسها بهذه الطريقة فمن المهم أن ندرسها كإيديولوجية وأن نكشف عن منظورها العميق أو الدفين[1].

يرفض النقديون الهيمنة السائدة لمنهج علمي واحد، ويدعون إلى التعدد المنهجي لتسليط الضوء على أهمية الاستراتيجيات التفسيرية، وبالتالي تتبنى النظرية النقدية ابستيمولوجيا "مادية تاريخية "من خلال منهجية جدلية، مما يشكل انفصالًا واضحًا عن الابستيمولوجيا الوضعية التجريبية المبنية على منهج علمي واحد وهو المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي يميز الواقعية البنيوية.

تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية المتعلقة بالفعل والطبيعة الإنسانية وتؤكد على أهمية الهوية في تشكيل المصالح والأفعال، كما تناقش مفهوم الفوضى الأبدية في الواقع الدولي المفترض قيامه من خلال تنافس الدول ذات السيادة لحماية مصالحها الوطنية وضمان استقرار الترتيب العالمي القائم، وبحسب "وليامز MC.Williams" و"كروز K. Krause" فإن "**الفوضى والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعية حتمية بل هما مجرد سلسلة من الافتراضات والأطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة**".

أما بالنسبة للتصور النقدي للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي فهو يرتكز على عدة مبادئ من أهمها ما يلي:

* النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد ما إذا كان سلوك الدول

[1] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص 64.

سيكون تعاونيا أم تنافسيا، وهذا السلوك بدوره يتبع طريقة تفكير الدول، مما يعني أنه يتأثر بطريقة التفكير والإدراك لدى الدول، بالإضافة إلى عنصر الخبرة والمعرفة التي تتبادلها الدول وتكتسبها من خلال التعامل مع حالات التفاعل المختلفة، وهنا تظهر أهمية العوامل الأخرى غير القوة والفوضى مثل الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة في فهم الأمن الدولي، وتشكيل النظام الدولي وتوجيه مساراته التفاعلية.

اقترح "ألكسندر واندت Alexander Wendt" مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية يُعرف ب "الجماعة الأمنية" حيث يعتبر بديلا مؤسسيًا لحالة الفوضى الدولية، وذلك من خلال استناده الى سياسات الطمأنة التي تعمل على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع توجيه سلوك الدول نحو تشكيل جماعة أمنية تتمتع بمزيد من السلام، وبمعنى آخر، يعتبر المعرفة انعكاسًا لرغبات الإنسان، وهنا يظهر مفهوم الإنعكاسية في المنهجية لما بعد الوضعية وفي النظرية النقدية[1].

* تمثلت معظم إسهامات المدرسة النقدية في تحليلات أحد روادها البارزين "**ويفر**" الذي قام بتطوير مفهوم الأمن الاجتماعي، مما شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، من خلال اقتراحه لمرجعية جديدة للأمن تتمثل في تحويل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون الإنسانية جمعاء، يعدّ هذا التحوّل من أبرز التحوّلات المفاهيمية للأمن وفق النظرية النقدية كمفهوم يقوم على بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على بقاء الأفراد والشعوب[2]، حيث أن العمل على حماية الكائن الإنساني بشكل شامل يجعل البحث عن الوسائل والاستراتيجيات لضمان "الأمن العالمي الشامل" و"الأمن الإنساني" هدفا أساسيا، وهذان هما المفهومان الأساسيان اللذان اقترحتهما النظرية النقدية للأمن في إطار الدراسات الأمنية، حيث يرى النقديون أن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن والدولة ليست سوى وسيلة لتحقيق هذه الغاية[3]، ويعود ذلك الى تراجع قدرة الدولة في الظروف الآنية على التصدي للتحديات التي تفرضها مسارات العولمة المتسارعة، بالإضافة إلى تدفقات الهجرة القادمة من

[1] رابح زاوي، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية 2007-2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 30-31.

[2] قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص26.

[3] بونوار بن صايم، **المشكلة الأمنية في المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016، ص69.

الدول الفقيرة الى الدول الغنية، هذه التدفقات وفقا لهذه المدرسة تؤدي إلى ظهور توترات اجتماعية جديدة ونمط غير متوازن للإنتاج ، مما يؤدي إلى تصاعد الصدمات داخل البلدان والمجتمعات، لذلك تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد[1].

وهذا ما دفع بالنظرية النقدية لاعادة صياغة السؤال من: الأمن لماذا؟ أي لماذا يجب تحقيق الأمن، إلى: الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه، من هنا تعتقد أن الوسائل والغايات لا ينبغي الخلط بينها وبين الأدوات والأهداف، وترى أن الدولة تولي اهتماما أكبر لقضايا الأمن الخارجي، لذا فهي الوسيلة بينما الفرد هو الهدف والغاية، وبالتالي يصبح الأمن نجاة للبشر في حالة تعرضهم لأنظمة القمع والاضطهاد، ووفقًا لهذا التصور الراديكالي فان الدولة– الأمة قد تجاوزها الزمن وأصبحت عقبة أمام تحرر الانسان[2].

أما بالنسبة للمفهوم العالمي للأمن، فيشمل التصدي لجميع التهديدات التي قد تقيّد حرية الإنسان، أي النظر إلى قضايا الحرب والفقر والاضطهاد السياسي وندرة الموارد الطبيعية على أنها تهديدات تعرّض أمن الفرد على المستوى العالمي للخطر[3]، يقول كين بوث: " **طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هي إنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالتحرر مقابل ترك موازين القوة كما هي**"[4].

وفقًا للنقديين يعتبر الأمن بناءًا اجتماعيا ويعرف بأنه التحرّر، أي غياب التهديد والتحرر الفردي والجماعي من المشاكل المادية والإنسانية التي تعيق الافراد عن ممارسة خياراتهم[5]، علاوة على ذلك يدعي

[1] فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص48.

[2] ياسين سعيدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص32.

[3] قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص 27.

[4] رشيد شريف ئاريان، **مساهمات مدرسة فرانكفورت في حقل الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، 2014، ص545.

[5] نبيل بن حمزة، **مرجع سابق**، ص33.

"كين بوث" بأن الأمن يمكن فهمه بصورة ذاتية وغير ذاتية، فبعض الأشخاص يشعرون بالأمان على الرغم من وجود تهديدات حقيقية (شعور زائف بالأمان)، وبالمقابل يشعر آخرون بعدم الأمان على الرغم من عدم وجود تهديدات فعلية (شعور زائف بانعدام الأمان).

لذلك يؤكد "بوث" على ضرورة السعي لتحقيق الأمن من خلال سياسات التحرر التي تساعد الأفراد والجماعات على تجاوز القمع العارض كالحرب (قمع مباشر وواضح) والقمع البنيوي كالفقر (التمييز والقهر الذي يتجلى في البنى الاجتماعية والسياسية)[1].

وفي الأخير يمكن القول أن النظرية النقدية الاجتماعية ذات رؤية تحررية وتؤكد على أهمية الهوية في تشكيل المصالح التحررية في مجال العلاقات الدولية، وتسعى إلى إحداث تحول إيجابي في العلاقات الدولية من خلال التخلص من العلاقات الاستبدادية والمبنية على القوة والفوضى وتؤكد بالمقابل على العلاقات المستمدة من المفاهيم الأخلاقية والحوار والتعاون لتحقيق السلام والاستقرار الشامل للأفراد والمجتمعات.

كما تعتبر الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة عوامل مهمة في فهم وتشكيل الأمن الدولي لتحقيق السلام والاستقرار الشامل للأفراد والمجتمعات.

المطلب الثالث: مقاربة مابعد الحداثة

يمكن اعتبارها نظرية اجتماعية، دخلت مجال العلاقات الدولية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب "الوضع الما بعد الحداثي" لجون فرانسوا ليوتارد J.F Lyotard إلى اللغة الانجليزية عام 1984.

يعتبر كتاب "العلاقات التناصية / الدولية" بقلم "جيمس دار دريان Der Derian James" و"مايكل شابيرو Michel Shapiro" مصدرا شاملا لجميع قراءات وأفكار ما بعد الحداثة في السياسية الدولية، ومن أهم المفكرين الذين ساهموا في بلورة هذه النظرية نجد: "فوكولت

[1] أمينة مصطفى دلة، **الدراسات الأمنية النقدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص21.

Foucult" و"باودريلار Baudrillard"و"جاك دريدا Derrida Jacques "و"ليوتارد J.F "Lyotard

تنطلق نظرية ما بعد الحداثة من افتراضات سياسية تستند الى إعادة النظر في مفاهيم الحداثة والتنوير والحقيقة والعلم والعقل، وفي هذا السياق يرى "جيم جورج Jim George" أن ما بعد الحداثة:

"**تعيد صياغة المسائل والقضايا الأساسية للإدراك الحداثي، ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع، بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع**"[1].

ظهرت النظرية كثورة لتجاوز الاتجاهات النظرية الوضعية، وخاصة الواقعية الجديدة، حيث يعتقد ما بعد الحداثيين أن هذه الأخيرة واجهت صعوبات كبيرة في التأقلم مع التغيير، بل ورفضت أصلا التغيير في العلاقات الدولية، بسبب افتقارها الى تصور أو بناء نظري متجانس ومتكامل، يمكنها من التفكير في البدائل المستقبلية[2].

وفي هذا السياق، يقدم ما بعد الحداثيون رؤية تتعارض مع التصور التقليدي للحقيقة والتي في نظرهم تنتج وتتشكل من خلال اللغة، ويستخدمون مفهوم التناص"Intertextuality" أو التأويل لتوضيح ذلك، مما يعني اعطاء اللغة الدور المركزي في فهم الواقع الدولي وهذا ما يعبّر عنه "لاسي .J.W Lacey" بقوله:"**أفضل مجاز للحقيقة هو النص**"[3].

فالسؤال عن الحقيقة بالنسبة لما بعد الحداثيين هو سؤال ميتافيزيقي، والسؤال عن ماهي الحقيقة؟ يشبه السؤال عن ماهو الله؟ لهذا السبب يرى "جاك دريدا Jacques Derrida" أنه لا يوجد شيء

[1] رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي-المتوسطي**، مرجع سابق، ص ص 68-69.
[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط 1؛ الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 332.
[3] فضيلة حاج محمد، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري**، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص66.

اسمه الحقيقة في حد ذاتها أو حقيقة كاملة، بل هناك حقائق منفصلة، وبالمثل لا توجد حقيقة يجب على الجميع الاعتراف بها، ولا يوجد حق مطلق، ومن غير المقبول إستبعاد آراء الآخرين.

فالحقيقة تأملية وتكوينية، وتصنع من خلال استخدام اللغة وداخل العقل البشري فقط، لذلك فان ما يُقال عن التقدم الذي صاحب أو يدعو الى "الحداثة" ليس سوى خرافة، وما يُقال عن قدرة العقل على اكتشاف الحقيقة ليس سوى وهم، فالحقيقة لا تكتشف، لأنها لا توجد أصلا، ولكنها تخلق (فالعالم ليس مجرد واقع معطى مسبق كما تدعيه الوضعية، بل يتم بناؤه وتشكيله بواسطة تفاعلنا معه وبواسطة اللغة والتصورات التي نحملها).

ونتيجة لذلك، فان ما بعد الحداثة تشترك مع النقدية الاجتماعية في أحد أهم افتراضاتها، والتي تقول أن الإنسان هو من يصنع حقائقه، فالأفكار وفقًا لما بعد الحدثيين ليست مجرد انعكاس للواقع بل تعتبر قراءة له، وتتخذ هذه القراءة صيغًا متنوعة تشمل الأساطير والايديولوجيات والديانات والنظريات[1].

تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب والتناص، حيث تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد الذي يمكن من خلاله فهم سلوك وسياسة الدول، بينما تعتبر التناص أساسا أنطولوجيا لفهم الواقع الدولي. ان توظيف عقيدة" التناص" عند الما بعد حداثيين تعني ايلاء اللغة دورًا أساسيًا في فهم وإدراك الواقع الاجتماعي، ومن المهم التأكيد على أن هذا لا يعني أن اللغة تعكس الواقع بشكل مباشر، ولكن باستخدام اللغة يتم بناء وصياغة الواقع في مسار لا نهاية له من التفسير[2].

ومن خلال التناص، تحث على ضرورة تضمين أصوات متعددة ومتنوعة في الخطاب حول العلاقات الدولية، باستخدام مفاهيم مثل التهميش والامتياز والسكوت والنسيان، والتي أثرت في ظهور ونمو العديد من الحركات الاجتماعية والسياسية التي تطالب بالاعتراف بالهوية، والتي تعتبر بناءًا اجتماعيًا وقد أصبحت من بين أكثر القضايا حساسية في السياسة الدولية، نظرًا لجذورها التاريخية التي تعود إلى

[1] بدر الدين بوقريطة، **نظرية ما بعد الحداثة ومدى مساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد3، 20 ، ص232.
[2] فضيلة حاج محمد، **مرجع سابق**، ص66.

مبادئ وأسس النظام العالمي والنظام الواستفالي القائم على الدولة أو الأمة[1].

أما بالنسبة للتصور الأمني لهذه النظرية المجزأة للأطر والمقاربات التقليدية، فتنطلق من تقديم منظورها الأمني من خلال انتقاد الطرح الأمني الواقعي والذي يعاني برأيها من قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية وعدم القدرة على التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة.

يوجه "ريتشارد آشلي Richard Ashley" انتقادات صارمة للتصور الواقعي للسياسة العالمية في دراسته "بؤس الواقعية الجديدة" حيث يقول:" **الواقعية الجديدة هي نظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي تقيّد التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا لأطراف العالم وأجزائه**"، وبالتالي يقرُّ "آشلي" بأن الواقعية تعيق إرساء أسس نظام دولي يعزز الأمن ويحفظه، وذلك بسبب تشكيلها لخطاب سياسي يمثل مشكلة رئيسية في ظل غياب الأمن الدولي، بناءًا على ذلك يصفها "آشلي" بأنها الإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يمثل وجهة نظر الأقلية المفروض على الأغلبية، ويشجع على بروز الصراعات الأمنية، نظرًا لتركيزها على متغير القوة في فهم سياسات الدول.

وفي سياق متصل، يرى "جون فاسك John Vasquez" أن سياسة القوة تعتبر صورة للعالم الذي يعزز السلوك الذي يجلب الحرب، ووفقا له فإن التحالفات السياسية ذاتها لا تسهم في تحقيق السلام بل تؤدي إلى وقوع الحروب.

ولذلك تعمل مقاربة ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحث أمنية جديدة، من خلال إعادة تفكيك البديهيات التقليدية في النقاش الأمني، مثل الفوضى في النظام الدولي والقوة في توجيه سياسات الدول. تستند هذه المقاربة إلى قيمة الخطاب وتعتبر الدراسات الأمنية عبارة عن دراسة مقارنة لخطابات أمنية متنوعة والبديل عن الخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يعتمد على التعاون والعدالة والسلم والفهم المشترك، وباستخدام ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي يهدف إلى

[1] رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى دراسة حالة : الحوار الأطلسي-المتوسطي، مرجع سابق**، ص 70.

خلق بيئة آمنة وسلمية[1].

بالرغم من تقديم نظرية ما بعد الحداثة العديد من الإسهامات كميلها لتحرير الإنسان من الشمولية السياسية والأحادية الفكرية، وعلى الرغم من وجود العديد من النماذج التي تعكس أولى بوادر نجاح مبادئ هذه النظرية على المسرح السياسي العالمي، خاصة فيما يتعلق بزيادة التأكيد على المطالب الهوياتية في العديد من الدول الاشتراكية السابقة والجمهوريات السوفياتية عقب انهيار الإتحاد السوفياتي ومناطق أخرى، بهدف إدراج قضية الهوية ضمن اهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية، إلا أن مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تظل متواضعة وضئيلة، ويرجع ذلك لكونها ظلت تتمحور بشكل أساسي حول النقد الإبستيمولوجي والمنهجي للمقاربة العقلانية، القائمة على الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية.

وفي هذا الصدد، يرى المفكر الأمريكي الماركسي "فريديريك جيمسون Fridirik Jimpson" في كتابه:" ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة" أن الأفكار التي تنادي بها نظرية ما بعد الحداثة هي بنية فوقية، وأن النظرة النقدية التي تتبناها تجاه النظريات التفسيرية التقليدية هي تعبير عن إفلاس هذه النظرية ومع ذلك، يعتبر "جيمسون" أن نظرية ما بعد الحداثة تمثل مقاربة فكرية منهجية مهمة، ويتوقع أنها ستسهم في تحقيق تحول جوهري في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من خلال الانتقال الى مرحلة ثقافية وحضارية جديدة تخدم البشرية ككل[2].

وعليه يمكن القول أن نظرية ما بعد الحداثة تشكك في الحقائق الموضوعية وتجادل بأن الأمن هو مبنى اجتماعي يتأثر بالخطابات واللغة.

[1] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص ص 39-40.

[2] توفيق بوستي، **مفهوم الامن ومنظورات ما بعد الوضعية**، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص23.

خلاصة الفصل:

يُظهر ما تم عرضه في هذا الفصل أن مفهوم الأمن لم يعد يُختزل في بعده التقليدي المرتبط بالدولة والقوة العسكرية، بل أصبح مفهومًا متعدد الأبعاد والمستويات، يتأثر بطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها النظام الدولي.

كما بيّنت المقاربات النظرية، سواء التقليدية منها أو الحديثة، أن فهم الظواهر الأمنية يظل مرتبطًا بالإطار التحليلي المعتمد، حيث تقدم كل مقاربة تفسيرًا مختلفًا لطبيعة التهديدات وسبل التعامل معها.

وفي هذا السياق، يكتسي هذا التأصيل النظري أهمية خاصة في توجيه التحليل التطبيقي للدراسة، إذ يوفر إطارًا مفاهيميًا وتحليليًا لفهم طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وكيفية تفاعل الدول، وعلى رأسها الجزائر، مع هذه التحديات في ظل بيئة إقليمية متحولة. كما تتجلى أهمية هذا التأصيل في كونه يشكل أرضية تفسيرية للفصول اللاحقة، حيث تسهم المقاربة الواقعية في تفسير توازنات القوى وأمن الحدود، في حين تساعد المقاربات الحديثة في تحليل التهديدات العابرة للحدود وأبعاد الأمن الإنساني.

وعليه، يشكل هذا الفصل منطلقًا نظريًا لتحليل واقع الأمن في منطقة المغرب العربي، والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي، من خلال دراسة التحديات الأمنية المشتركة وطبيعة التفاعلات الإقليمية التي أفرزتها التحولات التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011.

الفصل الثاني:

واقع منطقة المغرب العربي في ظل التحديات المشتركة

يشهد المغرب العربي، منذ عام 2011، تحولات سياسية عميقة أفرزتها ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس لتنتشر بعد ذلك الى باقي دول المنطقة، حاملة معها آمال شعوب المنطقة في التحرّر من أنظمة الاستبداد وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولكنّ سرعان ما واجهت العديد من التحديات، سواء داخلية أو خارجية، أعاقت تقدمها وألقت بظلالها على أمن واستقرار المنطقة ورسمت ملامح وجهها الحالي.

فمنطقة المغرب العربي أصبحت تشهد ديناميكية جديدة تتسم بتزايد التنافس بين القوى الخارجية، سواء كانت إقليمية أو غربية، والتي تسعى إلى تعزيز نفوذها وتوسيع نطاق تأثيرها، هذه التدخلات الخارجية لعبت دورًا محوريًا في التأثير على مسار الأحداث بما يتوافق مع مصالحها، مما أثر سلبًا على جهود الاستقرار والتنمية وأدى إلى تفاقم الأزمات في بعض الدول، ناهيك عن بروز تحديات أمنية جديدة ومتنوعة، تميزت بتشابكها وتعقيدها، ووجدت الملاذ الآمن في المنطقة وافرزت عدة نتائج سلبية من بينها تنامي ظواهر الهجرة غير الشرعية، فمع تزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية، أصبحت دول المغرب العربي ممرًا رئيسيًا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، ما يفرض ضغوطًا كبيرة على أنظمتها الأمنية والاقتصادية، كما تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة نتيجة للفراغ الأمني والسياسي في بعض الدول مثل ليبيا، مما أثر على استقرار الدول المجاورة وأدى إلى سلسلة من الهجمات الإرهابية التي هددت أمن وسلامة المواطنين، بالإضافة الى انتشار شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والأسلحة والبشر، والتي تستغل الاضطرابات الأمنية والسياسية لتحقيق أرباحها غير المشروعة.

هذا الواقع المعقد طرح تحديات فرضت على دول المنطقة تعزيز التعاون فيما بينها لمواجهتها بفعالية، عن طريق تعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي لتبادل المعلومات والخبرات حول التهديدات المشتركة، شمل ذلك تنفيذ مبادرات ومشاريع أمنية مشتركة مثل تدريب القوات الأمنية وتطوير تقنيات المراقبة والرصد، كما تم توقيع اتفاقيات تعاون أمني لتعزيز التعاون القانوني والأمني وتسهيل عمليات تسليم المجرمين وتبادل المعلومات.

المبحث الأول: المغرب العربي: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية والاقتصادية

يحظى الموقع الجغرافي للمغرب العربي بأهمية استراتيجية كبرى، حيث يُعتبر حلقة وصل حيوية بين قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا، كما يتمتع بثقل اقتصادي بفضل موارده الطبيعية الغنية والمتنوعة، بالإضافة إلى نشاطاته الاقتصادية المتعددة التي تشمل الزراعة، الصناعة والخدمات، ما يجعل له دورًا بارزًا في تحديد مكانة المنطقة على الساحة الدولية.

لذلك، فان تركيزنا في هذا المبحث سيكون على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية

قبل التطرق للموقع الجغرافي والفلكي، من المهم أن نلاحظ أن مصطلح المغرب العربي يتكون من جزأين:

المغرب: هو مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، يشير الى الاتجاه الأصلي لغروب الشمس كما وصفه الكتاب العرب القدماء.

العربي: في هذه الحالة يشير الى امتداد لمساحة الدول العربية، وهو مفهوم أيديولوجي وثقافي.

على الرغم من انتشار تسمية "المغرب العربي" في الأوساط الرسمية، إلا أن المنطقة تُعرف بتسميات أخرى، مثل:

المغرب الكبير: يشير الى المساحة الشاسعة للمنطقة.

المغرب الإسلامي: يؤكد على الهوية الدينية المشتركة.

شمال أفريقيا: يُستخدم بكثرة في الأطروحات الأجنبية، خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، لتصنيف المنطقة ضمن تقسيمها للعالم، كما أن استخدام مصطلح "شمال أفريقيا" يُثير جدلًا بين الكتّاب العرب، وخاصة المغاربة، الذين يرون فيه محاولة لفصل الهوية العربية عن بلدان المغرب العربي.

بلاد البربر: نسبة إلى السكان الأوائل الذين استقروا في المنطقة[1]

[1] بومدين عربي، **التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75، 2016، ص 67.

من الناحية الجغرافية، تتميز المنطقة بموقعها المميز الذي يُشكل عنصر تنوع هام للمنطقة، حيث يُعد ملتقى لأربعة أبعاد إستراتيجية رئيسية:

البعد المتوسطي: يطل المغرب العربي على البحر المتوسط شمالًا بساحل طوله 4837 كيلومترًا، مما يجعله بوابة أوروبا.

البعد الإفريقي: يقع المغرب العربي جنوبًا مع دول الساحل الأفريقي (تشاد، النيجر، مالي والسنيغال)، مما يجعله جسرًا للتواصل مع دول إفريقيا.

البعد الشرقي الأوسطي: يحد المغرب العربي من الشرق كل من مصر والسودان، مما يجعله بوابة للشرق الأوسط.

البعد الأطلسي: يطل المغرب العربي على المحيط الأطلسي غربًا بساحل طوله 3146 كيلومترًا، مما يجعله بوابة نحو أمريكا.

يُضفي هذا الموقع الجغرافي الفريد أهمية استراتيجية متزايدة على دول المغرب العربي، وذلك لعدة أسباب:

محور تقاطع ثلاث قارات: يعتبر المغرب العربي نقطة التقاء بين إفريقيا وأوروبا وآسيا، مما يضاعف أهميته الإستراتيجية في ظل تطور العلاقات الدولية وتقلص الحدود بين القارات.

خريطة توضح توسط المغرب العربي للقارات الثلاث

نقاط مراقبة متلاحقة: يُشكل المغرب العربي سلسلة من نقاط المراقبة على طول ساحله، بدءًا من مضيق جبل طارق غربًا إلى خليج سرت شرقًا.

الحارس على مضيق جبل طارق: يحتل المغرب موقعًا استراتيجيًا على مضيق جبل طارق، مما يجعله بوابة رئيسية نحو حوض المتوسط وإفريقيا.

المراقبة على الممرات البحرية: تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كيلومتر) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، بينما تُشرف تونس على حركة الملاحة في المضيق.

مجال النظر الاستراتيجي: تُغطي السواحل الليبية جزءًا كبيرًا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط بفضل امتدادها (1900 كيلومتر)[1].

تلعب المضائق دورًا محوريًا في تشكيل التوازنات الاستراتيجية على الصعيد العالمي، فهي تمتلك تأثيرًا هائلًا في تحديد مسار التجارة الدولية بما في ذلك الموارد الخام والسلع (تسعى الدول التي تسيطر على هذه الممرات المائية إلى فرض سيطرتها على التجارة العالمية، مما يُمكنها من التأثير على اقتصادات الدول الأخرى)، خطوط النقل الجيو- اقتصادية (تسعى الدول الكبرى إلى تأمين سيطرتها على هذه الخطوط، لضمان وصولها إلى الموارد والأسواق العالمية)، ومناطق التأثر بين القارات (تُحدد المضائق مناطق التأثير بين القارات، وتُشكل حدودًا طبيعية بين القوى العظمى. ولهذا، تُعدّ ساحة للصراع والتنافس بين الدول، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية)، واستراتيجية الأمن العالمية والإقليمية (فسيطرة دولة معينة على مضيق ما يُمكنها من تهديد أمن الدول الأخرى، ومنع وصولها إلى الموارد الحيوية)[2].

من الناحية الفلكية، تقع المنطقة ما بين خطي طول 25°شرقاً (الحدود الليبية المصرية) و17° غرباً (الساحل الأطلسي لموريتانيا)، وبين دائرتي عرض 37° شمالاً (بنزرت الليبية) و18° جنوباً (الحدود الجزائرية)[3].

---

[1] مراد حجاج، **التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على دول المغرب العربي – بعد الحرب الباردة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017، ص ص 106- 107

[2] محمد مناد، **البعد الجيوسياسي في العلاقات الأمريكية المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مجله دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 442.

[3] بومدين عربي، **مرجع سابق**، ص 67.

يشكل المغرب العربي كتلة جغرافية متجانسة ومتشابهة تضم خمس دول وهي الجزائر المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا فيما بينها من حيث المساحة وعدد السكان[1].

حيث تبلغ مساحة المغرب العربي حوالي 6 ملايين كيلومتر مربع[2]، أي أكثر ب 11 مرة من مساحة فرنسا، ما يقارب ضعف مساحة الهند و4.5 % من مساحة اليابسة[3]، وتمثل 19% من اجمالي مساحة إفريقيا، و42% من مساحة الوطن العربي[4].

اسم الدولة	عاصمتها	مساحة أرضها (كم²)
الجمهوريّة التونسيّة	مدينة تونس	163.610كم²
الجمهوريّة الإسلاميّة الموريتانيّة	مدينة نواكشوط	1.030.700كم²
ليبيا	مدينة طرابلس	1.777.550كم²
الجمهورية الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة	مدينة الجزائر	2.381.741كم²
المملكة المغربيّة	مدينة الرباط	446.550 كم²
		5.782.140كم²

جدول يمثل مساحة دول المغرب العربي[5]

من خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة بوضوح التفاوت الكبير بين دول المغرب العربي من حيث المساحة، مع سيطرة الجزائر على أكبر مساحة بين دول المنطقة في المقابل تأتي تونس في المرتبة الاخيرة بأصغر مساحة.

[1] سمير حمياز، **الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيو اقتصادي**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 01، 2014، ص 258.

[2] موسى هواري، **بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد 01، العدد 03، 2021، ص 02.

[3] Gérard-François Dumont, Yves Montenay, « **le Maghreb, une géopolitique éclatée** ». Géostratégiques, No. 32, 3e Trimestre, 2011, p 40.

[4] منيرة نوري وبوسعد زكية، **التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد 14، 2018، ص 170.

[5] يوسف قدور، **انعكاسات التهديدات الأمنية غير التقليدية على المنطقة المغاربية (2001-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019 ص30.

أما بالنسبة لعدد السكان فقد بلغ حوالي 100.52 مليون نسمة في عام 2018، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى كأكثر الدول كثافة سكانية في المنطقة، بأكثر من 33 مليون نسمة، تليها المغرب بـ 31 مليون نسمة.

وبالتالي، يمثل مجموعهما ما يقارب 77% من إجمالي سكان المنطقة المغاربية[1]، ووفقا لإحصائيات البنك الدولي لعام 2015 فان عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما يبلغ حوالي 50% من إجمالي السكان مما يعني أنهم مجتمعات شابة، مما يستلزم ضرورة توفير احتياجات هذه الشريحة من المرافق الصحية والتعليمية والاجتماعية لتكوين قوة عاملة منتجة في المستقبل[2].

تشترك دول المغرب العربي في مجموعة من الخصائص الطبيعية المتجانسة مما يخلق وحدة طبيعية مميزة، حيث أن التضاريس متشابه الى حد كبير وتتوزع بين السهول والجبال والهضاب والصحاري الشاسعة، تشكل الهضاب المتوسطة الارتفاع (بين 400 و600 متر) الجزء الأكبر من مساحة المنطقة وتمتد على طول 5000 كيلومتر من ليبيا شرقًا إلى موريتانيا غربًا وتُعرف باسم الصحراء الكبرى وتنتشر بها تكوينات متنوعة مثل الحمادة ومناطق العروق الرملية.

أما المرتفعات الجبلية فتنقسم الى قسمين أساسيين:

- **جبال قديمة:** تعرضت للتعرية بمرور الزمن، مما أدى إلى تفكك بعضها وتحولها الى كتل جبلية مبعثرة في الصحراء وأهمها مرتفعات التاسيلي التبيستي.
- **جبال حديثة:** تتميز بارتفاعها الشاهق وتواجدها على شكل سلاسل جبلية متصلة، أهمها جبال الأطلس وهي أكبر سلسلة جبلية في الوطن العربي، تمتد على طول 700 كيلومتر من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأبيض المتوسط شرقا، ويتراوح عرضها بين 50 و120 كيلومتر، وتغطي هذه السلاسل ثلث مساحة المنطقة، ويتفاوت متوسط ارتفاعها حسب الموقع حيث يصل الى 800 متر في المغرب

[1] فريال منايفي، **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 109.

[2] منيرة نوري وبوسعد زكية، **التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد 14، 2018، ص 170.

و900 متر في الجزائر.

أما بخصوص السهول الساحلية فتنتشر على طول البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما توجد سهول في المناطق الداخلية بين المرتفعات، فالمجال الأطلسي يحتضن العديد من السهول والهضاب معظمها داخلية محاطة بسلاسل جبلية، بينما ينفتح البعض الاخر على الساحل الأطلسي والمتوسطي، وتعتبر هذه السهول الأكبر من حيث المساحة والأكثر اتساعا في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس، وتتميز بخصوبتها، مما يؤدي الى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المحيطة بها.

بالإضافة الى ذلك تهيمن الصحراء على مساحة شاسعة تعادل 06 أضعاف مساحة المجالين الأطلسي والساحلي، وتقع شرقا وجنوبا من جبال الأطلس، وهي منطقة جافة قاحلة مغطاة بالحصى والرمل والحطام الصخري والواحات المتفرقة.

تتميز صحراء المغرب العربي بتنوع تضاريسي فريد، يشمل الكثبان الرملية المتشكلة بفعل الرياح، والتراكمات الصخرية التي تتلاشى تدريجيًا كلما اتجهنا جنوبا لتختفي تمامًا عند الوصول إلى جبال الهقار، التي تُعد من أعلى القمم في الجزائر (3000 متر)، بالإضافة الى الكتل الصحراوية، مثل تيبستي في ليبيا.

تعتبر ليبيا وموريتانيا من الدول الصحراوية بامتياز، مع استثناءات مثل منطقة الجبل الأخضر في ليبيا ووادي السنغال في موريتانيا[1].

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي

إلى جانب موقعها الاستراتيجي والجغرافي الهام، تتمتع المنطقة المغاربية بثروات إستراتيجية حيوية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي، خاصة للاقتصادات الغربية الصناعية، وتشمل هذه الثروات: النفط والغاز الطبيعي اللذان يساهمان في تلبية احتياجات العالم من الطاقة، والمعادن (الحديد، النحاس، الرصاص والزنك، الفوسفات، الذهب) والتي تسهم في تعزيز الصناعات التحويلية والتصنيعية، بالإضافة الى وجود موارد من اليورانيوم مما يسهم في توفير الطاقة النظيفة.

[1] فريال منايفي، **مرجع سابق**، ص ص 102- 103.

كما تتمتع المنطقة المغاربية بمساحات زراعية شاسعة تقدر بأكثر من 22 مليون هكتار[1]، مدعومة بموارد مائية كبيرة سواء سطحية أو جوفية بفضل موقعها المطل على البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي، وبفضل التقدم التكنولوجي تم تطوير تقنيات لتحلية المياه المالحة أو في الأراضي الصحراوية الغنية بالمياه الجوفية مما يسهم في تنمية الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي للمنطقة والعالم[2].

بالإضافة الى ذلك يتميز المغرب العربي بتنوع هائل في قطاعاته الصناعية وتوزيعها الجغرافي بين الدول، إذ تهيمن الجزائر وليبيا على جزء من الصناعات التجهيزية، بينما تهيمن تونس والمغرب على جزء من الصناعات الاستهلاكية والميكانيكية، مما خلق نوعا من التعقيد جعل من الصعب على الباحثين في مجال الدراسات المغاربية تصور الواقع الاقتصادي للمنطقة بأكملها، حيث هناك دول تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز مثل الجزائر وليبيا، بينما تتميز دول أخرى بتنوع اقتصادي يشمل الزراعة والصناعة والسياحة كتونس والمغرب[3].

أما بالنسبة لموريتانيا فان قطاع الصيد البحري يُشكل ركيزة أساسية للاقتصاد، حيث تُعد الأسماك ثروة هائلة لموريتانيا وتمثل 85 % من صادرات البلاد، وبذلك تحتل موريتانيا المركز الأول كأكبر مصدر عربي للأسماك بنسبة 44%، ويرجع كل ذلك الى ما تتمتع به من مميزات طبيعية وهي:

* شاطئ يمتد على المحيط الأطلسي بطول 650 كلم.

* تلتقي التيارات البحرية الدافئة والساخنة في مياهها الإقليمية، مما يخلق بيئة مثالية للحياة البحرية.

*وجود جرف قاري واسع يصل إلى 80 ميلاً، غني بالأسماك عالية الجودة.

*بيئة بحرية مناسبة لغذاء الأسماك وتكاثرها[4].

يشكل تنوع الإمكانيات الاقتصادية بين دول المغرب العربي فرصةً هائلةً لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التبادل التجاري عبر تبادل السلع والخدمات بما يُلبي احتياجاتها ويُعزز اقتصاداتها،

[1] عميروش ركاع، **الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2016، ص ص27- 28- 30

[2] الطاهر مبروكي، **الامن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 195.

[3] عميروش ركاع، **مرجع سابق**، ص27.

[4] **موريتانيا: جدل حول اتفاق مع شركة صينية متهمة بنهب الثروة البحرية**، جريدة القدس العربي، 10 ديسمبر 2019، https://www.alquds.co.uk.

كما يمكنها المشاركة في بناء مشاريع اقتصادية كمشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الجزائر وأوروبا والذي سيكون بديلًا للغاز الروسي ويُقلل اعتمادهم على مصدر واحد، مما يُعزز التعاون الاقتصادي بين الجزائر وأوروبا، كما يُساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال زيادة صادرات الغاز.

ويزداد هذا التكامل أهميةً نظرًا لموقع الدول المغاربية في مناطق ذات مناخ معتدل يُتيح لها إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، مع سهولة استخراج مواردها الطبيعية، مقارنةً بالدول الواقعة في مناطق شديدة البرودة من الكرة الأرضية والتي تعاني من التخلف الاقتصادي والتبعية للبيئة الطبيعية. ويُؤكد هذا الربط بين الجغرافيا والاقتصاد على أن العوامل الطبيعية والبشرية هي محددات مهمة لقوة أو ضعف الاقتصاد[1].

ومن الضروري أن ندرك أن توفر الموارد الطبيعة وحده لا يكفي لتحقيق التقدم ما لم يتم الاستثمار في الموارد البشرية، وهذا ما ينطبق على المنطقة المغاربية فرغم الثروات التي تتمتع بها الا أنها لم تتمكن من استغلال الموارد المتاحة لخدمة الصالح العام والذي يعود بالنفع على جميع سكان المنطقة، فغياب الوحدة والتكامل بين دولها بالإضافة الى سوء التسيير[2]، أدى الى اقتصاد مغاربي متواضع لا يلبي احتياجات شعوبها، وُيُعدّ هذا الضعف في التكامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي ساهمت في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 450 مليار دولار عام 2014، أي ما يعادل 0.54% فقط من الناتج الإجمالي العالمي، بالإضافة الى انخفاض متوسط دخل الفرد حيث لا يزال منخفضًا، ولا يتجاوز معدل النمو الاقتصادي في معظم بلدانها 3% سنويًا ويعكس ذلك ضعف مساهمة المنطقة في الاقتصاد العالمي، وفشلها في مواكبة التطورات العلمية والتقنية التي أدت إلى تحولات جوهرية في الاقتصاد العالمي. وقد أبرزت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا أهمية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي بوضوح، ففي عام 2019، بلغت نسبة التبادل التجاري بين دول المغرب العربي 2.8% فقط من إجمالي تجارة المجموعة، وهذه النسبة منخفضة للغاية مقارنة بنسبة 57.4% مع بقية دول أفريقيا

[1] عميروش ركاع، **مرجع سابق**، ص 30.
[2] أحلام علوان وعتيقة كواشي، **بناء مركب أمني إقليمي مغاربي في ظل الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية وانعكاساته على أمن المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص ص 605- 606.

و97.2% مع بقية دول العالم، وتشير هذه المعطيات إلى أن هناك إهداراً سنوياً يناهز 30 إلى 60 مليار دولار من القيمة المضافة التي كان بالإمكان تحقيقها لو تمكنت دول المغرب العربي من خلق تكاملات اقتصادية فعّالة بينها.

ومن أجل ذلك، تركز النقاشات الحالية حول مسار اقتصاديات المغرب العربي في أفق 2020-2030 على أهمية التكامل الإقليمي كحجر أساس لحل العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل: **البطالة:** حيث يُمكن للتكامل الاقتصادي أن يُساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال توسيع التجارة والاستثمار.

التفاوت الاجتماعي والمناطقي: يُمكن للتكامل الاقتصادي أن يُساهم في تقليل الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في المنطقة، مما قد يُساعد في الحد من انتشار التطرف وتهديد الاستقرار.

وقد أشار تقرير لصندوق النقد الدولي الصادر في عام 2018 إلى أن زيادة الاندماج بين البلدان المغاربية ستُساهم في:

* خلق سوق إقليمية تضم حوالي 100 مليون نسمة مما سيزيد من حجم التجارة والاستثمار في المنطقة.

* جعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما سيساهم في خلق فرص عمل جديدة وتطوير البنية التحتية.

* خفض تكاليف التجارة داخل المنطقة وتسهيل حركة رأس المال وحركة اليد العاملة، مما سيزيد من كفاءة الاقتصادات المغاربية.

* تعزيز قدرة المنطقة المغاربية على مواجهة الصدمات وتقلبات السوق، مما سيُساهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر[1].

لذا، من الضروري العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، وتحسين كفاءة التسيير، لخلق اقتصاد إقليمي مزدهر يلبي احتياجات شعوبه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية بين الدول، توحيد السياسات الاقتصادية، الاستثمار في البنية التحتية، جذب الاستثمارات

[1] مصطفى قطبي، **دُول المغرب العربي بين التحديّات الاقتصادية والوحدة المغاربية**، 24 جويلية 2021، بوابة إفريقيا الإخبارية، على الرابط https://www.afrigatenews.net/a/296639.

الأجنبية.

ومما سبق يتضح أن المنطقة المغاربية تتمتع بموقع استراتيجي هام وثروات طبيعية متنوعة لا يمكن إنكارها تفتح الطريق أمام آفاق التنمية والتعاون مما يجعلها منطقة ذات أهمية اقتصادية كبيرة، ولاستغلال هذه الإمكانيات يتطلب تكاثف الجهود وتعاون دول المنطقة لضمان مستقبل مزدهر لشعوبها.

لكن تواجه دول هذه المنطقة تحديات عديدة، بما في ذلك الهشاشة الاقتصادية ومعدل البطالة المرتفع للغاية، بالإضافة إلى التوترات السياسية والفساد، مما تؤدي الى أزمات سياسية داخلية[1]، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث المقبل بشكل أفضل تفصيلا وتحليلا.

المبحث الثاني: المغرب العربي: مسارٌ مُتعثّر بين تطلعات الشعوب والتحديات الخارجية

منذ عام 2011 شهدت منطقة المغرب العربي ثورات شعبية هزّت أركان الأنظمة السياسية القائمة، ودفعت نحو إصلاحات سياسية عميقة وحملت هذه الثورات آمالًا كبيرة في تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن مسارها واجه العديد من التحديات والعقبات التي أدت إلى تعثره في بعض الأحيان.

إضافة الى ذلك، فان سياسات الدول الغربية أثرت بشكل كبير على المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة، ولعبت دورًا هامًا في توجيه مسارات التحول السياسي وتشكيل المنطقة المغاربية بشكل عام.

وعليه، سنتطرق في هذا المبحث الى التحولات السياسية المتعثرة في المغرب العربي، وسنحاول فهم تأثير سياسات الدول الغربية على تلك التحولات وعلى المنطقة المغاربية بشكل عام، مع التركيز على المصالح والأهداف التي تسعى الدول الغربية لتحقيقها.

المطلب الأول: مسار التحولات السياسية في دول المغرب العربي: إنجازات وتحديات

تتسم التحولات السياسية في دول المغرب العربي بالتعقيد والتنوع، حيث تختلف الديناميات

[1] Brahim Oumansour, **LE MAGHREB : UN FORT POTENTIEL GÉOSTRATÉGIQUE ET DES PERSPECTIVES DE DÉVELOPPEMENT**, (Observatoire du Maghreb - IRIS), Novembre 2022, P 01.

والمسارات السياسية من دولة إلى أخرى، لذا سنركز على التحولات التي شهدتها كل دولة من دول المغرب العربي، مع تسليط الضوء على أهم الإنجازات والتحديات التي تواجهها:

1/ التحولات السياسية في تونس:

في 17 ديسمبر 2010، هزت تونس شرارة ثورة شعبية عارمة، أشعلها بائع الفواكه المتجول محمد البوعزيزي، بعد إضرامه النار في نفسه احتجاجاً على مصادرة الشرطة لبضاعته، وقد أثار هذا الحدث غضب الشعب التونسي، ودفعه للنزول إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة، رافعا شعار "الكرامة" ومطالبا بإصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، ويؤكد المؤرخ التونسي "قمر بندانة" على أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت مرتفعة بشكل للغاية، حيث تراوحت نسبتها بين 15 و20%، ووصلت إلى 30% بين الخريجين، مما أدى إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وفي 14 يناير 2011، وتحت ضغط الاحتجاجات هرب الرئيس زين العابدين بن علي، حاملاً معه 23 عاماً من الاستبداد والفساد، وبدأ فصل جديد في تاريخ تونس، مليء بالأمل والتوق للتغيير. وفي أكتوبر، تم انتخاب الجمعية التأسيسية (البرلمان المؤقت) بحرية للمرة الأولى، وحصل حزب النهضة الإسلامي على الأغلبية[1]، وتم تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والدستوري، والتي أنشأت بدورها اللجنة العليا المستقلة للانتخابات.

واجهت تونس بعد ذلك العديد من الصراعات السياسية، لكن إرادة التغيير ظلت قوية، وبحلول عام 2014، تم اعتماد دستور جديد، وصف ب "الدستور التوافقي" والذي تمخض عن حوارات وطنية واسعة[2]، ومهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة، وفاز الباجي قائد السبسي برئاسة الجمهورية، وحزب نداء تونس بأغلبية مقاعد البرلمان، وتم تشكيل حكومة ائتلافية بين نداء تونس وحزب النهضة الإسلامي، بموجب وثيقة قرطاج، لضمان توافق سياسي واسع[3].

فانتخابات 2014 لم تختلف من حيث النتائج عن انتخابات 2011، حيث لم يحصل أي

---

[1] Elise Lambert, **Tunisie, Egypte Libye... Dix ans après, où en sont les pays qui ont connu un "printemps arabe"?**, 10/02/2021, sur le lien https://www.francetvinfo.fr/.

[2] أسماء البنا، **أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة**، مجلة رواق عربي تصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، المجلد 27، العدد 3، 2022، ص 39.

[3] **الثورة التونسية: محطات رئيسية**، 14 يناير 2019، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46865244.

حزب على الأغلبية المطلقة لتشكيل حكومة مستقلة، مما استلزم التفاوض مع الأحزاب الأخرى[1].

كما أصبح النظام السياسي تشاركيًا بعد توزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية والحكومة، بهدف تحقيق التوازن ومنع تمركز السلطة في يد رئيس الجمهورية، حيث تركزت السلطة التنفيذية في يد رئيس الحكومة وليس الرئيس، ويكون رئيس الحكومة، الذي تعينه الأغلبية البرلمانية، مسؤولاً أمام البرلمان الذي يمتلك صلاحية مراقبة الحكومة وسحب الثقة منها إذا لزم الأمر، علاوة على ذلك، يتم تعيين الوزراء وإقالتهم بموافقة البرلمان، دون تدخل من الرئيس، ومع ذلك، يتمتع الرئيس، المنتخب مباشرة من قبل الشعب، بصلاحيات واسعة خاصة في مجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، بالإضافة إلى تعيين وزرائها وكبار مسؤوليها[2].

ومع بداية عام 2016، اندلعت موجة من الاحتجاجات بعد وفاة شاب عاطل عن العمل صعقًا بالكهرباء أثناء احتجاجه على شطب اسمه من قائمة التوظيف، وتصاعدت الاحتجاجات مع دخول ميزانية التقشف حيز التنفيذ في يناير 2018[3].

وتشهد تونس منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019، حالة من الاضطراب السياسي ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف البرلمان والصراعات بينه وبين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بلغت هذه الصراعات ذروتها في يوليو 2021 عندما أقال الرئيس قيس سعيد رئيس الوزراء وجمد عمل البرلمان.

وفي سبتمبر، أصدر سعيد مرسومًا رئاسيًا علق بموجبه العمل بمعظم الدستور، ومنح نفسه صلاحيات واسعة، بما في ذلك سن القوانين وإلغاءها، كما حل الهيئة المؤقتة لمراجعة دستورية القوانين ومنع الطعن في القوانين أمام المحكمة الإدارية.

في فبراير 2022، قام سعيد بحل المجلس الأعلى للقضاء، مما أضعف استقلالية السلطة القضائية، وفي يونيو، نشرت رئاسة الجمهورية مسودة مشروع دستور جديد يرسخ الإسلام كدين للدولة ويقيد الحقوق والحريات، ويمنح الرئيس صلاحيات واسعة على حساب رئيس الحكومة والبرلمان، وفي

---

[1] أسماء البنا، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] عارف بني حمد، **فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس (2010- 2021): الأسباب والسيناريوهات المتوقّعة**، مجلة اتّحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 19، العدد 2، 2022، ص 654 – 655.

[3] Elise Lambert, Référence précédente, sur le lien https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/tunisie/tunisie-egypte-libye-dix-ans-apres-ou-en-sont-les-pays-qui-ont-connu-un-printemps-arabe_4253173.html

25 يوليو، نظم الرئيس قيس سعيد استفتاءً حول اعتماد دستور جديد حاول ربط الاستفتاء بشخصه وسياساته أكثر من كونه استفتاءً على محتوى الدستور، معتبرا الموافقة على الدستور موافقة ضمنية على جميع خطواته وسياساته، بما في ذلك عزل وإقصاء وتقييد مختلف أجهزة الدولة، مثل القضاء والبرلمان ورئيس الحكومة، بحجة أن هذه المؤسسات هي السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد وبحسب النتائج الرسمية، فقد فاز 94% من الأصوات بـ "نعم" فيما بلغت نسبة المشاركة 30% فقط وتشير نسبة المشاركة المنخفضة الى أن سعيد لا يحظى بدعم شعبي واسع لمشروعه[1]، ويعكس ذلك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تونس حيث لا تزال معدلات البطالة مرتفعة ففي عام 2023 بلغت 15.2%، خاصة بين الشباب بنسبة 38.8% والأشخاص ذوي التعليم العالي بنسبة 24%، كما زادت معدلات الفقر، حيث تم تصنيف سدس سكان البلاد الآن على أنهم فقراء، وأصبح النقص المتكرر في الغذاء مشكلة واسعة النطاق وأصبحت الصعوبات المالية التي تواجهها الشركات المملوكة للدولة واضحة بشكل متزايد، حيث يواجه العديد منها الإفلاس[2].

وبشكلٍ عام، يمكن القول أنّ التحولات السياسية في تونس منذ عام 2011 كانت مُضطربةً، لكنّها اتّسمت أيضاً بالإيجابية، فقد نجحت الثورة في الإطاحة بنظامٍ استبداديٍ وأطلقت مساراً نحو الديمقراطية، لكنّ هذا المسار لا يزال محفوفاً بالتحديات بما في ذلك الاستقطاب السياسي الحاد بين مؤيدي الرئيس ومعارضيه، ارتفاع معدلات البطالة والفقر، تفاقم الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية، تراجع الثقة في المؤسسات وخاصةً البرلمان والأحزاب السياسية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال هناك بعض بوادر الأمل في تونس، فالمجتمع المدني نشطٌ وفاعلٌ، وهناك العديد من المبادرات الشبابية التي تسعى إلى إحداث تغييرٍ إيجابي، كما أنّ الرئيس سعيد يتمتع بدعمٍ شعبيٍ لا يزال قوياً.

فهل ستتمكن القوى السياسية من التوصل إلى حلول توافقية تُخرج البلاد من أزمتها الحالية وتحقق الاستقرار والديمقراطية، أم أنها ستظلّ غارقةً في الصراعات والتوترات؟

[1] أسماء البنا، **مرجع سابق**، ص 39 -40.

[2] Mohamed Najib Ben Saad, **Le regard des Tunisiens sur la crise économique : La lutte continue**, 10 mai 2023, sur le lien https://www.afrobarometer.org/publication/ad637-le-regard-des-tunisiens-sur-la-crise-economique-la-lutte-continue/.

2/ التحولات السياسية في ليبيا :

في 17 فيفري 2011، اندلعت ثورة شعبية عارمة في ليبيا ضد نظام معمر القذافي الذي حكم البلاد لمدة 42 عامًا، طالب المتظاهرون خلالها برحيل القذافي ونظامه، وإقامة نظام ديمقراطي جديد، وفي 27 فيفري 2011 تشكل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت لملء الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط نظام القذافي[1]، والذي أسفر عن انهيار مؤسسات الدولة التي كانت قائمة على شخصية الزعيم معمر القذافي، مما جعل ليبيا تنزلق إلى حالة من الفوضى السياسية والأمنية غير المسبوقة، تضمنت هذه الفوضى انقسامات سياسية وتشكل مليشيات مسلحة في ظل غياب تام لمؤسسات الدولة، على عكس ما حدث في تونس حيث ظلت مؤسسات الدولة قائمة، خاصة المؤسسات العسكرية[2].

وقد بدأت الأزمة الليبية فعليا بعد انتخابات عام 2012، حيث تم انتخاب المؤتمر الوطني العام وتشكيل الحكومة المنبثقة عنه، وقد رفضت معظم كتائب الثورة هذه النتائج، مما أشعل صراعًا داخليًا بين القوى السياسية خاصة حول قانوني العزل السياسي ودمج المسلحين في القوات المسلحة والشرطة، وانعكس ذلك في شكل تقسيمات واسعة للسيطرة على المشهد الليبي، وظهرت ثلاثة أطراف رئيسية في صراع السلطة والقوة:

حكومة الإنقاذ في بني غازي: تم تشكيلها عام 2014 من قبل المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، بدعم من قطر وتركيا.

حكومة طبرق: تم تشكيلها عام 2014 من قبل مجلس النواب، بدعم من مصر والإمارات العربية المتحدة.

حكومة الوفاق الوطني في طرابلس: تم تشكيلها في ديسمبر 2015 برعاية الأمم المتحدة، بموجب اتفاق الصخيرات الذي عقد في المغرب.

تملك كل من هذه الحكومات أجندات مختلفة تتماشى مع المصالح الاستراتيجية للدول الداعمة

[1] بوشوشة سارة ومدوني علي، **الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية -المجلد 06 -العدد 02 –2021، ص 1688.

[2] محمد أمين ديداوي، **رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1، 2022، ص 44.

لها، مما أدى إلى توتر دائم داخل ليبيا، وهدد بتصدير الأزمات إلى الدول المجاورة[1].

وفي عام 2020، شهدت ليبيا بصيص أمل مع انعقاد "ملتقى الحوار السياسي الليبي" برعاية الأمم المتحدة، وكان هدف من هذه المبادرة إنهاء الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد لسنوات، وتوصل المشاركون إلى اتفاق تاريخي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة بقيادة عبد الحميد الدبيبة، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر 2021.

أُعتبر هذا الاتفاق خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا، وأشعل التفاؤل بين شعبها الذي يتوق إلى إنهاء الصراع، لكن آمال الليبيين سرعان ما تبخرت، اذ تم تأجيل الانتخابات لعدم الاتفاق على قاعدة دستورية لإجرائها، وعاد شبح الانقسام والصراع السياسي– العسكري يلوح مجدداً في ليبيا[2]. وتُبذل الجهود الدبلوماسية بقيادة الأمم المتحدة لإعادة جدولة الانتخابات، الا ان الشكّ يشوب الكثيرين في ليبيا حيال نوايا قادتهم الذين يفضلون تأجيلها خوفاً من فقدان مناصبهم[3].

وانقضى عام 2023 دون تحقيق أي تقدم ملموس فقد أخفق قادة البلاد في التوصل إلى حلولٍ سياسيةٍ لإجراء انتخاباتٍ عامة نزيهة تُنهي حالة الانقسام التي تُمزّق البلاد منذ سقوط نظام معمر القذافي[4].

وعليه يمكن القول أن ليبيا لا تزال في مرحلة انتقالية هشة، ولم تتحقق الديمقراطية والاستقرار، وهذا راجع للتحديات الكبيرة التي تواجهها، بما في ذلك الصراعات المسلحة بين مختلف الفصائل، الفساد في مختلف أجهزة الدولة، ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على كامل البلاد، التدخلات الخارجية.

ولتجاوز هذه التحديات يجب على الليبيين التغلب على خلافاتهم والتخلّي عن مصالحهم الشخصية الضيقة، والعمل من أجل مصلحة الوطن والشعب، ولكن هل يمتلكون الإرادة والقدرة على

---

[1] سامي محمد بونيف، **الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا بعد 2011**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 250.

[2] **12 عاماً على سقوط القذافي: ما هي أبرز الأحداث التي شهدتها ليبيا؟**، 21 أوت 2023، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/articles/clezge80xepo.

[3] سامح الخطيب، **تسلسل زمني-كيف وصلت ليبيا إلى وضعها السياسي المتأزم؟**، 15 أغسطس 2023، على الرابط https://www.swissinfo.ch/ara.

[4] جمال جوهر، **ليبيا في 2023... عام آخر ينقضي والقادة يتنازعون كراسي السلطة**، صحيفة الشرق الأوسط، 21 ديسمبر 2023، على الرابط https://aawsat.com/.

ذلك؟

كما يُمكن للقوى الدولية والإقليمية أن تلعب دورًا إيجابيًا في دعم التحول الديمقراطي في ليبيا، لكنّ يجب أن يتمّ ذلك دون التدخل في شؤونها الداخلية.

ويبقى السؤال: هل ستُغيّر الأيام القادمة مسار ليبيا نحو الاستقرار والازدهار، أم ستظلّ غارقةً في وحلّ الصراعات والفساد؟

3/ التحولات السياسية في موريتانيا:

هزّت رياح الربيع العربي أرجاء موريتانيا عام 2011، حاملةً معها رياح التغيير والاحتجاج على الظلم والفساد، ففي 25 فبراير 2011، خرج شباب العاصمة الموريتانية نواكشوط في مظاهرات عارمة ضد حكم العسكر، وانضمت المعارضة (الأحزاب السياسية، المنظمات الحقوقية، نقابات عمالية، مكونات اجتماعية أخرى..) إلى الشباب، مُطالبين بسقوط الرئيس وبالكرامة والعدالة الاجتماعية وتغيير نظام فاسدٍ جثم على صدور الشعب، فالوضع في موريتانيا يبدو أسوأ بكثير من الوضع في تونس حيث يصل معدل البطالة إلى أكثر من 36% بينما يعاني أكثر من 60% من السكان من الفقر، ويُشكل الفساد والنهب الممنهج للثروة الوطنية ظاهرةً منتشرةُ تقوّض ثقة الشعب بالدولة، كما يمارس الرئيس الحكم الفردي المطلق، مُقربًا حاشيته ومُهمّشًا بقية الشعب، ويسيطر على وسائل الإعلام العمومية وعلى القضاء، ويعمل على تعطيل عمل مؤسسات الدولة، ويُمارس سياسة القمع ضد أيّ صوت مُعارض[1].

وتجدر الإشارة الى ان هذه الاحتجاجات أدت الى تزايد المخاوف من الانزلاق إلى الفوضى، مما دفع الحكومة الى اتخاذ إصلاحاتٍ دستوريةٍ حاولت من خلالها امتصاص غضب الشعب والاحتفاظ بالسلطة، وفي 6 مارس 2012، صادق البرلمان الموريتاني بأغلبية الثلثين على مجموعةٍ من الإصلاحات الدستورية طالت 15 مادة[2]، تضمنت هذه التعديلات الدستورية الاعتراف بالتنوع الثقافي، وتشديد العقوبات ضد الاستعباد والتعذيب، ودعم ولوج النساء للمناصب الانتخابية، وحظر الانقلابات،

[1] أحمد ولد جدو، **موريتانيا: الشعب يريد إسقاط النظام**، 2 أبريل 2013، على الرابط https://www.jadaliyya.com/Details/28340.

[2] العايب نصر الدين وبا مجيد عبد المجيد و بوصالح محمد، **قراءة في الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي وتأثيره على القضية الصحراوية**، 22/ 12/ 2020، على الموقع https://www.politics-dz.com/.

ووسعت نطاق الحقوق الفردية والحريات[1].

لم تكن موريتانيا استثناءً من سيطرة العملية الانتخابية على المشهد السياسي في المغرب العربي، فقد شهدت انتخاباتٍ رئاسيةٍ في يونيو/حزيران 2014، وفاز فيها الرئيس محمد ولد عبد العزيز، ممّا يُمثل استمرارًا للوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف عام 2008، فلا تزال موريتانيا تُعاني من صراعٍ مُستمرٍّ بين "العسكر والسياسة"، "، وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، مما أدى إلى ضعف التجربة الانتخابية بشكل ملحوظ، ويرجع هذا الضعف إلى التركيز المفرط على الجانب الشكلي للانتخابات، باعتبارها أداة لحل الأزمات السياسية، بدلاً من التركيز على محتواها وجوهرها[2].

وفي عام 2017، شهدت البلاد جدلا واسع النطاق خلال عملية إعداد التعديلات الدستورية، حيث خرج آلاف الموريتانيين إلى الشوارع في مسيرات حاشدة تعكس رفضهم الشديد لمقترحات التعديلات، مُعتبرين أنّها لا تُمثّل رغبات الشعب، وأنّها تُهدف إلى الحفاظ على النظام القائم أكثر من تحقيق الإصلاح الحقيقي، ومن أبرز مضامين هذه التعديلات كان تغيير العلم والنشيد الوطني، إلغاء مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى إنشاء مجالس جهوية بهدف تعزيز اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي[3].

ورغم هذه الانتقادات، واصلت الحكومة الموريتانية تمسكها بالإصلاحات الدستورية، مُؤكّدةً على أنّها تُمثّل خطوةً ضروريةً نحو تعزيز الديمقراطية وتحقيق الاستقرار.

في عام 2019، غادر الرئيس محمد ولد عبد العزيز منصبه بعد فشله في تمرير تعديلات دستورية تسمح له بالبقاء في السلطة، وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورًا حاسمًا في هذا التحول، حيث أعلن وزير الدفاع السابقة محمد ولد الغزواني، ترشحه للرئاسة وفاز بنسبة 52٪ من الأصوات[4]، وعقب هذا التحول سعى النظام الحاكم والمعارضة إلى تهدئة الأجواء من خلال التوصل الى اتفاق مُشترك، بهدف منح الحكومة فرصة للعمل على بناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية في البلاد.

---

[1] محمد حرمة التاه، **متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، مجلة سبل**، العدد 7، 2022، على الرابط https://subulmagazine.com/.

[2] كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**، مركز الجزيرة للدراسات، 1 جانفي 2015، ص ص 7 -8.

[3] محمد حرمة التاه، **مرجع سابق**، على الرابط https://subulmagazine.com/.

[4] محمد حرمة التاه، **الجيش وتجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا**، مجلة سبل، العدد 19، 2023، ص 6

كما استقبل الموريتانيون الرئيس محمد ولد الغزواني بتفاؤل كبير، وعلقوا آمالهم على إحداث إصلاحات جذرية تُعالج مشاكل البلاد المزمنة، لكن هذا التفاؤل سرعان ما تحول إلى خيبة أمل ويأس، فعلى الرغم من جهود النظام لاستعادة أموال الدولة ومكافحة الفساد المالي والإداري، إلا أن هذا لم يكن كافيا، فما زالت تُعاني من العديد من القضايا الاجتماعية، مثل الفقر ونقص الخدمات العامة، وهي قضايا لا تقل أهمية عن الفساد.

ويُمكن ربط تعثر مسار الإصلاحات الى ضعف النخب السياسية في مواجهة قوى النظام القديم، والسعي

للتحالف معهم أحيانًا لتحقيق مصالحهم الشخصية، مما سمح لبعض رموز النظام القديم بالعودة إلى السيطرة على مؤسسات الدولة[1].

استهلّت موريتانيا عام 2023 بترقبٍ لموعد الانتخابات المحلية ومحاكمة الرئيس السابق، لكن سرعان ما تحول هذا الهدوء إلى موجة غضب عارمة مع مقتل الناشط الحقوقي الصوفي "ولد الشين" على يد عناصر من الشرطة، مما أشعل احتجاجات شعبية واسعة مطالبة بالعدالة.

كادت الانتخابات أن تُفجر أزمة سياسية في البلاد، لكن الرئيس ولد الغزواني هدأ الأوضاع، وتم الاتفاق على صياغة ميثاق جمهوري مع بعض أحزاب المعارضة، لكن أحزابا أخرى رفضت الميثاق، واصفتا إياه بـ "طعنة في الظهر"، ولم يتم تنفيذ بنود الميثاق حتى الآن، ولا يزال قيد النقاش.

يتضمن الميثاق خريطة طريق لتعزيز النظام الديمقراطي من خلال دراسة معمقة للمنظومة الانتخابية وإجراء الإصلاحات الضرورية، كما يشمل ملحقًا في 18 نقطة تتضمن:

*حلولًا لملفات حقوق الإنسان والمظالم العالقة

*تفعيل المنظومة القانونية لمكافحة الممارسات السلبية

*تكريس التنوع الثقافي

*تحقيق تكافؤ الفرص بين الشعب

[1] محمد حرمة التاه، **متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، مرجع سابق**، على الرابط https://subulmagazine.com/.

*محاربة ارتفاع الأسعار

*تحسين مجالات الزراعة واللامركزية والحكم الرشيد

*تطبيق مخرجات المشاورات الوطنية حول إصلاح التعليم والعدالة[1].

وتبعا لذلك، يمكن القول أنّ موريتانيا شهدت بعض التحولات الإيجابية منذ عام 2011، لكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجهها أبرزها استمرار الفساد، ضعف النخب السياسية مما يحد من قدرتها على تمثيل المواطنين والاهتمام باحتياجاتهم ومحاسبة الحكومة، انتشار الفقر، عدم المساواة.

وللتصدي لهذه التحديات لابد من تعاون جميع فئات المجتمع، بقيادة نخب سياسية واعية ومسؤولة تُقدم مصلحة الوطن على مصالحها الشخصية، كما يتطلب إصلاحات سياسية جادة تُعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتُكافح الفساد وتخلق بيئة مواتية للاستثمار والنمو.

4/ التحولات السياسية في المملكة المغربية:

لم ينجُ المغرب من رياح التغيير التي هزّت المنطقة العربية في مطلع عام 2011، ففي 20 فبراير، انطلقت شرارة احتجاجات شبابية هزت المملكة، بدأت بمقطع فيديو قصير يدعو للتظاهر، لتتوالى بعدها دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تطالب بإصلاحات سياسية جذرية شملت:

* دستور ديمقراطي يعكس إرادة الشعب الحقيقية ويُرسي ملكية برلمانية.

* حل الحكومة والبرلمان الحاليين وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة.

* إرساء قضاء مستقل ونزيه.

* إطلاق جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين.

* مكافحة الفساد ومحاكمة المتورطين فيه.

* الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

* إدماج المعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية.

[1] **موريتانيا في 2023... محاكمة الرئيس السابق وتغييرات سياسية كبرى**، جريدة الشرق الأوسط، 26 ديسمبر 2023، على الرابط https://aawsat.com/.

* تمكين كافة المواطنين من الوصول الى الخدمات الاجتماعية وتحسين كفاءتها وأدائها.

* ضمان حياة كريمة لجميع المواطنين والحد من غلاء المعيشة وزيادة الرواتب وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية.

وقد انضم الآلاف من شباب المغرب إلى الحركات الاحتجاجية التي استطاعت جذب قوى سياسية وحقوقية، وحظيت بدعم من منظمات مغربية عديدة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجمعيات الحقوقية والنقابات المهنية، رافعين شعارات **"حرية، وديمقراطية الآن"**، **"الشعب يريد التغيير"**، **"من أجل الكرامة"**[1].

اتخذت المملكة المغربية خطوة حاسمة نحو الإصلاح، ففي 9 مارس 2011، ألقى الملك محمد السادس خطابا دعا فيه إلى إصلاحات دستورية جذرية تعكس تطلعات الشعب المغربي وتُرسّخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تلاها تشكيل لجنة استشارية ملكية في 10 مارس 2011، كلفت بمراجعة دستور المملكة لسنة 1996 [2]، ضمت خبراء وممثلين عن مختلف مكونات المجتمع المدني.

في الأول من يوليو 2011، تمّ عرض مشروع التعديلات الدستورية على الاستفتاء الشعبي، وحظي بتأييد ساحق من قبل الشعب المغربي، حيث بلغت نسبة التصويت لصالحه 98.49%، وقد تميز هذا المشروع بالعديد من الميزات الهامة، منها:

* ترسيخ الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة.

* معادلة اللغة الأمازيغية مع اللغة العربية كلغة رسمية.

* ترسيخ استقلال القضاء وتوسيع صلاحيات المجلس الدستوري.

* تعزيز الآليات الدستورية لتحقيق التعددية الحزبية الحقيقية.

* تدريب المواطنين وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.

[1] زين العابدين معو وراندة حمايزية، **تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمحتوى**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، 2018، ص 17.

[2] توفيق عبد الصادق، **واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011-2021: دراسة حول موضوع السلطة**، مجلة رواق عربي تصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، المجلد 1، العدد 26، 2021، ص 58

* ارساء مبدأ فصل السلطة وضمان توازنها[1].

تم استثمار هذه الخطوة الإصلاحية لتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في 25 من نوفمبر 2011، ساهمت في وصول جزء من الإسلاميين للمشاركة في الحكم لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي.

كان من المتوقع أن يساعد وصول الإسلاميين إلى السلطة في إحداث إصلاحات سياسية حقيقية، سواء على مستوى قدرة الحكومة على ممارسة السلطة باعتبارها شريكا حقيقيا للمؤسسة الملكية، أو على مستوى ما حققته من نفوذٍ فعليٍّ في إدارة شؤون الحكومة وممارسة صلاحياتها كسلطةٍ تنفيذية، لكن بعد مرور عشر سنوات على هذه الإصلاحات، لا يبدو أن هذه التوقعات قد تحققت بشكل كامل، فمعظم المشاريع والخطط الاستراتيجية لا تزال بيد الملك ومستشاريه، وحتى تلك التي منحها الدستور للحكومة، تم الحد منها وتقليصها بطريقة أو بأخرى، عبر سحب بعض الوزارات الهامة، مثل الداخلية، وزارة الأوقاف، الشؤون الإسلامية من سلطة الحكومة، ممّا حدّ من قدرتها على التأثير في مجالاتٍ حسّاسة [2].

عقد المغرب في 8 سبتمبر 2021 ثالث عملية انتخابية منذ حراك 2011، تميزت هذه الانتخابات بتوحيد انتخابات مجلس النواب والبلدية وتجديد مجلس المستشارين في يوم واحد، بدلًا من إجرائها على مرحلتين، وذلك بهدف خفض التكاليف، وقد شهدت الانتخابات التشريعية فوزًا ساحقًا للتجمع الوطني للأحرار بقيادة عزيز أخنوش بحصوله على 102 مقعدًا من أصل 395، بالمقابل تكبد حزب العدالة والتنمية، الذي كان يتولى رئاسة الحكومة خلال الدورتين السابقتين هزيمة قاسية، حيث تراجع الى المرتبة الثامنة بحصوله على 12 مقعدًا فقط، بعد أن كان يمتلك 125 مقعدًا في البرلمان السابق[3]. يعود هذا التحول الجذري في نتائج الانتخابات إلى التصويت العقابي ضد حزب العدالة والتنمية، نتيجة عدم قدرته على تلبية تطلعات المواطنين المغاربة خلال فترة حكمه.

وتؤكد استطلاعات الرأي هذا التوجه، حيث أظهر تقرير للمعهد المغربي لتحليل السياسات

[1] منيرة بلعيد، **التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في بلدان المغرب العربي بين متغيرات البيئة الخارجية ومحددات البيئة الداخلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2017، ص 196.

[2] توفيق عبد الصادق، **مرجع سابق**، ص ص 58 - 61

[3] وحدة الدراسات السياسية، **كيف غيرت انتخابات 8 أيلول/ سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟**، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 01.

انخفاضًا ملحوظًا في ثقة المغاربة في أداء حكومة عزيز أخنوش إلى 43% فقط خلال عام 2023، مقارنة ب 69% في العام السابق، ويرجّع هذا التراجع في الثقة إلى عوامل رئيسية، أهمها:

* تدهور الوضع الاقتصادي، إذ أبدى أكثر من 70% من المشاركين عدم رضاهم عن التوجه الاقتصادي للحكومة، مع تفاقم أزمة غلاء المعيشة.

*ضعف التواصل الحكومي مع المواطنين.

*انتشار الفساد، حيث يعتقد غالبية المغاربة أن معدلات الرشوة والفساد مرتفعة، في حين لا تبذل الحكومة جهود كافية لمكافحتها.

أجمع الخبراء على أن نتائج استطلاعات الرأي تحمل رسائل قوية للمسؤولين والحكومة وتُطالبهم باتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية المتفاقمة، واستعادة ثقة المواطنين.

وفي هذا الصدد، شدد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، السيد نبيل بنعبد الله، على أن "حكومة أخنوش قد فاقمت أزمة الثقة بين المواطنين والطبقة السياسية، وذلك بعد فشلها الذريع في حماية القدرة الشرائية للمواطنين". وطالب بنعبد الله الحكومة بوضع مصالح البلاد والمواطنين في مقدمة اهتماماتها، بدلاً من التهرب من المسؤولية وتجاهل المطالب الملحة.

من جانبه، أكد الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، السيد محمد أوزين، أن "حكومة 8 سبتمبر" لم تفِ بوعودها الانتخابية، مما أدى إلى تعميق أزمة الثقة لدى المواطنين في العملية السياسية[1].

تُشير هذه التصريحات إلى وجود حالة من الاستياء العام من أداء الحكومة المغربية الحالية، فأخنوش يفتقر إلى مهارات التواصل الفعّال بلغة واضحة ومقنعة تُفسّر الوضع وتُشجعهم على التفاعل الإيجابي، ممّا يُولد شعورا بالاستياء والتهميش، كما أنه يتواطأ مع أصحاب النفوذ والثروة، بدلاً من الضغط عليهم للمساهمة في تخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين، اضافة الى أنه عاجز عن اتخاذ القرارات الحاسمة لكسب ثقة الشعب وتحسين معيشتهم[2].

[1] **المغرب: تواصل انهيار الثقة في حكومة اخنوش**، 7 ديسمبر 2023، وكالة الانباء الجزائرية، على الرابط https://www.aps.dz/ar/monde/.

[2] عادل الصغير، **مصداقية حكومة أخنوش وثقة الناس فيها منهارة تماما وهذه هي أكبر أزمات البلاد**، الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية، 28 مارس 2023، على الرابط https://www.pjd.ma/

انطلاقا من هذه المؤشرات، فإن حزب التجمع الوطني للأحرار بقيادة عزيز أخنوش، يواجه تحديات كبيرة خلال الفترة المقبلة، تتطلب معالجة جدية للأزمات الاقتصادية وتعزيز التواصل مع المواطنين ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، من أجل استعادة ثقة الشعب المغربي وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في البلاد، وإذا تمّ التغلب على هذه العقبات، فإنّ المغرب لديه القدرة على تحقيق تقدم كبير في السنوات القادمة.

لذلك يمكن القول ان مسيرة التحول الديمقراطي في المغرب لا تزال في مراحلها الأولى، ومستقبلها مرهون بخيارات اليوم، فهل سيختار المغرب طريق التقدم والازدهار، أم سيستسلم للتحديات ويُضيّع هذه الفرصة التاريخية؟

5/ التحولات السياسية في الجزائر:

مطلع عام 2011، هزّت الجزائر موجة احتجاجات عارمة، شملت 20 ولاية من أصل 48، وامتدت من العاصمة الجزائرية إلى ثاني أكبر مدنها وهران، حيث لحقت أضرار جسيمة بالمحلات التجارية والمؤسسات والأبنية الحكومية والممتلكات العامة، واشتعلت شوارع الجزائر لأربعة أيام في مواجهات عنيفة بين الشباب الغاضب وقوات الأمن، في مشهدٍ صادم من العنف، وقد تنوعت مطالب المحتجين بين فرص عمل أفضل، وزيادة الحريات، وتحسين مستوى المعيشة، واستمرار دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، ومكافحة الفساد والرشوة.

وبعد استتباب الأمن والهدوء، خلّفت هذه الأحداث 5 قتلى، ومذكرات ضبط وإحضار لحوالي 800 شخص، واعتقال 1100 آخرين.

كما استجابت الحكومة بسرعة لهذه الاحتجاجات، وأعلنت عن تخفيض أسعار الزيت والسكر، وهما مادتان أساسيتان في الاستهلاك الجزائري، على الرغم من ارتفاعهما في الأسواق العالمية[1].

وفي 24 فبراير 2011، أعلنت الحكومة تعليق العمل بقانون الطوارئ، الذي كان ساريًا منذ عام 1992، وبعد أقل من شهرين، ألقى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خطابًا متلفزًا للأمة وعد فيه بإصلاحاتٍ دستوريةٍ واسعةٍ تهدف إلى تعزيز الديمقراطية في البلاد، وتضمنت هذه الإصلاحات:

[1] علي بلعربي، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014، ص 102.

* قانونًا جديدًا للأحزاب السياسية يُتيح مزيدًا من الحرية لتأسيس الأحزاب والنشاط السياسي.

* قوانين جديدة للإعلام تُوسّع من حرية التعبير وتُقلّل من الرقابة الحكومية.

* قوانين للجماعات المحلية تُعزّز من صلاحيات المجالس المحلية وتُتيح مشاركة أوسع للمواطنين في إدارة شؤونهم.

* إصلاحاتٍ دستوريةٍ على مستوى البرلمان والوزارة الأولى تُعزّز من الفصل بين السلطات وتُقلّل من هيمنة السلطة التنفيذية.

وللحصول على مدخلاتٍ واسعةٍ، تمّ تشكيل "هيئة مشاورات" برئاسة عبد القادر بن صالح، ضمّت أكثر من 200 شخصيةٍ مُختصةٍ لمناقشة التعديلات الدستورية المقترحة.

وفي عام 2016، تمّ إقرار التعديلات الدستورية الجديدة، والتي كشفت عن مدى تأثير المشاورات السياسية التي سبقتها، حيث تم:

* استحداث 26 مادة جديدة كليًا.

* إدخال تعديلات على 75 مادة من أصل 182 مادة.

* تقسيم الدستور الجديد ليضمّ أربعة أبواب تُنظّم مختلف جوانب الحياة السياسية في الجزائر[1].

تُعدّ هذه التعديلات بمثابة خطوة هامّة نحو تعزيز الديمقراطية في الجزائر، ومع ذلك، هناك بعض الآراء التي تُشير إلى أنّ هذه التعديلات التي تمّ إجراؤها لا تُلبي تطلّعات الشعب في الإصلاح والتغيير، لأنها تمنح الرئاسة صلاحيات واسعة تُشبه صلاحيات الملك، مما يسمح لها بممارسة النفوذ على الحكومة ومؤسسات الدولة، بالإضافة الى تقييد آليات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

ولعلّ أكثر ما يُثير السخرية هو "مرونة" الدستور الجزائري، حيث خضع لتعديلات متكررة في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فعلى سبيل المثال، تم في عام 2008 إلغاء المادة التي تحظر على الرئيس الترشح لأكثر من عهدتين ممّا يسمح له بالبقاء في السلطة مدى الحياة، ثم جرت تعديلات في عام 2016 لاستعادة نظام العهدتين مع "إعادة ضبط العدّاد على الصفر" ليتمكن بوتفليقة من الترشح

[1] محمد فراحي، **التحولات الجديدة والإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 1، العدد 2، ص 156- 157.

لعهدةٍ جديدة[1].

في عام 2017، واجهت الجزائر أزمةً اقتصاديةً صعبةً نتجت عن انهيار أسعار النفط والغاز، أدّت هذه الأزمة إلى الحاجة إلى إيجاد مواردٍ ماليةٍ جديدةٍ، تم ذلك من خلال فرض الحكومة ضرائب جديدةٍ، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة (TVA)، مما أدى الى اندلاع أعمال شغبٍ خاصةً في شرق البلاد، وواجهت الحكومة تحديين رئيسيين تمثل في عدم قدرتها على التحكم في سعر برميل النفط في السوق الدولية، بالإضافة الى ضغط الشارع المطالب بالتغيير.

تفاقمت الأزمة في عامي 2018 و2019، ودخلت الجزائر في أزمة سياسية واقتصادية عميقة[2]، وتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، تفاقم التوزيع غير العادل للثروة، ازدياد معدلات الهجرة بحثًا عن فرص أفضل، تدهور قطاع الصحة، غياب العدالة، انتشار الفساد والمحسوبية في مختلف المؤسسات.

دفع كلّ ذلك إلى خروج الشباب الجزائري إلى الشارع في احتجاجات عارمة انطلقت يوم 22 فبراير 2019، حملوا في البداية شعارات رافضة لترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، نظرا لمرضه وعدم قدرته على أداء مهامه، ولأنّ استمراره في الحكم سيهدّد مستقبل الجزائر[3]، لكنّها سرعان ما تطوّرت إلى مطالبٍ بـ "التغيير الجذري للنظام"[4].

واجهت الثورة محاولات قمع من قبل أجهزة الأمن، لكنّها فشلت في إخمادها كما فعلت عام 2011، ومع ازدياد عدد المتظاهرين وتنوع شرائحهم، اكتسب الحراك زخمًا هائلاً، ضمّ نساءً ورجالًا، أطفالًا ومسنين، ناشطات نسويات وإسلاميين، عمّالًا ومثقفين، حتى القضاة خرجوا للاحتجاج على ضغوطٍ تمّت ممارستها عليهم لإصدار أحكام مشددةٍ على منتقدي النظام.

---

[1] فؤاد أعلوان، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: المغرب، الجزائر وتونس نموذجًا**، مجلة رواق عربي تصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، المجلد 26، العدد 2، 2021، ص 32.

[2] مهدي بوكعومة، **واقع الأمن الإقليمي في غرب المتوسط بعد 2011 - دراسة حالة مبادرة دفاع 5 + 5 دفاع** -، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2022، ص 98.

[3] زهيرة مزارة، **الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي**، (الجزائر، السودان أنموذجا)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص ص 337-338.

[4] عباس ميموني، **الجزائر.. 5 محطات تاريخية للتظاهر وحراك 2019 الأكبر عددا والأكثر سلمية (إطار)**، 2019.03.21، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

أثمر هذا الحراك عن إجبار الرئيس على الاستقالة، وتقديم عدد من أعضاء نظامه والمقربين منه الى المحكمة بتهم تتعلق بالفساد، كما فتح الباب لإجراء انتخابات رئاسية، فاز بها عبد المجيد تبون.

شملت هذه التطورات أيضًا إجراء استفتاءٍ شعبي على تعديلات الدستور الجزائري في أكتوبر 2020، أدت هذه التعديلات إلى تغييرات في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري، وقيل إنها ستقلّص من صلاحيات الرئيس، لكنّ خبراء قانونيين أكّدوا أنّها لم تُحدث أيّ تغييرات كبيرة في نطاق تلك الصلاحيات، لذلك، واجه الاستفتاء مقاطعةً شعبيةً واسعةً، اعتقادًا من البعض أنّ النظام لم يتغيّر وأنّ ما حدث مجرد "تبديل للوجوه".

في هذا السياق يُعبّر "مايكل العياري"، الباحث في مجموعة الأزمات الدولية، عن شعوره بالأسف حيال ما يجري في الجزائر، مُشيرًا إلى أنّ "المظاهرات التي دامت شهورًا انتهت نهايةً سيئةً، ولم يتغيّر شيءٌ في البلاد حاليًا، ويُرجع العياري ذلك جزئيًا إلى جائحة كورونا، التي أجبرت المظاهرات على التوقف[1].

شهدت الجزائر خلال عامي 2021 و2022 هدوءا نسبيًا على الصعيد السياسي، إلا أن هذا الهدوء لم ينعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، الذي لا يزال يعاني من أزماتٍ عميقةٍ تُهدّد استقرار البلاد، فما زالت ظاهرة الطوابير الطويلة أمام محلات بيع المواد الأساسية، مثل الحليب والزيت، ورغم بعض الجهود الحكومية للحد من هذه الظاهرة ومكافحة المضاربين، إلا أن المستوى المعيشي الحالي لا يرقى إلى مستوى تطلعات الشعب، خاصة مع تدهور قيمة العملة والتضخم، وعدم توازن الرواتب مع القدرة الشرائية[2].

شهدت الجزائر عام 2023 استمرارا لنمط الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مع ظهور إنجازات مهمة تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه البلاد، منها:

* واصلت السلطات الجزائرية جهودها الرامية إلى ترسيخ مبادئ سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية، من خلال مراجعة الدستور وتحديد المدة الرئاسية والانتخابية، بالإضافة إلى صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية.

* سعت الحكومة إلى استعادة الثقة في مؤسسات الدولة من خلال خطوات ملموسة، شملت تحسين

[1] **حراك الجزائر.. هل يكون "الربيع العربي 2"؟**، 2021.01.2021، على الرابط https://p.dw.com/p/3oQcd.
[2] شهرزاد فكيري، **دول المغرب العربي في مواجهة ارث السلطوية والعنف بعد 2011 (ليبيا أنموذجا)**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 164- 165.

القدرة الشرائية للمواطنين من خلال زيادات مهمة في الأجور، والعمل على مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة

* تسريع وتيرة التحول الرقمي لتحقيق التنمية على أسس علمية [1].

من خلال ما سبق، تُظهر الجزائر إرادةً قويةً لمواصلة مسار الإصلاحات، من خلال اتّخاذ خطوات ملموسة لترسيخ دعائم دولة القانون وتوسيع آفاق الديمقراطية. وعيًا منها بالتحديات التي تواجهها

والتزامها بالعمل على معالجتها.

المطلب الثاني: المغرب العربي: مسرحٌ للتدخلات الخارجية ومركزٌ لسياسات الدول الغربية

تُعدّ منطقة المغرب العربي، ساحةً هامّةً للتدخلات الخارجية ومركزًا رئيسيًا لسياسات الدول الغربية، مما يجعلها محطّ أنظار ودراسة لفهم ديناميكيات الصراع والتأثيرات الجيوسياسية في المنطقة.

لهذا سنُسلّط الضوء على مختلف جوانب التدخلات الخارجية في المغرب العربي، ونُحلّل سياسات الدول الغربية تجاه المنطقة وسنُناقش أيضًا تأثير هذه التدخلات والسياسات على دول المنطقة وشعوبها.

1/ دور التدخلات الخارجية في زعزعة استقرار المنطقة:

تلعب التدخلات الخارجية دورًا هامًا في زعزعة استقرار دول المنطقة، وتصعيد الأزمات الداخلية والصراعات، ففي ليبيا مثلا أدّى فشل الفرقاء في التوصل إلى توافق سياسي بعد إسقاط نظام القذافي، وتعدد الأطراف المحلية المتنافسة على السلطة بدعم خارجي الى انزلاق البلاد في حرب أهلية دامية[2]، بدءا من التدخل العسكري لحلف الناتو عام 2011، مرورًا بعملية "الكرامة" التي قادها خليفة حفتر بدعم من الامارات ومصر ضد الحكومة الليبية المؤقتة المدعومة من تركيا وقطر، بالإضافة إلى الأدوار الفرنسية والروسية والأمريكية المتضاربة[3]، وبذلك، أصبح الحل السياسي في ليبيا متوقفًا على الأطراف

[1] علاء الدين عشور، **الجزائر في عام 2023.. رهانات سياسية وتحديات اقتصادية، قناة ومنصة المشهد**، 29 ديسمبر 2023، على الرابط https://almashhad.com/article/.

[2] إحسان الفقيه، **فشل الديموقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع**، 2019.فيفري.05، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

[3] ادريس قسيم، **البعد الاقليمي للأمن القومي العربي: المركب الأمني المغاربي أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - المانيا، مجلد 8، العدد 36، 2023، ص 348.

الدولية التي أصبحت الوسيط الرئيسي للتسويات والاتفاقات السياسية بين الفرقاء المحليين[1].

وعند تحليل دور التأثير الخارجي على مسار الثورة الليبية، فانه لا يقتصر على مجرد اسقاط نظام الحكم السابق بفعل تدخل دولي، بل امتدّ ليشمل مختلف مراحل الثورة وما بعدها، فقد اتجهت الأنظار نحو هذه الدولة الغنية بالموارد الطبيعية، سعيًا وراء مصالحها الاقتصادية والسياسية، ورغم الجهود الأمنية التي بذلها الجيش الليبي والتي حققت نتائج إيجابية على الأرض، إلا أن "لعبة الأمم" تُعيق مساعي الاستقرار، ويتجلى ذلك بوضوح في تصاعد ظاهرة توظيف المرتزقة الأجانب من قبل تركيا لدعم حكومة الوفاق ضد الجيش الوطني الليبي[2]، حيث تحول تدخلها العسكري المبدئي إلى تواجد دائم وسيطرة على مراكز عسكرية مهمة، خدمة لمصالحها في المنطقة.

وعلى الجانب الآخر، تسعى دول أخرى، مثل المغرب ومصر جاهدة لإيجاد حل سياسي للأزمة من خلال مبادرات دبلوماسية ومفاوضات بين الأطراف الليبية المتنازعة، لكن، لم تُثمر هذه الجهود حتى الآن عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، بل أدت إلى تعميق الانقسامات بين الأطراف الليبية.

إن تطورات الأزمة الليبية، تبرز عجز دول المنطقة عن بلورة حلول إقليمية لمشاكلها الداخلية. فاتحاد المغرب العربي يظل هيكلا معطلا برغم الأزمات التي مرت بها المنطقة، ولم يحفز قادة المنطقة على إعادة بعثه وإعطائه دورا في الاستجابة للتحديات المشتركة التي تواجه المنطقة، أمنيا وسياسيا واقتصاديا[3].

وبالتالي تظل ليبيا أسيرة الصراع الداخلي والتدخلات الخارجية، مما يعيق جهود الاستقرار ويفاقم معاناة الشعب الليبي، وهذا يتطلب حلولاً جماعية على المستويين الإقليمي والدولي تساهم في نزع فتيل الصراع وإعادة ليبيا إلى طريق التنمية والاستقرار، ومن بين هذه الحلول:

*فرض عقوبات على الدول التي تُموّل الجماعات المسلحة وتُعيق عملية السلام.

---

[1] طه محمد والى ويوسف أحمد احمادي، **دور العامل الخارجي في ثورات الربيع العربي**، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد 2، العدد 10، 2021، ص 455.

[2] رامي التلغ، **الوضع الأمني في ليبيا منذ 2011... دولة تسبح في فُلك العنف والفوضى**، بوابة افريقيا الإخبارية، 5 مارس 2021،

[3] عثمان توات، **منطقة المغرب العربي: الأمن، الصراعات والتدخلات الخارجية دروس الماضي، تحديات الحاضر وملامح المستقبل**، مجلة آراء، العدد 152، 2020، ص 86

* دعم الجهود الدبلوماسية لحلّ الأزمة الليبية بشكل سلمي.

* تقديم المساعدة المالية والفنية للشعب الليبي لبناء مؤسسات الدولة.

أما تونس، فقد لعبت جهات خارجية، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة، دورًا هامًا في زعزعة استقرار تونس ودعم "ثورة مضادة" قادها النظام القديم ضد حركة النهضة التي واجهت العديد من التحديات خلال فترة حكمها، بما في ذلك:

* اغتيال قيادات "علمانية" معارضة، مما أثار مخاوف المجتمع التونسي وزاد من حدة التوتر السياسي.

* تراجع في المستوى المعيشي، مما زاد من سخطهم على الحكومة.

* فشل المصادقة على الدستور، مما أدى إلى حالة من الجمود السياسي[1].

إن استغلال النظام القديم للتحديات التي واجهتها حركة النهضة لحشد الرأي العام ضدها وإعادة سيطرته على البلاد يُظهر بوضوح كيف يمكن للتدخلات الخارجية استغلال الظروف الصعبة لتقويض الديمقراطية وإعادة الأنظمة الاستبدادية إلى السلطة.

شهدت الساحة السياسية التونسية صعود قوى سياسية جديدة تميزت بامتداداتها وتحالفاتها الدولية، ممّا مّكنها من الوصول إلى السلطة، واعتمدت بشكل واضح على أطراف خارجية بما في ذلك التدخل القطري والتركي، سواء من خلال الدعاية الإعلامية بتوظيف "القوة الناعمة"* للدول الداعمة لها لترويج أفكارها وبرامجها واكتساب التأييد الشعبي، أو عبر التمويلات الخارجية التي تمكنها من تمويل أنشطتها وبرامجها الانتخابية.

إلى جانب ذلك، استغلت بعض الدول الخارجية المنظمات غير الحكومية، والتي ترتبط في كثير من الأحيان بأجهزة استخبارات أجنبية معروفة، وقد تم ذلك بهدف التغلغل في المجتمع التونسي والتأثير على الرأي العام، حيث قامت هذه الدول بتمويل أنشطة هذه المنظمات لتنفيذ مشاريع وبرامج تخدم أجندتها الخاصة، وتوسيع نفوذها في المجتمع التونسي.

[1] إحسان الفقيه، **مرجع سابق**، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

* يعرّف جوزيف ناي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، القوة الناعمة على أنها "القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال الجاذبية أو الإقناع بدلاً من الإكراه أو المكافآت".

فيما يتعلق بالمغرب فقد اتسمت التغييرات بكونها داخلية في المقام الأول، لكن الوضع الاقتصادي الهش للمملكة واستمرار اعتمادها على المساعدات الخارجية، سواء من الدول الحليفة أو من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، فتح الباب أمام التدخلات الخارجية، التي استغلّت حاجة المغرب للمساعدة لتقدم حزم من المساعدات والاستثمارات، لكنها خلقت في الوقت نفسه فرصًا للتأثير على توجهات المغرب وتسيير مصالحها[1].

وختامًا، لعبت هذه التدخلات دورًا هامًا في زعزعة استقرار المنطقة وتوجيه مسار التحولات السياسية فيها، سواء من خلال دعمها للأنظمة القائمة أو من خلال الضغوط والتدخلات المباشرة، لذا فان التصدي لهذه التدخلات يُعدّ ضرورة ملحّة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

2/ إستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية تجاه منطقة المغرب العربي

يُعدّ الإقليم المغاربي منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للدول الغربية، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، ومواردها الطبيعية الوفيرة، وتأثيرها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي، وتتضح هذه الأهمية من خلال التصورات والمشاريع التي تتبناها الدول الغربية في تعاملاتها مع دول المغرب العربي[2].

ورغم هذه الأهمية، فان دول المغرب العربي لم تتمكن من بلورة استراتيجية موحدة فيما بينها، نتيجة ضعف التنسيق الأمني[3] والتعاون بين بلدانها، بالإضافة الى التوتر في العلاقات السياسية بينها وضعف البنية التحتية للابتكار والتطوير، مما يجعل هذه الدول بحاجة للتعاون مع الجهات الأوروبية، وقد تؤدي هذه الحاجة، إن لم تُحسن دول المنطقة ادارة مصالحها، الى تكرار نموذج التبعية التكنولوجية والاقتصادية الذي ميز نمط الإنتاج القائم على الطاقة الأحفورية التقليدية [4].

---

[1] عثمان توات، **مرجع سابق**، ص 86

[2] الحواس كعبوش، **المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو- أمريكية بعد سنة 2010**، مجلة اتجاهات سياسية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا، العدد 5، 2018، ص 19.

[3] عائشة قادة بن عبد الله وفايزة سبتي، **السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**، مجلة افاق للعلوم، المجلد 5، العدد 3، 2020، ص ص 14-15.

[4] أحمد نظيف، **ساحة واعِدة: أوروبا ومشاريع الطاقة المُتجدِّدة في المغرب العربي**، 2 مايو 2023، مركز الامارات للسياسات، على الرابط https://epc.ae/ar/details/featured/uwruba-wa-masharie-altaqa-almutjddida-fi-almaghrib-alarabi،

لذا، يتعين على بلدان المغرب العربي تحديد أهدافها ومصالحها بوضوح، والدخول في مفاوضات قوية للحصول على شروط مواتية تحقق مصالحها، ومن الضروري تعزيز القدرات المحلية للحد من الاعتماد على الدول الأوروبية وتعزيز السيادة الوطنية، لضمان مستقبل مزدهر للمنطقة.

والا فانها تخاطر بالخضوع للنفوذ الأوروبي دون تحقيق مصالحها بالكامل، حيث قد تستغل الدول الأوروبية موارد المنطقة دون توزيع عادل للمنافع، مما قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على القرارات والسياسات المحلية.

في عام 2012، انعقدت قمة 5+5 في مالطا لمناقشة التعاون بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية في مجال الأمن، وشدّد الرئيس التونسي آنذاك، المنصف المرزوقي، على أهمية هذا التعاون، مشيرًا إلى أن التطورات في المنطقة لا تشكل تهديدًا للأمن الأوروبي، حيث تمت مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيرها السلبي على الأمن في منطقة المتوسط، وتم الاتفاق على تأسيس قوى مشتركة لمكافحتها، فمصلحة الدول المغاربية تتجه نحو الحصول على الدعم المالي والفني من الدول الغربية، لدعم مسار التنمية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، بينما تسعى الدول الغربية إلى تأمين طرقها التجارية، وتعزيز نفوذها في المنطقة، وإيجاد شركاء موثوقين يمكنها الاعتماد عليهم[1].

زد على ذلك، أدركت كل من أوروبا ودول المغرب العربي أهمية التعاون في مجال الطاقة المتجددة لتحقيق أهدافهما المشتركة في مجال البيئة والتنمية، فمن جهة يسعى الاتحاد الأوروبي جاهدًا لتحقيق أهدافه المناخية الطموحة، والتي تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع الحفاظ على تماسك القطاع الصناعي، وتُمثل دول المغرب العربي شريكا مثاليا لتحقيق هذه الأهداف، لما تمتلكه من إمكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يجعلها أرضًا خصبة لتطوير مشاريع الطاقة النظيفة، وليس هذا فحسب، بل تُعد المنطقة موقعًا واعدًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، خاصة في القطاعات التي يصعب خفض انبعاثات الكربون فيها، وفي هذا الاطار، تم إطلاق "الشراكة الخضراء بشأن الطاقة والمناخ والبيئة" بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في أكتوبر 2022، كإحدى المبادرات الرئيسة ضمن خطة الاستثمار الأوروبية المرتبطة بالاتصال المشترك بشأن إقامة شراكة أوروبية متجددة مع البحر الأبيض المتوسط من منظور متعدد الأطراف.

[1] عائشة قادة بن عبد الله وفايزة سبتي، **مرجع سابق**، ص ص 14-15.

من جهة أخرى، تسعى دول المغرب العربي، وخاصةً المغرب وتونس، إلى تقليل اعتمادها على استيراد الوقود الأحفوري وتحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقوي، وتُعدّ مشاريع الطاقة المتجددة فرصةً مثالية لتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة في هذه الدول.

ويجسد مشروع محطة نور ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب التعاون المثمر بين أوروبا والمغرب، وعند تدشينه عام 2016 أعتبر أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم، ومن المتوقع أن تصل قدرته المركبة إلى أكثر من 580 ميغاواط وسيوفر الكهرباء لنحو 350 ألف أسرة مغربية، كما سيسهم في تقليل انبعاثات الكربون بمقدار يصل إلى 760 ألف طن سنويا، و17.5 مليون طن على مدى 25 عاما.

مع ذلك، يواجه هذا المشروع تحديات جيوسياسية وفنية، ناتجة عن الواقع السياسي المفكك والغير مستقر في المنطقة المغاربية، بالإضافة الى عدم استقرار العلاقات الدبلوماسية بين دول المنطقة والدول الأوروبية، فقد شهدت العلاقات الثنائية للمغرب مع فرنسا وألمانيا وإسبانيا اضطرابات متفاوتة خلال السنوات الأخيرة، مما قد لا يخلق مناخًا من الثقة المطلوب لمثل هذه المشاريع، بالإضافة إلى ذلك، شهدنا انحسارًا واضحًا للنفوذ الفرنسي التقليدي في المنطقة، مقابل دخول قوى دولية جديدة مثل الصين وروسيا، مع ذلك، يمكن أن تكون إيطاليا أكثر الدول الأوروبية استفادة من هذا المشروع، وذلك بسبب استقرار علاقاتها مع جميع دول المغرب العربي، وقربها الجغرافي من المنطقة مما يقلل من تكلفة النقل والتصدير، وتوافقًا مع مشاريعها في التحول إلى مركز رئيس للطاقة في أوروبا الغربية[1].

وعلى صعيد آخر، تُعد منطقة المغرب العربي بوابة روسيا لعبور القارة الأفريقية، حيث شهد اهتمامها بالقارة السمراء بشكل ملحوظ في العقد الأخير، وتحديدًا منذ عام 2011، وتقوم استراتيجيتها تجاه أفريقيا على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في تجارة السلاح، تحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية، التعاون الاقتصادي.

وقد دفعت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014، صانع القرار إلى البحث عن آفاق جديدة، فاتجهت أنظاره

[1] أحمد نظيف، **مرجع سابق**، على الرابط https://epc.ae/ar/details/featured/uwruba-wa-masharie-altaqa-almutjddida-fi-almaghrib-alarabi،

صوب القارة الأفريقية، وفي سبيل تعزيز علاقاتها بالقارة، عقدت روسيا قمة مع دول أفريقيا في عام 2019، سعياً منها لإعادة تأكيد مكانتها كقوة عالمية مؤثرة.

وللوجود الروسي في المنطقة المغاربية أهمية خاصة في الاستراتيجية البحرية الروسية، فهو يُعدّ:

* منفذًا للبحر المتوسط عبر ليبيا، مما يسمح لها بالاقتراب أكثر من أوروبا.

* قاعدة للتنافس الدولي مع القوى الكبرى خاصةً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ممّا يُتيح لروسيا توسيع نطاق تأثيرها ومصالحها.

* سوقًا لبيع الإنتاج العسكري الروسي، حيث تُعد المنطقة ثاني أكبر مشتري للأسلحة الروسية.

ولتحقيق أهدافها في المنطقة، اعتمدت روسيا على مقاربة متعددة الأبعاد، يطغى عليها الجانب الاقتصادي والأمني، ففيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، تسعى روسيا لزيادة إنتاجها، مما يتطلب مصادر طاقة جديدة، وتُعدّ ليبيا والجزائر من أهم المزودين[1].

أما على الصعيد الأمني، تستخدم روسيا المرتزقة والشركات ذات الصلة بالاستخبارات والأمن، للقيام بأدوار عسكرية وسياسية وأمنية في ليبيا، ويظهر ذلك بوضوح في حالة شركة فاغنر الروسية التي تعمل على استغلال الثروات المعدنية في المنطقة، وتقديم الدعم العسكري والسياسي لبعض القوى والتيارات السياسية في ليبيا، وتسعى روسيا من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعزيز وجودها بالقرب من النفط الليبي ومناطق التعدين الأخرى في وسط افريقيا وشمال غرب أفريقيا كالنيجر، موريتانيا، الجزائر، بالإضافة إلى الحد من النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، وتحييده، وإضعافه، ومنع تقدمه شرقًا نحو السودان وليبيا[2].

وقد نجحت الصين كقوة اقتصادية صاعدة في تطوير شراكات قوية مع دول المغرب العربي في العديد من القطاعات، بما في ذلك ضمن مبادرتها العالمية "طرق الحرير الجديدة"، وتعد الجزائر شريكا تاريخيا لبكين في المنطقة، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية كمورد للأسلحة للجزائر بعد روسيا، كما تُعدّ

[1] سمير قطاس ومنير بسكري، **الدور المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي: تحديات ورهانات**، مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 02، 2022، ص ص 348-349..

[2] تاج السر عبد الله محمد عمر، **اتفاقيات التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي**، 10 نوفمبر 2021، مركز الجزيرة للدراسات، ص 4.

ثاني أكبر شريك تجاري لها.

ولم تقتصر علاقات الصين على الجزائر، بل سعت إلى تعزيز تعاونها مع باقي دول المنطقة، بما في ذلك المغرب وموريتانيا وتونس، من خلال مشاريع استثمارية ضخمة في مجالات البناء والصناعة والطاقة.

من جانبها تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها في منطقة المغرب العربي، وقد رسخت أنقرة مكانتها كلاعب رئيسي في ليبيا من خلال دعمها لحكومة الوحدة الوطنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تنتهج تركيا دبلوماسية نشطة وفعالة تستهدف دولًا أخرى في المنطقة، حيث تتواجد مئات الشركات التركية بشكل رئيسي في الدول المغاربية المركزية الثلاث (الجزائر والمغرب وتونس) وتتركز هذه الشركات في قطاعات حيوية مثل الطاقة، الأغذية الزراعية، البناء، النسيج.
وتلقى هذه الاستثمارات الأجنبية تشجيعًا قويًا من قبل دول المغرب العربي التي تسعى إلى تنشيط اقتصاداتها وتنويع شركائها بعد سنوات من الركود، الذي تفاقم بسبب وباء COVID-19 والحرب في أوكرانيا[1].

فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي، فإنها تستخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان كأداة لتبرير تدخلها في شؤون المنطقة، ويتجلى ذلك بوضوح في تعاونها مع حلفائها الأوروبيين من خلال التدخل العسكري للإطاحة بنظام القذافي، بدعوى حماية المدنيين وتعزيز الديمقراطية، وبالتالي فان اهتمامها بالمنطقة يتحدد بناءا على مجموعة من العوامل تشمل:

*** الطاقة:**

تُعدّ منطقة المغرب العربي مصدرًا هامًا للطاقة، خاصةً الغاز الطبيعي، الذي يُشكل 95% من صادرات الجزائر إلى أوروبا، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في استراتيجية الولايات المتحدة التي تسعى لتأمين احتياجاتها من الطاقة من مناطق متنوعة وموثوقة.

*** الأمن:**

[1] Brahim Oumansour, **Référence précédente**, P 2- 3.

تُشكل الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية تحديات أمنية جسيمة تستهدف استقرار المنطقة، لذا تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز تواجدها العسكري في المغرب العربي من خلال إنشاء قواعد عسكرية تتيح لها التدخل السريع في إفريقيا لمكافحة الإرهاب وحماية مصالحها الاستراتيجية، وفي هذا ما أكده قائد القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا (أفريكوم) الجنرال "ديفييد رودريغيز David Rodriguez" في خطاب ألقاه أمام مجلس الشيوخ عام 2015، مشيرا إلى أن "التهديدات الأمنية في ليبيا ستُشكل خطرًا متزايدًا على المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المستقبل القريب"، وعليه، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز علاقاتها الأمنية مع دول شمال افريقيا، بهدف صنع حاجز منيع أمام امتداد التهديدات الإرهابية إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

فالمدخل الأمني يُعدّ بوابةً أساسيةً لتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة المغاربية، التي تُمثل امتدادًا استراتيجيًا للمنطقة الشرق أوسطية، فالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأبعاد الاستراتيجية للأقاليم المجاورة للمغرب العربي، بما في ذلك الإقليم الأوروبي المتوسطي، الإقليم الشرق أوسطي، إقليم الساحل الأفريقي، وذلك من منظورٍ شاملٍ يشمل القارة الإفريقية بأكملها.

***الموقع الاستراتيجي:**

تُطل منطقة المغرب العربي على البحر المتوسط، الذي يُعد ممرًا تجاريا حيويا لنقل الطاقة، ولذلك، تُولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً بالغا لهذه المنطقة وتسعى لتحقيق الاستقرار فيها، لِما تمثله من ضمان لتدفق إمدادات الطاقة دون انقطاع[1].

وفي الأخير يمكن القول ان منطقة المغرب العربي تشهد ديناميكية جديدة تتسم باتساع رقعة التنافس بين قوى خارجية تسعى إلى تعزيز نفوذها وتوسيع نطاق تأثيرها، مما يشكل واقعًا معقدًا يطرح تحديات وفرصا على حد سواء.

فمن ناحية التحديات، قد يُعيق هذا التنافس الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة، حيث تسعى كل قوة خارجية إلى خدمة مصالحها الخاصة دون مراعاة احتياجات الشعوب

[1] الحواس كعبوش، **مرجع سابق**، ص ص 20 -21.

المغاربية بالضرورة، أما من ناحية الفرص، فيمكن لدول المغرب العربي الاستفادة من هذا التنافس لتنويع علاقاتها الدولية وتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

لذا فان مستقبل دول المغرب العربي يعتمد على قدرتهم على:

* فهم ديناميكيات التنافس الدولي من خلال تحليل مصالح القوى الخارجية وتأثيرها على المنطقة واستغلال الفرص المتاحة دون الوقوع في فخ التبعية.

* تحديد مصالحهم الخاصة ووضع الخطط الاستراتيجية التي تُحقق طموحاتهم وتُلبي احتياجاتهم بعيدًا عن الضغوط الخارجية.

* التركيز على التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل للشباب وجذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل، لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

ومن خلال ذلك يُمكن لدول المغرب العربي بناء مستقبل أكثر إشراقًا يتميز بالاستقرار والازدهار، ويُلبي تطلعات شعوبها الى الحياة الكريمة.

المبحث الثالث: الأمن في المغرب العربي: التحديات والتعاون

يُعدّ الأمن من أهمّ التحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظلّ التغيرات الإقليمية المتسارعة، فالمنطقة تواجه العديد من التهديدات الأمنية، مثل: الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وقد أدّت هذه التهديدات إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى تهديد الأمن القومي للدول وتتطلب حلولًا مشتركة وتعاونًا أمنيًا بين دول المغرب العربي.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي

مع تصاعد موجات "الحراك العربي" انطلاقاً من تونس، وتفاقم الأزمة الليبية، برز موضوع الأمن على رأس أولويات اللقاءات والمباحثات، لا سيما فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية والتهديدات الإرهابية، وازداد قلق أوروبا من تسلل أفراد من تلك الجماعات عبر قنوات الهجرة غير الشرعية، وهو ما دفع نحو البحث عن سبل فعّالة لمواجهة هذه التهديدات، ومن المهم التأكيد على أن ظاهرة الهجرة

والجماعات الإرهابية لا تقتصر على كونها ظاهرة نشأت في الدول المغاربية الخمس بل ان هذه الدول تحولت إلى دول عبور أيضاً، خاصة مع تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء[1].

وفي هذا الإطار سنسلط الضوء على كل من هذه التحديات:

أ/ الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي:

شهد مفهوم الأمن تحولًا جذريًا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث اتسع نطاقه ليشمل تهديدات جديدة لم تكن موجودة في الماضي. ظهرت في هذا السياق "الدراسات الأمنية النقدية" كمقاربة جديدة تسعى لفهم أعمق للقضايا الأمنية المعاصرة، متجاوزة النظرة الضيقة التي كانت سائدة في الماضي والتي ركزت على التهديدات العسكرية التقليدية.

تُعدّ الهجرة أحد أهم هذه القضايا، حيث تُشكل تهديدا أمنيا[2]، للدول المرسلة والمستقبلة وحتى دول العبور على حدٍ سواء، وتتمثل مخاطرها الأمنية في:

* لجوء بعض المهاجرين غير الشرعيين بدافع اليأس أو نقص فرص العمل الى ارتكاب الجرائم وأعمال العنف.

* استغلال المهاجرين من قبل الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة، حيث يمكن تجنيدهم لتنفيذ عمليات إرهابية[3].

* لجوء بعض المهاجرون الى ممارسة أنشطة تهريب مثل الاسلحة، المخدرات، السجائر، الكحول، البنزين، المواد الغذائية، خلال رحلتهم أو بعد استقرارهم في الدول المغاربية، مما يُهدد الأمن القومي ويُشجع على الجريمة المنظمة.

* نقل الأمراض والأوبئة الجديدة إلى البلدان المستقبلة، وخاصة مع محدودية حصول المهاجرين على الرعاية الصحية.

---

[1] عمر سعداوي، **البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020، ص 233 -234.

[2] خيرة ويفي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة**، مجلة المعيار، مجلد 25، العدد 59، 2021، ص ص 819-820.

[3] عبد الحليم بن بادة وعبد الكريم بن رمضان، **التكامل المغاربي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الحدودية -الواقع والمأمول-** ، الملتقى الدولي التاسع الموسوم بـ: التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، المنعقد يومي: 30 و31 جانفي 2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي-، 2019، ص 16.

* زيادة الضغط على الحدود بين الدول، مما قد يُؤدي إلى صراعات ونزاعات سياسية[1].

أمّا تأثيراتها الاقتصاديّة، فتتجلى في زيادة العبء على الدول المستقبلة، حيث يُنظر إلى المهاجرين أحيانًا على أنهم "إسفنجة" تمتص موارد التنمية، فتوافد أعداد كبيرة من المهاجرين إلى دول متقدمة يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وتشديد المنافسة على الوظائف بين المواطنين والمهاجرين، مما يخلق اضطراب داخل الدولة المستقبلة[2]، ويرتبط هذا التأثير بتذبذب وتيرة التنمية في الدول المغاربية، حيث تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على قطاعات محددة مثل الزراعة أو استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، مما يؤدي إلى عدم استقرار التنمية، بسبب ارتباط أسعارها بتقلبات الأسواق العالمية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الدخل الفردي وتدهور مستوى المعيشة، مما يدفع الناس إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل[3].

لا تقتصر آثار الهجرة غير النظامية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية أيضا، وإذا كانت التأثيرات الاقتصادية تظهر بشكل سريع، فان التأثيرات الاجتماعية والثقافية للهجرة تتأخر في الظهور، ولكنها تتراكم بمرور الوقت، مما قد يُصعب السيطرة عليها لاحقًا، وهو ما يحتم مضاعفة الجهود لمكافحة هذه الظاهرة، خاصةً مع ازدياد تهديدها للأمن الفردي والجماعي، ناهيك عن أمن الدولة، ومن الواضح أن أي نشاط بشري يتعارض مع سياسات دول قائمة ويتجاوز حدودها بشكل غير قانوني وغير منظم، سيكون له تأثيرات كبيرة على مختلف جوانب الحياة، خاصةً فيما يتعلق بالأمن[4].

تُشير التقديرات إلى وجود أكثر من 100 ألف مهاجر إفريقي في كل من الجزائر وموريتانيا، بينما تستقبل ليبيا حوالي مليون ونصف المليون، بينما ينخفض العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب.

تُثير هذه الأرقام القلق بشأن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، مما تُشكل

[1] بدر الدين لعيفاوي، **الرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية 2011-2019**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه D.M.L تخصص: دراسات اقليمية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية، 2021، ص ص 80-81

[2] عبد الحليم بن بادة وعبد الكريم بن رمضان، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] بـلال صيـاد، **التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة**، مجلة روافد، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص153.

[4] بدر الدين لعيفاوي، **مرجع سابق**، ص ص 80-81

تحديات أمنية متعددة الأوجه، تُهدد استقرار المنطقة وتُؤثر على علاقاتها مع دول جنوب المتوسط[1].

تحولت الجزائر بعد ثورات الربيع العربي إلى وجهة رئيسية لتدفقات هجرة مختلطة من دول الجوار، مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا، بحثا عن الأمن والاستقرار.

ووفقًا لتقرير رسمي، قامت مصالح الأمن الجزائري باعتقال أكثر من 300 مهاجر إفريقي بتهمة الإقامة غير الشرعية، كما تمّ ترحيل أكثر من 5000 شخص إلى بلدانهم الأصلية في إفريقيا خلال عام 2011، وفي تقرير آخر للمديرية العامة للأمن الوطني، تمّ الكشف عن توقيف 370 شخصًا ينتمون إلى جنسيات أجنبية مختلفة دخلوا البلاد بطرق غير قانونية أو انتهت مدة إقامتهم.

يُشكل هذا العدد المتزايد من المهاجرين عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الدولة الجزائرية، خاصة مع تفشي ظاهرة التهريب المتعلقة بالسلع والمواشي والوقود وغيرها، مما يُلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، لاسيما فيما يتعلق بتراجع قيمة العملة الوطنية، تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، السعي وراء الربح السريع دون الاكتراث بالقانون، بالإضافة إلى ذلك، تُشكل عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبئًا إضافيًا على الاقتصاد الوطني من خلال عمليات غسل الأموال وعدم دفع الضرائب، مما يُحرم الدولة من موارد مالية مهمة يمكن استثمارها في مشاريع عامة وبنى تحتية.

إلى جانب الجزائر، تعتبر المغرب نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا، حيث تعبر سنويا حوالي 100 شاحنة محملة بالمهاجرين عبر مضيق جبل طارق، فموقع المغرب الاستراتيجي القريب من أوروبا جعل منه نقطة جذب ومسارًا مفضلاً للمهاجرين الأفارقة الذين يتجمعون في غابات المدن الشمالية والشرقية للمغرب، وفي الجبال المجاورة لمدينتي سبتة ومليلية، ترقباً لفرصة عبور المضيق والوصول إلى الأراضي الأوروبية، إلا أن صعوبة عبور حدود "شنغن" والسياسات الموحدة للهجرة في هذه الدول أدت إلى تحول المغرب إلى بلد استقبال لعدد من المهاجرين من جنوب الصحراء، وترجع أصولهم إلى مالي، الكاميرون، نيجيريا، ليبيريا وسيراليون، غامبيا غانا، أنجولا وساحل العاج، السنغال[2].

ووفقًا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، شهد عام 2016 تدفقًا هائلاً للمهاجرين إلى أوروبا،

[1] عبد الحليم بن بادة وعبد الكريم بن رمضان، **مرجع سابق**، ص ص 16- 17.
[2] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص 823- 825.

حيث وصل حوالي 180,245 مهاجرًا إلى إيطاليا واليونان والنمسا، كما أشارت الإحصائيات ذاتها لعام 2015 إلى أن أكثر من 350 ألف مهاجر وصلوا إلى أوروبا عبر ليبيا، حيث بلغ عدد الوافدين إلى إيطاليا 23 ألفا، وإلى اليونان 12 ألفا.

وتُظهر الإحصائيات أيضًا الوجه المظلم للهجرة غير الشرعية، فقد لقي أكثر من 350 ألف مهاجر حتفهم غرقًا خلال عام 2014، بينما بلغ عدد الغرقى في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015 أكثر من 16 ألف مهاجر، في حين وصل عدد الغرقى إلى 1231 في منتصف عام 2016[1].

وفي عام 2017، شهدت تونس على وجه الخصوص ارتفاعًا كبيرًا في أعداد المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث وصل عدد المهاجرين من نيجيريا إلى 16622، ومن غينيا إلى 8857، ومن ساحل العاج إلى 8263، ويشير هذا الارتفاع إلى ازدياد تدفق المهاجرين الأفارقة عبر تونس وليبيا، سعياً منهم للوصول إلى السواحل الإيطالية[2].

في سبتمبر 2018، تمكنت الوحدات العسكرية الجزائرية المنتشرة في الجنوب من توقيف 373 مهاجرًا غير شرعي.

أما في ليبيا، فقد قام حرس السواحل باعتراض 14156 لاجئًا ومهاجرًا عن طريق البحر كانوا متجهين إلى أوروبا خلال الفترة من 1 يناير إلى 11 أكتوبر 2018، بينما تمّ انتشال 99 جثة لمهاجرين غير شرعيين في البحر خلال نفس الفترة[3].

خلال عام 2023، نجحت البحرية المغربية في إنقاذ 16818 شخصًا في البحر بزيادة 35%عن العام السابق.، كما تمكنت من ضبط 419 شبكة لتهريب المهاجرين، بزيادة 44% عن العام السابق[4].

تُسلط هذه الإحصائيات الضوء على الحاجة الملحة لإيجاد مقاربة استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول الأمنية قصيرة المدى، لتشمل معالجة جذور المشكلة وتعزيز التعاون الدولي، من خلال:

* معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية التي تدفع الناس للهجرة من بلدانهم.

---

[1] بدر الدين لعيفاوي، **مرجع سابق**، ص ص 80-81

[2] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص 823- 825.

[3] عمر سعداوي، **مرجع سابق**، ص 233 -234.

[4] **المغرب يحبط محاولة أكثر من 75 ألف شخص للهجرة غير الشرعية لأوروبا في 2023**، 24 جانفي 2024، على الرابط https://www.alarabiya.net/ .

* توعية المجتمعات بمخاطر الهجرة غير النظامية وآثارها السلبية.

* تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية.

* تنسيق الجهود لإنقاذ المهاجرين في البحر وضمان حقوقهم الأساسية.

* تشديد الرقابة على الحدود ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين.

من خلال التعاون الجاد وتضافر الجهود، يمكننا الحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية وآثارها المدمرة على حياة المهاجرين والمجتمعات على حدٍ سواء.

ب/ الإرهاب في المغرب العربي

حظيت ظاهرة الإرهاب باهتمام أكاديمي واسع ونقاشات سياسية حثيثة من قبل صناع القرار، لما تمثله من خطر إقليمي يهدد أمن واستقرار المنطقة، ورغم قدم جذور هذه الظاهرة، إلا أن التطورات الإقليمية الراهنة وتشابك الظاهرة مع ظواهر أخرى مثل الفقر والتهميش، واستغلالها للوضع الأمني الهش، قد جعلتها تتصدر أجندات الدول في انشغالاتها[1].

ففي أعقاب الأزمة الليبية، خلقت الأوضاع بيئة مواتية لنمو الحركات الإسلامية الجهادية، وذلك بفضل انتشار الأسلحة، اتساع المناطق التي لا تخضع لسلطة الدولة، الإفراج عن السجناء في ليبيا وتونس، بعد سقوط نظامي القذافي وبن علي، مما أدى الى عودة العديد من الإرهابيين إلى النشاط.

نتيجة لهذه العوامل، برز تنظيم القاعدة في المغرب العربي كلاعب رئيسي على الساحة الجهادية ولم يعد نشاطه محصورًا في منطقة محددة، بل اتسع نطاقه ليشمل المغرب العربي بأكمله، وامتدّ إلى منطقة الصحراء الكبرى، وصولًا إلى منطقة القرن الإفريقي، اتّسمت تحركاته بالتعقيد بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي لعملياته، وقاعدة خلفية لدعم نشاطاته في مختلف أنحاء إفريقيا.

لا يقتصر التهديد الإرهابي في المغرب العربي على تنظيم القاعدة في المغرب العربي والجماعات التابعة له، بل ظهر لاعب جديد خطير على الساحة، ألا وهو "تنظيم الدولة الإسلامية"، يُعدّ هذا التنظيم الذي استوحى اسمه من "الدولة الإسلامية في العراق والشام" سابقًا، أكثر خطورةً في الوقت

[1] وسرية يحياوي، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي ما بعد فترة 2011 م" دراسة حالة ليبيا"**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الإقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2021، ص 367-368.

الحالي، وذلك لقدرته الهائلة على التمدد والتجنيد والتحرك، وحصوله على ولاء العديد من الجماعات الإرهابية التي أعلنت بيعتها لزعيمه "أبو بكر البغدادي، ، مثل "جند الخلافة" في الجزائر و "إمارة إسلامية" في ليبيا و "كتيبة عقبة بن نافع" في تونس.

ويُضاف إلى ذلك، أنّ تنظيم الدولة الإسلامية يشهد تدفقًا متزايدًا للشباب من المغرب العربي. مما يُثير قلقًا بالغًا من ازدياد قوة التنظيم مستقبلًا، خاصة مع احتمال عودة المقاتلين المغاربة من جبهات القتال الرئيسية، حيث كشفت صحيفة "واشنطن بوست" عن وجود أكثر من 4500 مقاتل مغاربي في صفوف داعش، من بينهم 3000 تونسي، 1500 مغربي، 250 جزائري، يثير هذا التواجد المخيف قلقاً عميقاً من تكرار تجربة المقاتلين المغاربة في أفغانستان، خاصة مع اتساع نفوذ داعش في إفريقيا بعد مبايعة جماعة بوكو حرام النيجيرية له، وهي أخطر الجماعات الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء، يُنذر هذا التطور بِإمكانية محاصرة الدول المغاربية من قبل داعش في المستقبل، خاصة إذا استمر تصاعد المد الإرهابي[1].

ففي عالم تتسارع فيه التحولات، لم تعد الدول هي المصدر الوحيد للتحديات التي تواجهها الدول الأخرى، بل بات من الممكن رصد مصادر تهديدات متنوعة، عسكرية وغير عسكرية، لأنه لم يعد بإمكاننا إنكار لجوء الجماعات الإرهابية إلى أساليب تمويل إجرامية لتعزيز قوتها ونفوذها، مما ينذر بقدرتها على ابتزاز الدول والإضرار بها بطرق مختلفة[2].

ويعدّ الهجوم الذي نفّذه أحد فروع التنظيم على منشأة الغاز بمنطقة "تيقنتورين" جنوب الجزائر خير مثالٍ على ذلك، اذ كشفت عن تورّط إرهابيين من جنسيات مُتعددة بما في ذلك جنسيات ليبية ومالية وتونسية ونيجيرية، حيث تم استخدام أسلحة ليبية مهربة، وقد جرى التخطيط والتنفيذ بداية من الأراضي المالية[3].

وواجهت الجزائر موجةً من الهجمات الإرهابية، مما دفعها إلى شنّ حملات عسكرية واسعة

[1] أميرة طاهر، **مشكلة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية واليات المواجهة**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص ص 596- 597.

[2] Imam Benammar Sofiane Rimouche, **Algeria's diplomatic depth in a volatile environment: Vulnerabilities and response mechanisms**, JOURNAL OF LAW AND POLITICAL SCIENCE, Volume:09 Issue : 01Year:2022, P 1162.

[3] أميرة طاهر، **مرجع سابق**، ص 597.

النطاق في مناطق استراتيجية مثل كابيلي وتيزي وزو وبومرداس، وأسفرت هذه العمليات عن القضاء على أكثر من 157 إرهابيًا بحسب بيانات وزارة الدفاع لعام 2015، وفي شهر مايو، قُتل 21 إرهابيًا مفترضًا في تيزي وزو وتلاه 7 آخرون في ديسمبر من نفس العام، كما شهدت منطقة المدية عملية عسكرية واسعة النطاق في يونيو 2016.

ردًا على هذه التهديدات، عزّزت الجزائر تواجدها العسكري على الحدود، ونشرت ما يقارب 75 ألف جندي، إلا أنّها لم تتمكن من تحقيق الأمن التام بسبب امتداد وطول الحدود الجزائرية، فضلًا عن تصاعد أنشطة الجماعات الجهادية، كما أنّ التحكم العسكري في الحدود يُشكل عبئًا ماليا كبيرًا، يضاهي نفقات حرب حقيقية[1].

يُظهر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الجزائرية استمرار وتيرة العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، بالتزامن مع الجهود الرامية إلى قطع خطوط الإمداد عن الجماعات المتطرفة، مما أدى الى نتائج ملموسة على صعيد الأمن والاستقرار.

ففي عام 2019، تم قُتل أو اعتقال أكثر من 80 إرهابيًا، فيما تم تحييد 250 عضوًا من شبكات الدعم والمساندة.

خلال عام 2020، نجحت القوات المسلحة الجزائرية في القضاء على 37 إرهابيًا مشتبهًا بهم في عمليات منفصلة عبر أنحاء البلاد، فضلا عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات والمعدات الحساسة التي يُعتقد أنها تُستخدم لتمويل أو دعم عمليات الجماعات الإرهابية، وأشار التقرير الى أن 21 من الإرهابيين المشتبه بهم قُتلوا في المعارك، فيما تم القبض على 9 آخرين واستسلام 7، بالإضافة إلى ذلك، تمكنت القوات الجزائرية من إلقاء القبض على 108 عنصر من خلايا دعم الجماعات الإرهابية، وتدمير 251 وكراً للإرهابيين والعشرات من مخابئ للأسلحة.

ومع ذلك، أثار اتفاق بين فرنسا وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين المتشددة قلق الجزائر، حيث تم إطلاق سراح الرهينة الفرنسية صوفي بترونين، بالإضافة الى إطلاق سراح حوالي 200 من أعضاء الجماعة الجهادية، معظمهم مواطنون جزائريون وقد يتوجهون إلى الشريط الحدودي، مما قد يشكل

[1] Thieux Laurence, **The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011 : between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges**, The Journal of North African Studies, volume 23, 2018, P 5.

تهديدا أمنيا خطيرا على البلاد.

ومع ذلك اختتم عام 2020، بانتصار إضافي للجزائر حيث تمكن الجيش الجزائري من الاستيلاء على الأموال الحربية لبعض الجماعات الإرهابية، حيث صادرت وحدة عسكرية في ولاية جيجل الشرقية حوالي 80 ألف يورو، وهو على الأرجح جزء من أموال الفدية المدفوعة لتحرير بترونين ورهائن آخرين. ومع حلول عام 2021، أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية عن مقتل أربعة إرهابيين وفقدان جنديين خلال اشتباك في تيبازة، غرب العاصمة، خلال عملية مكافحة الإرهاب، وجاءت هذه العملية الأمنية، التي نادراً ما تحدث في أراضي ولاية تيبازة والمعروفة بمواقعها السياحية، لتؤكد عزم الجزائر على مُحاربة الإرهاب بكل الوسائل[1].

أما بالنسبة لليبيا، فقد ازدهرت الجماعات المسلحة وسط الفوضى والصراع على السلطة الذي أعقب سقوط نظام معمر القذافي، مما دفعها الى ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على المدنيين واللاجئين.

ففي فبراير 2012، تعرض مخيم تاورغاء للاجئين في ليبيا لهجوم عنيف من قبل ميليشيات مسلحة، أسفر عن مقتل 7 مدنيين، بينهم 3 أطفال، ولم تُبذل أي جهود جدية آنذاك من قبل المجلس الوطني الانتقالي للتحقيق في هذه الجريمة أو محاسبة المسؤولين عنها، ممّا رسّخ ثقافة الإفلات من العقاب. وفي ديسمبر 2018، تعرض مخيم "طريق المطار" للنازحين في طرابلس لهجوم آخر من قبل ميليشيات مسلحة، مما أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخرين. ويُعتقد أن هذا الهجوم كان ردًا على مشاجرة وقعت في المخيم قبل أسبوعين[2].

ولم تقتصر جرائم العنف في ليبيا على الصراعات الداخلية، بل امتدت لتشمل جرائم الجماعات الإرهابية مثل "الجيش الإسلامي في ليبيا"، ففي عام 2015، أقدم هذا التنظيم على جريمة بشعة تمثلت في ذبح العمال الأقباط المصريين، تاركًا وراءه صدمة عميقة في المجتمعين المصري الليبي، بالإضافة الى استغلال المهاجرين غير الشرعيين من قبل التنظيمات الإجرامية، ففي ظل ضعف الرقابة على الحدود،

[1] The arab weekly, **"Algeria sees regional security threats despite ebbing of terrorism,"** 04/01/2021, Available at : https://thearabweekly.com/algeria-sees-regional-security-threats-despite-ebbing- .

[2] شهرزاد فكيري، **مرجع سابق**، ص 167.

يتعرض هؤلاء المهاجرون للاتجار بهم مقابل بضع دولارات، ويتم استغلالهم في أنشطة إجرامية مثل تهريب الممنوعات، مما يؤثر على الأمن القومي للدول المغاربية ويضعها أمام ضغوطات داخلية وخارجية[1].

عانت تونس بعد ثورتها من حالة فراغ في هرم السلطة وفوضى أمنية عارمة، ناجمة عن ضعف الدولة والمؤسسات الأمنية، ما أدى إلى تنامي النشاط الإرهابي في البلاد، يضاف إلى ذلك الترابط التنظيمي لهذه الجماعات مع نظيراتها الإقليمية، وخاصة ليبيا، مما زاد من قدرة هذه الجماعات على زعزعة استقرار تونس[2].

وعلى إثر ذلك، شهدت تونس العديد من الاغتيالات والهجمات التي هزّت استقرارها وألقت بثقلها على مختلف مناحي الحياة، بما فيها الاقتصاد والسياحة، وكان من أبرزها:

* اغتيال رجل الدين "لطفي قلال" في 11 مارس 2012[3].

* اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في 6 فبراير 2013، بالإضافة الى اغتيال النائب محمد البراهمي في العام نفسه، حيث أثارت هذه الاغتيالات أزمة سياسية خاصة بعد تبني جماعات إسلامية متطرفين لها.

* الهجمات الارهابية على السفارة الأميركية، بالإضافة الى تخريب معرض للفنون التشكيلية[4].

* الهجمات الإرهابية على متحف باردو وفندق سوسة عام 2015، التي نفذهما تنظيم الدولة الإسلامية وراح ضحيتها أكثر من 60 شخصاً، معظمهم من السياح الأجانب[5].

* تفجيرات 27 يونيو 2019، استهدفت قوات الشرطة في العاصمة تونس، مما أسفر عن مقتل ضابط شرطة وإصابة 8 آخرين من أفراد الأمن والمدنيين.

* هجمات 6 مارس 2020، وقع هجومان انتحاريان متزامنان أمام السفارة الأمريكية في حي العوينة

---

[1] حسام الدين زويوش، **استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 716.

[2] مها زقاغ وطلال لموشي، **مكافحة الإرهاب بين الاليات الأمنية والسياسات التنموية: دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر تونس والمغرب**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد 10، 2017، ص 303

[3] رابح طاهير ومحمد الطاهر جرمون، **مواجهة التهديدات الإرهابية في المغرب العربي**، الملتقى الدولي حول التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي 30-31 جانفي 2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، دار الضحى للنشر والاشهار: الجزائر، ط 1، 2020، ص 83.

[4] **12 عامًا على إزاحة بن علي... ماذا تبقى من الثورة التونسية؟**، 14 يناير 2023، على الرابط https://www.alaraby.com/news/..

[5] مهدي بوكعومة، **مرجع سابق**، ص ص 86-87.

بالعاصمة تونس، استخدم المهاجمان دراجة نارية وحزامًا ناسفًا في الهجوم، مما أدى إلى مقتل ضابط أمن وإصابة 5 مواطنين[1].

خلّفت هذه الأوضاع أضراراً جسيمة لتونس، شملت خسائر في الدخل القومي الخام، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، تعطيل الإنتاج، ارتفاع معدلات البطالة[2]، فقدان السوق الليبية، تراجع إنتاج الفوسفات والنفط بسبب سوء إدارة الشركات المملوكة للدولة التي تتحكم في هذين القطاعين الحيويين.[3]

خلّفت ظاهرة الإرهاب التي ضربت دول المغرب العربي آثارًا كارثية على مختلف الأصعدة، فقد أدت إلى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء، وزعزعت الأمن والاستقرار في المنطقة، وأعاقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأثرت سلبًا على صورة الإسلام والمسلمين في العالم.

ولذلك فإنّ التصدي للإرهاب يتطلب جهدًا جماعيًا من جميع الدول والمجتمعات، فهذه الآفة الخطيرة لا تُهدّد أمن واستقرار دولة واحدة فقط، بل تُشكل خطرًا على الإنسانية جمعاء، وعليه يجب تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لملاحقة الجماعات الإرهابية وتفكيك خلاياها، تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والتهميش والبطالة، استخدام التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب على الإنترنت من خلال مراقبة أنشطتها، رفع الوعي حول مخاطر الإرهاب.

فمن خلال العمل معًا، يمكن هزيمة هذه الآفة التي تهدد الامن والاستقرار.

ج /الجريمة المنظمة في المغرب العربي

[1] **الثورة التونسية: محطات رئيسية، مرجع سابق**، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46865244

[2] فؤاد الصباغ، **الأوضاع الاقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 7، 2019، ص 65.

[3] **تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان**، 23 سبتمبر 2019، على الرابط https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597/.

تُعد الجريمة المنظمة تهديدًا آخرا عابرًا للحدود تمتد شبكاته الى المنطقة المغاربية، لتصبح مشكلة حقيقية تهدد أمن دول المغرب العربي وأمن شعوب العالم كله، وجميع المؤشرات تشير إلى تنامي هذه الظاهرة المقلقة، التي تعمل خارج نطاق الدولة.

ففي ظل سوء إدارة الشؤون العامة وتهريب الأسلحة والمخدرات وتفاقم النزاعات المسلحة، تُصبح الدول والمجتمعات أكثر عرضةً للاختراق، ممّا يُضعف بنيتها التحتية ويؤدي الى انهيار مؤسساتها، وبالتالي، تنشأ بيئة خصبةً لانتشار الجريمة المنظمة، مستغلةً غياب سلطة الدولة وسيادة الفوضى[1].

وقد أدّت هذه العوامل إلى انتشار الجريمة المنظمة في مختلف أنحاء المغرب العربي، من خلال تبييض الأموال، انتشار الشبكات الإجرامية التي تُمارس مختلف أنواع الجرائم، مثل القتل والعنف والابتزاز، تجارة الأسلحة، التهريب[2]، ناهيك عن جرائم المعلومات، سرقة الأعمال الثقافية وتهريبها، الاتجار بالبشر، تجارة الممنوعات[3]، ولقد كان لهذه الجرائم تأثيرات سلبية جسيمةٌ على الاقتصاد الوطني لدول المغرب العربي، وعلى الأوضاع الأمنية والاجتماعية سواء داخل كل بلد مغاربي أو على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتُعدّ تجارة المخدرات أحد أبرز تجليات الجريمة المنظمة في المغرب العربي، حيث ازداد رواجها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مستفيدة من ضعف الأوضاع الأمنية، وتُشكل المخدرات القادمة من المغرب الأقصى (يُعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين لأنواع مختلفة منها) هاجساً يؤرق دول الجوار، ناهيك عن المخدرات المستوردة من آسيا وأمريكا اللاتينية التي تتسلل عبر الموانئ والمطارات[4].

تحولت منطقة المغرب العربي إلى ممرا لعبور وانتاج مختلف أنواع المخدرات، من هروين وأفيون وكوكايين، مع عمليات التهريب والاتجار غير القانوني بها[5]، فعلى على مدار سنوات، تمكنت شبكات

[1] سامي بخوش ووفاء بوراس، **المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 210

[2] مخلوف رملي وملوكة بغاوي، **(في) سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية**، الجزائر: ألفا للوثائق، ط1، 2020، ص 321.

[3] محمد المرتاجي سعيداوي، **التهديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتها على الأمن الوطني الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 1، العدد 2، 2022، ص 127.

[4] مخلوف رملي وملوكة بغاوي، **مرجع سابق**، ص 321.

[5] نورة بن بو عبد الله وبن بو عبد الله وردة، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي (الأسباب والأنماط والآثار)** مجلة تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، المجلد 03، العدد 02، 2023، ص ص 64-65.

واسعة من تجار المخدرات من التطور والانتشار في جميع أنحاء المغرب العربي، حيث تمكنت من تأسيس شبكات متاجرة نشطة في كل دولة، وذلك بدعم من شركاء محليين في كل بلد.

تظهر كمية المخدرات المضبوطات خطورة الوضع، ففي 13 مارس 2012، تمكنت السلطات المغربية من إلقاء القبض على 9 مهربين، منهم 4 ليبيين و5 مغاربة، بالإضافة الى ضبط 17.5 طن من الحشيش كان مخططًا لترويجه في المنطقة[1].

وخلال الثلاثي الأول من سنة 2018، تمكنت جهود مكافحة تهريب واستهلاك المؤثرات العقلية والمخدرات من حجز كميات هائلة من المخدرات، شملت أكثر من 7227 كلغ من القنب الهندي و6 قناطير من الكوكايين، بالإضافة الى 17.14 غراماً من بذور القنب عبر ميناء وهران[2].

وعلى الحدود الغربية، تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 من توقيف أكثر من 3 آلاف تاجر مخدرات حاولوا إغراق الجزائر بكميات هائلة من المخدرات[3].

لا تقتصر مخاطر المخدرات على كونها مادة ممنوعة تُسبب الإدمان، بل تمتد لتشمل تداعيات كارثية على مختلف جوانب الحياة في المجتمع المغاربي، خاصةً مع تفشيها بشكل مُخيف بين فئة الشباب، الفئة الأكثر عرضة للانحراف والجريمة، وذلك بسبب البطالة والتهميش والعزلة وحالات الفراغ التي يعانون منها.

وتتكبّد الدول المغاربية ميزانيات ضخمة لعلاج ضحاياها، ناهيك عن الآثار السلبية المدمرة على الصحة النفسية والعقلية والجسدية للمتعاطين، ممّا قد يدفعهم إلى ارتكاب جرائم أخرى كالابتزاز والسرقة للحصول عليها، مما يساهم في زيادة معدلات الجريمة وتفكيك الروابط الإنسانية وخلق حالات التفكك الأسري وبالتالي انحراف المراهقين والشباب، فالمخدرات إذا هاجمت الفرد، فإنها تضعف الشعوب، وبالتالي تضعف الدولة وأمنها[4].

تشكل الأوضاع المضطربة في ليبيا تحدياً إضافياً يتمثل في انتشار ظاهرة الاتجار بالأسلحة

---

[1] سامي بخوش ووفاء بوراس، **مرجع سابق**، ص ص 212 -216.

[2] يوسف قدور، **تداعيات تهريب وتجارة المخدرات على الأمن الوطني في منطقة المغرب العربي**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 3، 2020، ص 69.

[3] **توقيف أزيد من 3 آلاف تاجر مخدرات حاولوا إغراق الجزائر بالسموم المغربية منذ 2017**، الإذاعة الجزائرية، 3/ 2021/3، على الربط https://radioalgerie.dz/news/ar/article/ .

[4] نورة بن بو عبد الله وبن بو عبد الله وردة، **مرجع سابق**، ص ص 64-65.

الخفيفة، خاصة بعد قيام الميليشيات المتنازعة بنهب مخزونات أسلحة القذافي.

كما استغلت جماعات تهريب الأسلحة حالة الفوضى على الحدود بين الجزائر وليبيا وتونس، وبدأت في تهريب كميات هائلة من الأسلحة، مما أدى ذلك إلى تهديدات أمنية خطيرة لدول الجوار، خاصة الجزائر، التي اضطرت إلى رفع حالة التأهب القصوى[1].

فخلال شهر مارس 2016، نفذت مفرزة من الجيش الوطني الشعبي في ولاية الوادي عملية نوعية في منطقة كوينين، تكللت العملية بالنجاح وتمكنت من استرجاع كميات هائلة من الأسلحة والذخائر، تشمل، ثلاث قاذفات صواريخ RPG-7، ستة منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، عشرين مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف، بندقيتان رشاشتان من نوع RPK، مسدسان من نوع ألبين، بندقيتان قناصتان، ستة عشر قذيفة خاصة بالقاذف الصاروخي RPG-7، حزامان ناسفان، 97 مخزن ذخيرة، جهازان لتحديد المواقع، مركبة رباعية الدفع، نظارتان ميدان، أربع قنابل يدوية، 383 طلقة من مختلف العيارات، هواتف وأغراض أخرى[2].

ترى مقاربة الأمن الإقليمي، أن الدولة القومية رغم قدرتها على حفظ الأمن والاستقرار داخلياً، إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق ذلك على الصعيد الخارجي، فقد أصبحت الدول خاضعة لمنطق إقليمي معقد، تتأثر فيه بأي حدث يقع في محيطها الجغرافي، ونظرًا لتداخل الأزمات وتشابكها، فان الأمور قد تتطور إلى حدٍّ يُهدد الأمن الداخلي واستقرار الدولة، ممّا يتطلب اتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة هذه التحديات.

ويُعد النزاع في مالي خير مثال على ذلك، حيث لم تقتصر آثاره على حدود مالي فقط، بل امتدت لتشمل منطقة غرب أفريقيا بأكملها ومنطقة الساحل الإفريقي.

وقد تأثرت الجزائر بشكل مباشر بهذا النزاع، خاصة فيما يتعلق بتجارة الأسلحة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية، حيث كشفت مصادر أمنية عن توقيف أكثر من 200 شخص بتهمة تهريب

[1] سامي بخوش ووفاء بوراس، **مرجع سابق**، ص ص 212 -216.
[2] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص ص 211 -212.

الأسلحة عبر الحدود الجزائرية خلال عام 2011، كما تمكنت السلطات الجزائرية أيضًا من تفكيك 10 عصابات متخصصة في تهريب السلاح على الجزائر، وحجز كمية كبيرة من الذخيرة، و1500 قطعة سلاح،

وأشارت هذه المصادر إلى أن هناك تحولا مثيرا للقلق في طبيعة الأسلحة المهربة، حيث باتت تشمل رشاشات حربية متطورة وليس فقط أسلحة خفيفة، الأمر الذي أثار مخاوف جدية من احتمال وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة الجنوبية الشرقية للجزائر[1].

يعد الاتجار بالبشر أحد أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويحتل المرتبة الثالثة بين أكبر الأنشطة غير المشروعة، متجاوزا بذلك تجارة الأسلحة والمخدرات، وتُدر هذه التجارة اللاإنسانية أرباحًا هائلة تقدر بالمليارات، وقد شهدت ازديادًا ملحوظًا في انتشارها خلال العقود الأخيرة، حيث يتم اختطاف وتهجير ملايين الأشخاص سنويًا عبر الحدود الدولية بغرض الاتجار بهم، ولا توجد منطقة جغرافية بمنأى عن مخاطر هذه الجريمة البشعة، التي تُجسّد عودة العبودية بأبشع صورها، رغم تجريمها في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[2].

كشف تقرير أممي عن ارتفاع ملحوظ في عدد جرائم الاتجار بالبشر في تونس خلال عام 2017، حيث تم تسجيل 196 حالة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر فقط، مقارنة بـ 134 حالة تم تسجيلها خلال عام 2016 بأكمله.

ويشير بيان صادر عن وزارة العدل الجزائرية إلى تسجيل 7 جرائم اتجار بالبشر خلال الفترة من بداية 2014 إلى نهاية 2017.

وفقا لتقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المغرب، تم رصد 27 ضحية للاتجار بالبشر خلال سنة 2017، شملت 17 طفلا (9 ذكور و8 إناث)، و10 ضحايا من نساء بالغات[3].

وبناءا على ذلك، يمكن القول ان المنطقة المغاربة شهدت تصاعدا ملحوظا في أنشطة الجريمة

[1] بلال صياد، **مرجع سابق**، ص 152.
[2] نورة بن بو عبد الله وبن بو عبد الله وردة، **مرجع سابق**، ص 59.
[3] **أرقام جديدة عن ظاهرة الاتجار بالبشر في المغرب الكبير**، أصوات مغاربية، 9 يناير 2019، على الرابط https://www.maghrebvoices.com.

المنظمة، بفعل عوامل متشابكة مثل الاضطرابات السياسية والاقتصادية، ضعف سيادة القانون، الموقع الجغرافي.

لذا، فان مكافحة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الجهود الأمنية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: التعاون الأمني المغاربي: ضرورة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

شهدت المنطقة المغاربية تحولات هامة، تراوحت بين الأزمات الأمنية في ليبيا إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأدت هذه التحولات إلى ازدياد التهديدات المشتركة، مما جعل الأمن الإقليمي المغاربي في وضع هش يتطلب تكثيف جهود جميع الدول المغاربية لبناء منظومة أمنية قادرة على استيعاب وفهم حجم التهديدات ومواجهتها، الا أن نجاح السياسات الأمنية المشتركة في منطقة المغرب العربي يتطلب تجاوز النظرة القطرية الضيقة للأمن بمفهومه التقليدي، وتقديم المصلحة الأمنية المشتركة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

اذ أصبح من المستحيل على الدول المغاربية التعامل بفعالية مع التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود المشتركة لإحداث نقلة نوعية في مسار التكامل والاندماج المغاربي[1].

تُشير نظرية "الأمن الإقليمي المركب" التي وضعها باري بوزان إلى أنّ أمن دولة ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول المجاورة، فالترابط بين دول المغرب العربي يجعل أمنها جزءًا لا يتجزأ من أمن المجموعة.

لذلك، تُصبح مقاربة الأمن الإقليمي المركب ضرورية لمعالجة التهديدات اللاتماثلية التي تتخطى الحدود الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد شهدت المنطقة المغاربية خلال السنوات الماضية عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، كان أبرزها اجتماع الجزائر الاستثنائي في يوليو 2012، لبحث إشكالية الأمن في المنطقة، حيث دعا "بيان الجزائر" الصادر عن الاجتماع إلى ضرورة التصدي للمخاطر التي

[1] وسرية يحياوي، **مرجع سابق**، ص 363.

تواجه المنطقة وذلك من خلال تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تشمل البعد التنموي بروح تضامنية، إلى جانب الأبعاد الدينية والثقافية والتربوية المستندة على مبادئ الاعتدال والوسطية.

كما اتفق المشاركون على تكثيف اللقاءات التشاورية لتطوير رؤية مشتركة وخطة عمل موحدة بشأن الوضع الأمني الإقليمي، وناقش المجلس التهديدات والمخاطر التي تخل بالأمن في المنطقة، وخلص إلى أن الإرهاب بجميع أشكاله والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، تشكل تهديدًا مترابطًا ومتزايدًا يهدد استقرار منطقة المغرب العربي ومحيطها الإفريقي والأوسطي، وشدد المجلس أيضا على ضرورة تعزيز التعاون المغاربي الفعال في المجال الأمني، لاسيما في مكافحة انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية[1].

في 21 أبريل 2013، انعقد اجتماع وزراء داخلية الدول المغاربية في المملكة المغربية، تناول التحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة، حيث أكد الوزراء على أنّ الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالأسلحة، وتبييض الأموال، المخدرات تُشكل تهديدًا خطيرًا على أمن واستقرار دول المغرب العربي ومحيطه المجاور.

وبناءً على ذلك، اتفق وزراء الداخلية على:

* بذل الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب واستئصال جذوره، باعتباره ظاهرة عابرة للحدود تتطلب جهدًا منسقًا ومتواصلا من جميع دول المنطقة، نظراً لعلاقات الجوار والانتماء الى ذات الفضاء الإقليمي، بالإضافة إلى التحديات والتهديدات المشتركة.

* توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية عبر تبادل المعلومات والخبرات.

* اعتماد مقاربة شاملة تركز على دمج الجهود لتوفير الأمن وتعزيز الأسس التنموية، وذلك بالتعاون مع الشركاء الإستراتيجيين.

* تأسيس شراكة أمنية قوية بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي والصحراء.

* محاربة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لارتباطها الوثيق بأنشطة الجماعات الإرهابية.

* إدانة كل أشكال دعم الإرهاب وتمويله، سواء بشكل مباشر أو من خلال أموال الفدية، مع العمل

[1] حسام الدين زويوش، **مرجع سابق**، ص 719.

على قطع جميع أشكال الدعم والمساندة للجماعات الإرهابية ومنعها من الحصول على الملاذ الآمن.

* تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي في مجال تبادل المعلومات حول الأنشطة الارهابية، ومواقعها ومصادر تمويلها، لمنع عناصرها من عبور الحدود وتسليمهم إلى الدول المعنية وفقًا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة.

* اتخاذ الإجراءات الميدانية العملياتية والتبادل الفوري للمعلومات بين المصالح المختصة في دول المغرب العربي لمكافحة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود ومنع الجماعات الإرهابية والمنظمات الاجرامية من تعزيز قدراتها[1].

وفي 05 ماي 2013، عقد وزراء خارجية الدول المغاربية اجتماعًا في الرباط، حيث تم تبني استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، جاء ذلك في ظل تصاعد نشاط الحركات المتطرفة في منطقة الساحل، ولا سيما شمال مالي.

وأكدت المبادرة على الحلول السلمية لدعم عملية الانتقال الديمقراطي وبناء دولة مالي[2].

تُعدّ الإجراءات الأمنية المشتركة، سواء الرسمية أو غير الرسمية، أحد أهمّ صيغ التعاون الأمني، فهي بمثابة الرّباط الذي يحفظ المصلحة المشتركة بين دول الجوار، ويتطلب هذا النوع من التعاون بناء علاقات وثيقة بين بين طرفين أو أكثر، بحيث يصبح من الصعب التخلي عن المصالح والفوائد المشتركة التي يحققها هذا التعاون.

تتركز الشراكة الأمنية على الاعتماد المتبادل من خلال إجراءات الأمن التعاوني وتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاونة، وتتجسد هذه الشراكة عملياً في تبادل المعلومات والتنسيق في مجالات المراقبة والتنفيذ، وذلك بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في الإقليم، والتي نشأت عن توافق دول المنطقة على ضرورة التعاون لتقليل العنف وتعزيز الاستقرار في المنطقة من خلال تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات، مثل اتفاقيات العمل المشترك ومعاهدات الأمن الرسمية وغيرها.

[1] عمر سعداوي، **مرجع سابق**، ص 256-259.

[2] عبد الحق بن جديد وسميرة باسط، **إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي 1999 - 2014**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، 2016، ص 40.

في الوضع الأمني المغاربي، يبرز هذا الواقع بشكل واضح، فبدلاً من التوجه نحو التعاون الإقليمي الشامل، اتجهت دول المغرب العربي إلى التعامل الثنائي انطلاقا من مصالحها الحيوية المشتركة، ومدى تفاعل العلاقات بين الدول وفق حساباتها واستراتيجياتها في مواجهة التحولات الراهنة، وكذلك مدى توسعها في تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي الناتج عن دول الجوار الجغرافي المغاربي.

وفي ظل تضييق وحصر نطاق التنسيق والتبادل الأمني، لجأت الدول المغاربية إلى خيار التعامل الثنائي المباشر كاستجابة للتحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة، وقد أدى ذلك إلى تكثيف الزيارات والنشاطات بين المسؤولين المغاربة بهدف تعزيز التعاون الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تساهم في الحد من التحديات المتزايدة في المنطقة، ومن أهم هذه الزيارات والنشاطات نجد:[1]

التعاون الأمني بين الجزائر وتونس:

لطالما اتّسمت العلاقات الجزائرية التونسية بالتفاهم والتضامن في كل المجالات، خاصة في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، وقد تجلى ذلك بوضوحٍ خلال الأحداث التي شهدتها تونس عام 2011، حيث عبرت الجزائر عن تضامنها الكامل مع الشعب التونسي، مشدّدة على أهمية دعم إرادته وتطلعاته واحترام خياراته[2].

وتجسدت هذه العلاقات الأخوية في الزيارات المكثفة لمسؤولي البلدين، والتي بدأت بزيارة رئيس الحكومة التونسية المؤقتة "الباجي قايد السبسي" الى الجزائر في 15 مارس 2011، تلتها زيارة زعيم حركة النهضة التونسية "راشد الغنوشي" في 20 نوفمبر 2011، أما في 3 ديسمبر 2012 فقد قام "حمادي الجبالي" رئيس الحكومة السابق بزيارة رسمية الى الجزائر.

وقد جاءت هذه الزيارات تأكيدًا على دعم الجزائر الثابت لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس، ولتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وبالمقابل، قام وزير الخارجية الجزائري بزيارة تونس لبحث ملف الحدود البحرية بين البلدين،

[1] ساعد طيايبة وعبد الرحمان بوزيان، **تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي**، مجلة النافذ للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 549-550

[2] حسام الدين زويوش، **مرجع سابق**، ص 717.

حيث تعهدت الجزائر بتقديم دعم مالي لتونس بقيمة 100 مليون دولار (50 مليون دولار كهبة و50 مليون دولار كقرض).

وفي 29 ديسمبر 2013، زار الوزير الأول الجزائري تونس، وتم الاتفاق على عقد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجالين الاقتصادي والأمني[1].

وفي 7 ابريل 2014، تم عقد اجتماع للجنة العليا المشتركة، وقد أثمر عن جملة من الاتفاقيات في مختلف المجالات، شملت:

* تعزيز التعاون الأمني لمحاربة الإرهاب.

* محاربة التهريب عبر الحدود.

* تعزيز التعاون المالي بين البلدين، بالإضافة الى تسوية القضايا المالية العالقة.

* تزويد المدن الحدودية بالغاز الطبيعي.

* تفعيل اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي.

* إنشاء خطوط جوية جديدة تربط بين المدن الجزائرية والتونسية.

* إعادة تشغيل خط القطار الرابط بين تونس وعنابة لتنشيط حركة السياحة.

كما عقد مسؤولون من الجزائر وتونس اجتماعا اقليميا بمحافظة الطارف الحدودية، حيث اتفق الجانبان على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، إدراكاً منهما لهشاشة الوضع في ليبيا وازدياد خطر انتشار التنظيمات الجهادية، وضعف قدرة السلطات الليبية على السيطرة على أراضيها، حيث تضمنت الخطة الاستعانة بالقبائل والسكان المحليين لضبط الحدود الملتهبة والتركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيب الشباب الوقوع في فخ الانضمام إلى "داعش"[2].

في 4 فبراير 2015، قام الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" بزيارة رسمية إلى الجزائر بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، حيث استقبله الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، وخلال هذه الزيارة،

[1] ساعد طيايبة وعبد الرحمان بوزيان، **مرجع سابق**، ص 550

[2] نور الدين دخان وعيدون الحامدي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**، مجله دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص ص 178-179.

اتفق الرئيسان على رؤية مشتركة حول الملفات الأمنية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ورفض الحلول العسكرية في ليبيا.[1]

في 9 مارس 2017، وقع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ونظيره التونسي الباجي قائد السبسي 9 اتفاقيات ثنائية، شملت:

* اتفاقًا أمنيًا هامًا لمكافحة التهديدات المشتركة،

* تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب بين البلدين،

* تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية لمنع عبور العناصر الإرهابية والمجرمين

* تبادل المعلومات الامنية بشكل دوري[2].

وفي 4 أكتوبر 2023، توجت أعمال اللجنة الجزائرية التونسية المشتركة التي انعقدت بالجزائر، بالتوقيع على 26 اتفاقية تعاون ثنائية بين البلدين، شملت مجالات متنوعة من بينها التعاون في مجال الموارد البشرية والاجتماعية، التعاون الحدودي والأمني، التعاون الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى تعزيز الإطار القانوني للتعاون الشامل بين الجزائر وتونس.

أكّد رئيس الحكومة الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، خاصةً في ظلّ تفاقم ظاهرة الهجرة السرية وتداعياتها على أمن واستقرار البلدين.

ودعا إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والرقابة على مستوى المعابر الحدودية، وتبادل المعلومات بخصوص حركة الأشخاص والسلع والأموال، مع الحفاظ على انسيابية الحركة.

كما شدّد على أهمية التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، خاصةً في ظلّ حالة عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا وتداعياتها على الجزائر وتونس[3].

---

[1] ساعد طيابية وعبد الرحمان بوزيان، **مرجع سابق**، ص 550

[2] عبد الرزاق بن عبد الله، **الرئيس الجزائري يصادق على اتفاق أمني جديد مع تونس**، 16/10/2018، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

[3] أمين حمداوي، **الجزائر وتونس تعززان العلاقات الثنائية بـ26 اتفاقية تعاون**، 4 أكتوبر 2023، على الرابط https://asharq.com/politics.

التعاون الأمني بين الجزائر والمغرب:

في 22 يناير 2012، قام وزير الخارجية المغربي "سعد الدين العثماني" بأول زيارة خارجية له إلى الجزائر، حاملًا معه منهجية جديدة تهدف إلى تحسين العلاقات وبالتالي تطوير التعاون بين البلدين، من خلال التركيز على القضايا المتفق عليها وتأجيل الخلافات، ومع ذلك، فإن العلاقات المتوترة بين البلدين تخفي تعاونا أمنيًا متينا في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما يفسره الدكتور "قوي بوحنية" بقوله: "إن التنسيق الأمني بين المغرب والجزائر موجود عمليًا وميدانيًا، لكنه لم يُترجم إلى شراكة أو اتفاقية استراتيجية معلنة"

التعاون الأمني بين تونس والمغرب:

في ماي 2012، قام الملك المغربي محمد السادس بزيارة إلى تونس، توجت بإلقائه خطابا مهما أمام المجلس التأسيسي التونسي، أكد فيه على أهمية التكامل كحلّ لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، وتم توقيع أكثر من 20 اتفاقية بين البلدين شملت مجالات حيوية كالأمن والسياسة والاقتصاد.

بالمقابل، قام رئيس الحكومة التونسية بزيارة رسمية إلى المغرب في يونيو 2012 على رأس وفد حكومي كبير وتم توقيع مجموعة جديدة من اتفاقيات التعاون بين البلدين[1].

وفي 2 مارس 2022، استقبل الرئيس التونسي "قيس سعيد" وزير الداخلية المغربي "عبد الوافي لفتيت"، بقصر قرطاج ضمن وفد من المشاركين في الدورة 39 لمجلس وزراء الداخلية العرب.

شهد الاجتماع، الذي ضم ممثلين عن جهات إقليمية ودولية مرموقة، نقاشًا مثمرًا حول قضايا التعاون الأمني في مواجهة التحديات الراهنة[2].

التعاون الأمني بين تونس وليبيا:

في 22 نوفمبر 2012، قام رئيس المؤتمر الوطني الليبي بزيارة الى تونس، تعهد خلالها بتقديم مساعدات بقيمة 200 مليون دولار لدعم تونس في مواجهة أزمتها الاقتصادية، كما تم الاتفاق على

[1] ساعد طيابية وعبد الرحمان بوزيان، **مرجع سابق**، ص ص 550-551

[2] **تونس والمغرب تبحثان سبل دعم التعاون الأمني**، 2 مارس 2022، على الرابط https://www.alghad.tv.

تعزيز التعاون الأمني لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة عبر الحدود.

بالمقابل، قام رئيس الحكومة التونسي بزيارة إلى ليبيا في 7 جانفي 2013 على رأس وفد وزاري هام، بهدف تثمين العلاقات الثنائية بين البلدين[1].

وفي 2021/05/29، قام رئيس المجلس الرئاسي الليبي "محمد المنفي" بزيارة الرئيس التونسي "قيس سعيد"، وشدد المنفي في تصريحات صحفية مشتركة مع سعيد على أهمية تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، خاصة خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا.

وأكد المنفي على خطورة المرحلة الراهنة في المنطقة، وضرورة تضافر الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار، مشدداً على أن "أمن ليبيا من أمن تونس".

من جانبه، جدد الرئيس سعيد على دعم تونس اللامحدود لليبيا في مسار إعادة بناء مؤسساتها، وتأمين استقرارها خلال المرحلة الانتقالية[2].

التعاون الأمني بين الجزائر وليبيا:

في ديسمبر 2013، قام الوزير الأول الجزائري بزيارة ليبيا لمناقشة الوضع الأمني في ليبيا، حيث تم الاتفاق على:

* تعزيز التنسيق الأمني الحدودي ومكافحة الإرهاب.

* انشاء لجنة حدودية ليبية جزائرية.

* تقديم المساعدة الجزائرية لليبيا في مجال تدريب وتطوير قدرات قواتها الأمنية.

كما تُجسد استضافة الجزائر للجولة الثانية من الحوار الليبي التزامها الراسخ بدعم ليبيا في مسارها نحو الخروج من الأزمة[3].

وفي إطار العزم المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية وتعزيز التعاون المغاربي، انعقدت الدورة 14 للجنة المشتركة العليا الليبية الجزائرية في طرابلس خلال يومي 28 و29 ديسمبر 2013،

[1] ساعد طيايبة وعبد الرحمان بوزيان، **مرجع سابق**، ص ص 550-551

[2] ليبيا: المنفي يلتقي سعيّد في تونس ويؤكد على أهمية التعاون الأمني بين البلدين والدبيبة يزور الجزائر، 2021/05/29، على الرابط https://www.france24.com/ar.

[3] ساعد طيايبة وعبد الرحمان بوزيان، **مرجع سابق**، ص 551.

وتُوّجت هذه الدورة باتفاقات هامة تهدف إلى تكثيف التنسيق السياسي بين البلدين من خلال عقد لجنة التشاور السياسي في الجزائر خلال النصف الأول من عام 2014، كما تقرر تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات مع التركيز على التعاون في مجال الأمن لمكافحة الإرهاب من خلال تجفيف منابعه، وقد ساهمت الصادرات الجزائرية إلى ليبيا، والتي بلغت قيمتها حوالي 15 مليار دولار في عام 2013، بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف.

بالإضافة الى ذلك تم التركيز على التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود بكل حزم، والحد من انتشار الأسلحة الخفيفة التي تعتبر المصدر الرئيسي المطلوب من قبل الجماعات الإرهابية وكذلك مصدر ربح للتنظيمات الإجرامية[1].

وفي 16 أكتوبر 2023، استقبل الوزير الأول الجزائري "أيمن بن عبد الرحمن" وزير الداخلية الليبي المكلف بحكومة الوحدة الوطنية "عماد مصطفى الطرابلسي"، وذلك خلال زيارة عمل قام بها الطرابلسي إلى الجزائر.

ووفقًا لبيان صادر عن مصالح الوزير الأول الجزائري، فقد تناول اللقاء بحث واقع وآفاق العلاقات الثنائية بين البلدين، واستعراض سبل تعميق التعاون في مختلف المجالات، مع التركيز بشكل خاص على التنسيق الأمني لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة[2].

التعاون الأمني بين الجزائر وليبيا وتونس:

في مارس 2012، تم توقيع اتفاقية أمنية مشتركة بين الجزائر وليبيا وتونس، للتصدي لتوغلات الإرهابيين والمهربين عبر الحدود، وتعزيز قدرات ليبيا في المجالين العسكري والشرطي من خلال برامج تدريبية[3].

في يناير 2013، اجتمع قادة الدول الثلاث في مدينة غدامس الليبية لمناقشة القضايا الأمنية المشتركة، ونتج عن هذه القمة "استراتيجية للتنسيق الأمني" تتضمن:

[1] حسام الدين زويوش، **مرجع سابق**، ص 717-719

[2] **الجزائر وليبيا تستعرضان سبل التعاون والتنسيق الأمني بينهما**، 16 أكتوبر 2023، على الرابط https://almasdar-dz.com/.

[3] Imam Benammar Sofiane Rimouche, previous reference, p 1164.

* تأسيس منصة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود..

* إنشاء لجان تبادل المعلومات بشكل منتظم بين الحكومات الثلاث.

* تعزيز مشاركة المجتمع المدني في بناء جسور التواصل بين شعوب الدول الثلاث، مع التركيز على سكان المناطق الحدودية.

يبدو أن الاعتماد الأمني المتبادل والتنسيق الإقليمي هو المقاربة الأفضل لوصف وتفسير كيفية الاستجابة للتحديات الأمنية في المنطقة المغاربية، مع الإشارة إلى طبيعة الدولة المخولة لمواجهة مثل هذه التحديات ومدى قدرتها على التكيف والالتزام[1].

ولذلك، فإنّ التعاون الأمني بين الدول الثلاث يُمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار في المغرب العربي وتحسين حياة شعوب المنطقة.

التعاون الأمني بين الجزائر وموريتانيا:

شهدت السنوات الأخيرة تعزيزًا ملحوظًا للتعاون الأمني بين البلدين، ففي أغسطس 2018، تم افتتاح أول معبر بري يربط بين مدينتي الزويرات الموريتانية وتندوف الجزائرية، ما ساهم في تعزيز التبادل التجاري وتيسير تنقل الأشخاص، وتوطيد التعاون الأمني لمجابهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

فالحدود المشتركة بين البلدين تشهد نشاطًا لشبكات التهريب والتجارة غير المشروعة، مما يجعل التعاون الأمني ضروريًا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي 26 يناير 2023، عقدت موريتانيا والجزائر اجتماعًا لبحث سبل تعزيز التعاون في مجال أمن الحدود وتطوير التنسيق المشترك لمكافحة الجريمة بين البلدين.

وأكد "عديل حميميد" الأمين العام لوزارة الداخلية الجزائرية، على أهمية هذا اللقاء كونه يأتي "ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني ودفع عجلة التنمية، خاصة في المناطق الحدودية".

وشدد على أن "إنشاء آلية أمنية ثنائية، في ظل ما تشهده المنطقة من اضطرابات وتوترات، يمثل

[1] ساعد طيايبة وعبد الرحمان بوزيان، **مرجع سابق**، ص 551- 552.

خطوة حازمة وجادة للالتقاء بشكل دوري لبحث التحديات الأمنية"[1].

التعاون الأمني بين المغرب وموريتانيا:

يشهد التعاون الأمني والعسكري بين المغرب وموريتانيا تقاربًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، اتضح ذلك جليًا من خلال زيارة الفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية، إلى نواكشوط يوم 2 نوفمبر 2023، حيث عقد لقاءً مع " المختار بله شعبان" قائد أركان الجيش الموريتاني.

جاء هذا اللقاء ضمن فعاليات الاجتماع الرابع للجنة العسكرية المشتركة المغربية–الموريتانية، وتركزت النقاشات خلال الاجتماع على تعزيز التعاون في المجالين العسكري والأمني، بالإضافة إلى قضايا تهم أمن واستقرار المنطقة.

يُشير "محمد الطيار" الخبير في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، إلى أن موريتانيا تُشكل نقطة ضعف في منظومة الأمن القومي المغربي، وذلك:

*لانتشار الأسلحة الصغيرة بشكل كبير على أراضيها.

*ضعف وسائل مراقبة الحدود الشرقية، مما يسهل على عصابات التهريب والجريمة المنظمة التحرك والعمل بحرية.

*وجود عناصر من التنظيمات الإرهابية في شمال ووسط مالي، مما يُهدد استقرار المنطقة.

يُضيف "الطيار" بأن تواجد ميليشيات جبهة البوليساريو المسلحة على طول الحدود الموريتانية – الجزائرية، وتوغل عناصرها داخل الأراضي الموريتانية، ولا سيما في ولاية تيرس زمور ومناطق أخرى، وهو ما دفع حكومة نواكشوط عام 2017 إلى إعلان المناطق القريبة من الحدود الجزائرية مناطق عسكرية، وفي عام 2021، صادقت الحكومة على مشروع مرسوم لإنشاء منطقة دفاع حساسة في شمال البلاد بمحاذاة الحدود المغربية، ومع ذلك، لم تحقق هذه الإجراءات النتائج المرجوة نظراً لمحدودية إمكانيات موريتانيا والانتشار الكثيف لعناصر البوليساريو، والتي تنخرط في مختلفة أشكال الجريمة

[1] محمد البكاي، **موريتانيا والجزائر تبحثان التعاون بشأن أمن الحدود**، 26.01.2023، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

المنظمة[1].

وفي الأخير، يمكن القول بأن التعاون بين دول المغرب العربي قد حقق بعض التقدم في مجال مكافحة التهديدات الأمنية، لكنه لا يرقى الى المستوى المطلوب، وهذا راجع الى:

* غياب آليات تعاون إقليمية شاملة وفعالة، تُمكّن من تبادل المعلومات والتنسيق الاستراتيجي.

* تباين قدرات الدول في تأمين حدودها، مما يخلق نقاط ضعف.

* الاعتماد على التعاون الثنائي.

تُواجه دول المغرب العربي اليوم تهديدات حدودية متنامية تتطلب استجابة إقليمية مشتركة لمعالجتها بفعالية[2]، بدءًا من تنمية المناطق الحدودية، مما سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وفتح آفاق جديدة للتعاون والتكامل بين دول المغرب العربي.

ومن الضروري الاهتمام بالأمن المجتمعي من خلال بناء منظومات تعليمية ذات كفاءة عالية تُساهم في نشر الوعي وتعزيز القيم الإيجابية بين الشباب، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي تُساهم في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

فالبيئة الهشة اقتصاديا وثقافيا هي التي تسهم في انتشار هذه التهديدات الأمنية[3]، لذلك، يجب معالجة جذور هذه المشكلات من خلال برامج تنموية شاملة تُحسّن من مستوى المعيشة وتُعزّز فرص الشباب في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمكافحة هذه التهديدات.

وأخيرًا، يجب على المجتمع الدولي دعم جهود دول المغرب العربي في التصدي لهذه التهديدات الحدودية، بما يُساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها.

---

[1] محمد ماموني العلوي، **تعاون أمني بين المغرب وموريتانيا لمواجهة التحديات المشتركة**، يوم 2023/11/3، جريدة العرب، على الرابط https://www.alarab.co.uk/.

[2] James Cohen, Joyce Kasee Mills and Leanne McKay, **Building Regional Border Security Cooperation: Lessons from the Maghreb**, US Institute of Peace (2016), P 2- 3.

[3] عمر سعداوي، **مرجع سابق**، ص 256-259.

خلاصة الفصل:

يُظهر الفصل أن البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي بعد 2011 أصبحت أكثر تعقيدًا وتشابكًا، نتيجة تفاعل مجموعة من التحولات الداخلية والإقليمية والدولية، فقد كشفت الدراسة أن المنطقة لم تعد تواجه تهديدات تقليدية فقط، بل برزت تهديدات هجينة وعابرة للحدود، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وهو ما أعاد تعريف مفهوم الأمن في المنطقة ليشمل أبعادًا متعددة تتجاوز البعد العسكري الضيق.

كما بيّن الفصل أن الموقع الجيوستراتيجي للمغرب العربي وموارده، خاصة في مجال الطاقة، جعلاه مجالاً للتنافس بين قوى دولية وإقليمية متعددة، تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها، الأمر الذي خلق مزيجًا من الفرص والتحديات أمام دول المنطقة.

وفي هذا السياق، أكدت الدراسة أن المقاربات الأمنية الفردية لم تعد كافية لمواجهة هذه التهديدات المعقدة، مما يفرض ضرورة تبني مقاربة إقليمية قائمة على التعاون والتكامل، انسجامًا مع منطق الاعتماد الأمني المتبادل الذي تطرحه نظرية الأمن الإقليمي المركب.

غير أن واقع التعاون المغاربي ظل محدودًا وغير مؤسسي، حيث طغى الطابع الثنائي على العلاقات الأمنية، في ظل غياب آليات إقليمية فعالة، وتباين الأولويات والقدرات بين الدول، وهو ما أضعف من فعالية الاستجابة الجماعية للتحديات.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن تحقيق الأمن والاستقرار في المغرب العربي يظل رهينًا بقدرة دوله على تجاوز الخلافات السياسية، وتعزيز التنسيق الإقليمي، وربط المقاربة الأمنية بالبعد التنموي، بما يسمح ببناء بيئة مستقرة ومستدامة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

الفصل الثالث:

أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية وتحديات البيئة الإقليمية

تكتسب الجزائر أهمية بالغة في المشهد الإقليمي المغاربي، حيث تتبنى سياسة خارجية نشطة تسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، تستند هذه السياسة إلى مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، مما يجعلها نموذجًا يحتذى به في المنطقة.

إن هذه المقاربة تعكس الرؤية الجزائرية التي تسعى إلى تعزيز الحوار السياسي البناء والتفاهم المتبادل بين الأطراف الفاعلة في الأزمات الإقليمية، مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية،

كما تعمل على مكافحة الإرهاب من خلال اتباع سياسات حازمة تشمل تجريم دفع الفدية ورفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، إلى جانب تعزيز التنسيق والتعاون الأمني مع الدول الأخرى لضمان فعالية أكبر في مواجهة التهديدات الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، بما يسهم في تحقيق التنمية والازدهار المشترك.

ومع تعاظم التحديات الأمنية في شمال إفريقيا، وبخاصة تلك الناتجة عن تداعيات الأزمة الليبية والتطبيع الإسرائيلي-المغربي، تجد الجزائر نفسها أمام ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية وحذرة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ونتيجة لذلك، أولت الجزائر اهتمامًا بالغًا بتعزيز قدراتها العسكرية والأمنية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية، تجسدت في إنشاء مناطق عسكرية محصنة على طول حدودها الشاسعة والمتنوعة التضاريس، وتكثيف الدوريات العسكرية، وتزويد القوات المسلحة بأحدث التقنيات لمراقبة الحدود والكشف عن أي تحركات مشبوهة.

تعكس هذه الجهود المتسارعة الالتزام الراسخ للجزائر بحماية سيادتها الوطنية وأمنها القومي، والتصدي بفعالية لأي تهديدات قد تستهدف سلامتها واستقرارها الإقليمي.

المبحث الأول: المقاربة الشاملة للجزائر لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية

تعدّ الجزائر من الدول المحورية في المنطقة المغاربية، حيث تلعب دورًا بارزًا في صياغة السياسات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والسلام، وتتمثل المقاربة الجزائرية الأمنية في مجموعة من السياسات والمبادئ التي تهدف إلى الحفاظ على أمن المنطقة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويعود هذا الدور الفعال الى موقع الجزائر الجغرافي الاستراتيجي وتاريخها النضالي الطويل من أجل الاستقلال، مما أكسبها مكانة خاصة في المنطقة، ودفع بها إلى تبني مقاربة شاملة تراعي البعدين السياسي والاقتصادي وتستند إلى احترام سيادة الدول واستقلالها.

المطلب الأول: المرتكزات السياسية والأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية.

تسعى الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة المغاربية، انطلاقًا من التزامها بمبادئ ثابتة تعزز السلم والأمن الإقليميين، وتتبنى الجزائر رؤية تقوم على احترام سيادة الدول واستقلالها، مما يتجلى في تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الجزائر على أهمية تغليب الحلول السياسية والحوار كأساس لتسوية النزاعات، مفضّلة التفاوض والوساطة على اللجوء إلى الحلول العسكرية، وفي سياق مكافحة التهديدات الأمنية، تتبنى الجزائر نهجًا صارمًا في محاربة الإرهاب، ساعية إلى القضاء على هذه الظاهرة من خلال التعاون الإقليمي والدولي، وتبني استراتيجيات شاملة تعالج الأسباب الجذرية للتطرف.

أ/ التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

نصت العديد من المواثيق الدولية والإقليمية، وعلى رأسها مادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة، على أهمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتعتبر الجزائر من أبرز الداعمين لهذا المبدأ، حيث ترى فيه أساسًا لبناء علاقات دولية سليمة، فالتقيد بمبدأ عدم التدخل يؤدي حتمًا إلى تعزيز الاحترام المتبادل بين الدول، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، مما يساهم في إرساء دعائم السلام والاستقرار في المنطقة.

إن تحقيق احترام سيادة الدول واستقلالها يستند إلى ركيزتين أساسيتين: الأولى هي الامتناع عن

أي عمل من شأنه تهديد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الاخرى، والثانية هي الاعتراف الكامل بكيان الدول المجاورة، وهو اعتراف ينبني على التخلي عن أي شكل من أشكال السيطرة أو التوسع على حساب الدول الأخرى، وبهذه الطريقة فقط يمكن بناء علاقات حسن جوار قائمة على الاحترام المتبادل[1].

يمثل هذا المبدأ ركيزة أساسية في العقيدة الأمنية الجزائرية، وقد تشكل بفعل العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي ميزت المجتمع الجزائري وأثرت على صناع القرار فيه.

فمنذ استقلال الجزائر، وهي تؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، سواء أكانت هذه الشؤون أمنية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها، وفي الوقت نفسه، فإن الجزائر ترفض رفضًا قاطعًا أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية أو في شؤون الدول المجاورة لها[2].

وهو المبدأ الذي أكده وزير الخارجية الجزائري السابق "عبد القادر مساهل" في تصريح له عام 2017، حيث قال أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الآخرين ولا تقبل أن يتدخل الآخرون في شؤونها.

وقد جدد المتحدث الرسمي باسم الحكومة التأكيد على هذا المبدأ في عام 2019 في ذروة الحراك الشعبي، مشددًا على أن الجزائر تلتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا تقبل أي تدخل في شؤونها الداخلية[3].

وبفضل تمسكها بهذا المبدأ نجحت الجزائر في تجنب الوقوع في العديد من المشكلات الإقليمية المعقدة، والتي حاولت بعض الدول الخارجية إقحامها فيها، مثل محاولات المغرب لجر الجزائر إلى قضية الصحراء الغربية مع مساعي فرنسا وأمريكا لتوريطها في الأزمة الليبية والنزاعات في منطقة الساحل، حيث استخدمت كل دولة نفوذها لتقويض استقرار الجزائر.

ومع ذلك، فإن هذا المبدأ قد تسبب في عزل الجزائر عن التطورات الإقليمية التي تؤثر بشكل

---

[1] هبة خالد جمال عبد الرازق، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 3 ماي 2023، على الرابط https://democraticac.de/?p=89553،

[2] عبد العزيز بلال جمال، **تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)**، مركز أضواء للبحوث والدراسات، 04 ديسمبر 2022، على الرابط https://adhwaa.net/43355-2/ .

[3] عبد النور بن عنتر، **سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا والحراك داخليا**، مجلة سياسات عربية، المجلد 10، العدد 55، 2022، ص 27.

مباشر وغير مباشر على أمنها القومي، مما جعله أكثر عرضة للتهديدات، فعلى سبيل المثال، أدى عدم تدخل الجزائر بشكل استراتيجي وعقلاني في الأزمة الليبية منذ بدايتها، وما صاحبها من اضطرابات سياسية وأمنية، إلى تداعيات سلبية على الأمن الوطني، ومن أبرز هذه التداعيات الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية في منطقة تيقنتورين جنوب الجزائر عام 2013، وكان من الأجدر أن تتدخل الجزائر منذ البداية في الأزمة الليبية لتجنب مثل هذه التهديدات ولمنع تفاقم الاضطرابات الأمنية والسياسية، خصوصًا بالنظر إلى ثقلها الجيوسياسي في المنطقة وإمكانياتها المادية والدبلوماسية التي تؤهلها للعب دور محوري في تحقيق السلام والأمن في منطقة المغرب العربي[1].

استجابةً لذلك، قامت السلطات الجزائرية بتكييف عقيدتها الأمنية بشكل براغماتي لتتناسب مع التحديات الراهنة[2]، وجاءت التعديلات الدستورية التي أُعلن عنها في نوفمبر 2020، لتجسد هذا التحول، حيث أُضيفت أحكام جديدة تسمح بإرسال قوات عسكرية إلى الخارج وذلك بعد الحصول على موافقة البرلمان، ووفقاً لهذه المسودة، يمكن للجزائر المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، كما يمكن للرئيس اتخاذ قرار بإرسال وحدات عسكرية إلى الخارج بعد تصويت أغلبية الثلثين في البرلمان[3].

نلاحظ أن المشرع الدستوري استخدم مصطلحي "إرسال" و "مشاركة" بدلاً من مصطلح "التدخل"، الذي قد يُفهم على أنه انتهاك لسيادة الدولة المعنية بهذا الإجراء الدولي.

يتماشى استخدام هذين المصطلحين مع نص المادة 31 من الدستور، التي تؤكد على احترام السيادة المشروعة للشعوب وحقها في الحرية، حيث تسعى الجزائر من خلال سياستها الخارجية وجهودها الدبلوماسية إلى حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، كما يتوافق ذلك مع نص المادة 33 التي تؤكد التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتباع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة،

[1] عبد العزيز بلال جمال، **مرجع سابق**، على الرابط https://adhwaa.net/43355-2/ .
[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 28.
[3] رائد صالحة، **موقع بريطاني: لماذا يريد الجيش الجزائري تغيير "عقيدته" العسكرية؟**، جريدة القدس العربي، 21 مايو 2020، على الرابط https://www.alquds.co.uk .

بما ينسجم مع العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي[1].

في افتتاحية مجلة "الجيش" لشهر يونيو 2020، تحت عنوان "تحوّلات تمليها المتغيرات"، أشير إلى أن مقترح إشراك الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام ينسجم تماماً مع السياسة الخارجية للجزائر، القائمة على مبادئ ثابتة تمنع اللجوء إلى الحرب، تدعو إلى السلام، وتبتعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تلتزم الجزائر بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بما يتماشى مع قرارات الشرعية الدولية.

وأضافت الافتتاحية: "إن أمننا القومي، الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية، يتطلب في ظل الوضع الإقليمي الحالي وما يشهده من تحولات، تعزيز وحماية استقرار الجزائر، والمشاركة في عمليات حفظ الأمن، التي ليست جديدة على بلادنا، بما يساهم في تعزيز السلم والأمن، لا سيما في قارتنا الأفريقية التي تشهد أكبر عدد من النزاعات، وتستضيف العديد من مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[2].

ب/ تغليب مبدا الحوار السياسي على الحل العسكري

أكدت الدساتير الجزائرية المتعاقبة (1989، 1996، 2016، 2020) على استمرارية الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، كما يعد البعد الجغرافي للجزائر، بموقعها الاستراتيجي المتعدد الأقطاب (المغاربي، المتوسطي، الإفريقي)، عاملاً أساسيًا في تحديد سياستها الخارجية، فموقعها هذا يفرض عليها اتباع استراتيجية تضمن دورها كأكبر دولة إفريقية وعربية، وكقوة إقليمية تلعب دورًا محوريًا في القضايا السياسية، إلى جانب ذلك، فإن الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر تقتضي اهتمامًا خاصًا بالقضايا المغاربية[3].

وقد تمكنت الجزائر، بفضل هذه السياسة الحكيمة التي تعتمد على القوة الناعمة كأداة رئيسية لحل النزاعات وتسوية الخلافات بدلا من اللجوء الى القوة العسكرية، من ترسيخ مكانتها على الساحة

[1] نوارة تريعة، **الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 1094.
[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 32.
[3] محمد أمين ديداوي، **مرجع سابق**، ص ص 46 -47.

الدولية والإقليمية.

تهدف مبادرتها القائمة على الحوار السياسي والسلمي إلى تحقيق انتقال سلس نحو نظام ديمقراطي يضمن مشاركة الشعب في صنع القرار، وتعزيز سيادة القانون، وبناء مؤسسات حاكمة قوية قادرة على ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

منذ اندلا ع الأزمة الليبية، تبنت الجزائر مقاربة أمنية ترتكز على أولوية الحوار السياسي كسبيل لحل النزاع داخل ليبيا، وقد ترجمت هذه المقاربة بدعمها لمبادرات الحوار السياسي التي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 تحت إشراف البعثة الأممية الخاصة بليبيا.

وقد نجحت في استضافة الجولات الأولى من المفاوضات بين الأطراف الليبية، إيماناً منها بأن استقرار ليبيا مرتبط بشكل وثيق بأمنها القومي واستقرار المنطقة [1].

وتؤكد الجزائر مجددًا تمسكها بحل الأزمات بالطرق السلمية والحوار البناء، رافضة بشكل قاطع فكرة الانفصال التي تروج لها بعض الحركات المتمردة، خصوصا في ليبيا.

وقد أدركت الجزائر أن فشل جهود الوساطة التي بذلتها بين الأطراف المتنازعة يعود إلى فقدان الثقة المتبادلة، بسبب عدم التزام كل طرف بتعهداته تجاه الآخر، لذلك، ترى الجزائر أنه يجب على الأطراف المتصارعة إثبات حسن نواياها من خلال تنفيذ بنود أي اتفاق بشكل مسبق قبل التوقيع عليه، وذلك لضمان الوصول إلى حلول جذرية ودائمة تحل محل الحلول الترقيعية المؤقتة التي أثبتت فشلها في معالجة الأزمات المتكررة في منطقة المغرب العربي[2].

ج/ مقاربة الجزائر في مكافحة الإرهاب

الاعتراف بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب وإرساء السلم والأمن يأتي تتويجًا لتجربتها الناجحة في التصدي لهذه الظاهرة، ويؤكد على الدور البارز الذي تلعبه الجزائر في حل الأزمات وتحقيق الاستقرار. بفضل خبرتها الواسعة، أصبحت الجزائر دولة محورية على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما أن الاشادة

[1] سماح سهايلية، **استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص 97.

[2] وهيبة دالع، **دور الجزائر في تحقيق الأمنن المغاربي 2011-2017**، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 3، 2018، ص ص 87- 88.

الدولية بالمقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب يعتبر اعترافا بدورها الفاعل وخبرتها الواسعة في تسوية النزاعات، مما جعل منها دولة مصدرة للأمن والاستقرار.

في هذا الإطار، أطلقت الجزائر عدة مبادرات في إفريقيا لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله، مما جعلها تحتل مكانة ريادية في هذا المجال عبر اتباع مقاربة أمنية وسياسية لمواجهة التحديات التي يفرضها هذا الخطر العالمي.

وتأكيدًا على هذا الدور الريادي، دعت قمة "نيروبي" حول السلم والأمن في إفريقيا، التي عقدت في سبتمبر 2014، إلى تنظيم ندوة رفيعة المستوى في الجزائر العاصمة حول تمويل الإرهاب، وذلك بناءً على طلب الجزائر، بهدف عرض تجربتها الملموسة في مكافحة الإرهاب من خلال اعتماد استراتيجية تنموية تهتم بالشباب والفئات التي قد تكون عرضة للانجراف نحو العنف[1].

تستند المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إلى مجموعة من المبادئ الراسخة التي تلتزم بها الجزائر في سعيها للقضاء على هذه الظاهرة المتزايدة، خصوصًا بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة عقب أحداث 2011، والتي أفسحت المجال لظهور تنظيمات إرهابية متطرفة، أبرزها تنظيم داعش، مما استدعى من الجزائر تبني مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب تقوم على:

- **تجريم دفع الفدية:**

لطالما اعتبرت الجزائر دفع الفدية للجماعات الإرهابية خطأً أحمر، ورفضت بشكل قاطع أي مساومة على هذا المبدأ، فهي تعتبر دفع الفدية مصدراً رئيسياً لتمويل هذه الجماعات، مما يمكنها من تنفيذ عمليات إرهابية في منطقة المغرب العربي باستخدام أسلحة متطورة تم شراؤها بأموال الفدية.

انطلاقاً من هذا الموقف الثابت، تقدمت الجزائر بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة في عام 2007 لتجريم دفع الفدية، والذي لاقى تأييداً واسعاً على الصعيد الدولي[2].

تأكيداً على التزامها بمكافحة الإرهاب، نجحت الجزائر في حشد الدعم الدولي لتصنيف دفع الفدية للإرهابيين جريمة دولية، وذلك من خلال اعتماد القرار الأممي 1904 الذي جاء بعد تبني الاتحاد الإفريقي قرارًا مماثلاً.

[1] مخلوف ساحل، **المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، 2016، ص ص 31 -32.
[2] وهيبة دالع، **مرجع سابق**، ص 88.

وقد دعا القرار الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تمويل أو دعم الأنشطة الإرهابية، معربًا عن قلقه إزاء تزايد حالات الاختطاف التي تؤدي إلى طلب الفدية أو تقديم تنازلات سياسية، وبعد المصادقة على القرار بدون تصويت، تحت عنوان "إجراءات للتخلص من الإرهاب الدولي"، أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الأعمال الإرهابية، وفيما يتعلق بالجانب المالي، طالبت الدول الأعضاء بعدم تمويل الإرهاب أو دعمه بأي شكل من الأشكال[1].

أكد وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي"، خلال مشاركته في اجتماعات الأمم المتحدة عام 2010، على أهمية الجهود الجزائرية على المستوى شبه الإقليمي والأفريقي، وضمن الأمم المتحدة في مكافحة احتجاز الرهائن ودفع الفدية، مشدداً على أن هذه الجهود تساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والإرهاب.

كما كشف مستشار رئيس الجمهورية "كمال رزاق بارة" عن أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حصل على حصل على أكثر من 50 مليون يورو من الفديات التي تدفعها الدول الغربية مقابل إطلاق سراح مواطنيها المختطفين، إضافة إلى أكثر من 100 مليون يورو حصلت عليها في شكل خدمات وهبات غير مباشرة[2].

عندما رفضت الجزائر دفع فدية لتحرير الدبلوماسيين السبعة الذين اختطفوا من طرف جماعة التوحيد والجهاد عام 2012، قدمت مثالاً واضحاً على موقفها الحازم برفض التفاوض مع الإرهابيين[3].

إلى جانب تجريم دفع الفدية، قامت الجزائر أيضًا بإصدار "القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما" عام 2005، والذي تم تعديله في 2012.

ومع ذلك، سعت الجزائر إلى تطوير إطارها القانوني بشكل مستمر، فبادرت في مطلع عام 2015 إلى إعداد مشروع تعديل جديد يهدف إلى سد أي ثغرات قانونية قد تستغل من قبل الجماعات الإرهابية، وشملت هذه التعديلات:

* بشأن مفهوم جريمة الإرهاب، تم تحديد العناصر القانونية التي تشكل جريمة إرهابية بوضوح، بحيث

[1] محمد دردور وبوقارة حسين، **تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2022، ص 343.
[2] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 154.
[3] محمد دردور وبوقارة حسين، **مرجع سابق**، ص 345.

يتم اعتبار جريمة الإرهاب قائمة بمجرد تقديم دعم مالي أو تمويل لأي نشاط أو جماعة إرهابية، حتى إذا لم يكن هذا التمويل مرتبطًا بشكل مباشر بعملية إرهابية معينة.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون إجراءات قانونية تسمح للسلطات بالتعرف على الحسابات المصرفية أو الأصول المالية للإرهابيين والجماعات الإرهابية، وتحديد أماكنها، ثم اتخاذ خطوات لتجميد هذه الأصول بهدف منع استخدامها في تمويل النشاطات الإرهابية.

* بشأن توسيع اختصاص المحاكم، تم اقتراح توسيع صلاحيات المحاكم الجزائرية لتشمل الجرائم الإرهابية التي تستهدف مصالح الجزائر خارج حدودها، كما تم تحديد الجهات القضائية والإدارية المسؤولة عن حجز أموال المنظمات الإرهابية.

* بشأن حماية الشهود والمبلغين: تم إدراج تدابير خاصة لحماية الشهود والمبلغين عن جرائم الإرهاب وتبييض الأموال والفساد، وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال[1].

- **رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:**

أصرت الجزائر على رفضها القاطع لأي حوار أو تفاوض مع الجماعات الإرهابية، ورفضت كذلك أي وساطة من دول أخرى في هذا الشأن، وتجسد هذا الموقف بوضوح في أحداث احتجاز الرهائن في تيقنتورين، حيث قامت الجماعة المسلحة باحتجاز حوالي 700 عامل في القاعدة، منهم 132 أجنبيًا، وربطت أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرعت ألغامًا في محيط المنشأة، وطالبت السلطات الجزائرية بالتفاوض لتحقيق مطالبها التي شملت:

* توفير عشرين سيارة دفع رباعي مجهزة بالوقود.

* تأمين ممر آمن للعبور إلى الأراضي المالية.

* إطلاق سراح عدد من عناصرها المعتقلين الذين تم احتجازهم سابقًا.

إلا أن الجزائر اختارت الحل العسكري لحماية أمنها، حيث تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن دون اللجوء إلى التفاوض، وبعيدًا عن أي ضغوطات خارجية أو تدخلات أجنبية[2].

[1] مها زقاغ وطلال لموشي، **مرجع سابق**، ص 308.

[2] عبير يجار وكريم رقولي، **دور الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجزائر نموذجا)**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 261-262.

أكد وزير الداخلية الجزائري "دحو ولد قابلية" خلال اجتماع وزراء داخلية دول غرب المتوسط بالجزائر، على موقف بلاده الثابت برفض أي شكل من أشكال التفاوض مع الإرهابيين أو دفع فدية مقابل إطلاق سراح الرهائن، مشدداً على أن الجزائر لن تتهاون مع أي تهديد أمني، وأن مصير أي إرهابي يتسلل إلى أراضيها هو الاستسلام أو المواجهة المباشرة مع القوات المسلحة.

ونفى وزير الداخلية الجزائري أي تواطؤ ليبي مع الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل، موجهاً رسالته إلى تنظيم "التوحيد والجهاد" الذي يحتجز ثلاثة دبلوماسيين جزائريين.

من جهته، نفى وزير الداخلية التونسي "لطفي بن جدو" التقارير التي تحدثت عن وجود مراكز لتدريب الجهاديين على الحدود بين تونس والجزائر، وأوضح نظيره الليبي "عاشور شوايل" أن السلطات الليبية لم تقدم أي دعم للإرهابيين، مؤكداً أن دول غرب المتوسط تبذل جهودًا كبيرة لضبط وحماية الحدود من أي تسلل إرهابي.

وأشار "شوايل" إلى أن الحدود مع الجزائر تخضع لرقابة مشددة، موضحاً أن هناك دوريات مشتركة وتنسيق أمني بين البلدين، مضيفًا أن طرابلس أصدرت أوامر للطيران الليبي بقصف أي تحركات إرهابية على الحدود مع الجزائر أو تونس[1].

- **التنسيق والتعاون الأمني:**

تعتمد الجزائر مقاربة أمنية شاملة في المنطقة المغاربية ترتكز على التعاون الأمني المشترك، وقد دعت إلى عقد اجتماعات أمنية متكررة لوضع استراتيجيات موحدة لمكافحة التهديدات الإرهابية، وتفعيل آليات التعاون على المستويين الإقليمي والدولي لحفظ السلم والأمن المغاربي.

ترى الجزائر أن التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي يشكل إطارًا أساسيًا لا يمكن تجاهله لمكافحة الإرهاب بشكل فعال ومنسق وشامل، دون تقديم أي تنازلات لتحقيق الأمن الإقليمي، خاصة في ظل التكتلات الدولية الحالية[2].

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مقاربة متكاملة تتوزع على عدة مستويات:

[1] وكالة الانباء الكويتية، **الجزائر تجدد رفضها التفاوض مع الإرهابيين ودفع الفدية لاطلاق سراح الرهائن**، 2023/4/9، على الرابط https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2303485&language=ar.

[2] وهيبة دالع، **مرجع سابق**، ص 89-90.

على المستوى الوطني، تركز المقاربة على بناء قدرات عسكرية متطورة لتعزيز المنظومة الدفاعية، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب.

على المستوى الإقليمي، تسعى إلى تعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي، سواء كان ثنائياً أو جماعياً، مع ضرورة إشراك دول الجوار التي تمتد جغرافياً إلى المنطقة مثل دول الساحل الإفريقي.

على المستوى الدولي، تؤكد الجزائر على أهمية التعاون الأمني، لا سيما في المجال الاستخباراتي، مع الحفاظ على سيادتها الوطنية وعدم السماح بأي تدخل خارجي تحت أي ذريعة[1].

أكد تقرير صادر عن "مركز التنمية الدولية" التابع لحكومة المملكة المتحدة، أن الجزائر تتبع مجموعة من الاستراتيجيات لمكافحة الإرهاب، تشمل:

* توفير الخدمات الاجتماعية وبرامج التوعية الأسرية للشباب الأكثر عرضة للمخاطر، بهدف الوقاية من الانخراط في الأنشطة المتطرفة.

* تنفيذ خطة تنموية وسياسية تقوم على المصالحة الوطنية الشاملة لتعزيز الاستقرار الداخلي.

* تعزيز حماية منشآت الطاقة وتطوير مراكز مراقبة عسكرية جديدة، إلى جانب التعاون مع الحكومات المجاورة مثل تونس، لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات التهريب الدولي والارهاب العابر للحدود.

* إصدار تعديلات جديدة على قانون العقوبات الجزائري، تهدف إلى توسيع نطاق العقوبات ضد الجرائم المتعلقة بتمويل الإرهاب أو دعمه، والتورط كمقاتلين أجانب، واستخدام التكنولوجيا لأغراض التجنيد الإرهابي، كما اتخذت الجزائر إجراءات لمراقبة مزودي خدمة الإنترنت الذين لا يلتزمون بالقوانين المتعلقة بتخزين المعلومات وحجب الوصول إلى المحتويات غير القانونية.

شهد النشاط الدبلوماسي والأمني في الجزائر تحولات كبيرة نتيجة التغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية، والتي تتمثل بشكل خاص في توسع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، هذا ما يميز التهديدات في منطقة المغرب العربي، والتي تتجلى في تزايد عمليات الاختطاف مقابل الفدية والهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة بشكل ملحوظ[2].

[1] عبد الحق بن جديد وسميرة باسط، **مرجع سابق**، ص 40.
[2] عبير يجار وكريم رقولي، **مرجع سابق**، ص 262.

المطلب الثاني: الموقف من التدخلات الخارجية ومبدأ تقرير المصير في السياسة الأمنية.

لطالما كانت الجزائر حريصة على ترسيخ دعائم الاستقرار والسلام في محيطها الإقليمي، انطلاقًا من تجربتها التاريخية في النضال ضد الاستعمار وفرض سيادتها.

وقد تجسد هذا الحرص في تبنيها لموقف ثابت يدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، هذا الموقف، الذي رسخته الجزائر منذ استقلالها، يعتبر جزءًا أساسيًا من هويتها الوطنية وسياساتها الخارجية.

وفي إطار هذا الموقف، سعت الجزائر إلى لعب دور محوري في تسوية النزاعات الإقليمية، وتقديم المبادرات لحل الأزمات، وذلك إيمانًا منها بأن السلام والاستقرار هما السبيل الوحيد لتحقيق التنمية والتقدم في المنطقة.

أ/ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

انطلاقاً من نضالها التحرري الطويل ضد الاستعمار من أجل نيل حق تقرير المصير، سواء قبل أو خلال الثورة التحريرية، رسخت الجزائر في سياستها الخارجية مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا المبدأ، الذي استمد من تجربة الثورة الجزائرية، هو أكثر من مجرد شعار، بل هو قناعة راسخة تجسدت في تضامن الجزائر غير المشروط مع كل حركات التحرر الوطني في العالم، وقد جعل هذا المبدأ من الجزائر ملاذاً آمناً وقاعدة انطلاق لكثير من قادة الحركات التحررية، مما عزز مكانتها كرمز للنضال ضد الاستعمار والظلم[1] .

تتجلى سياسة الجزائر الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها في العديد من المواقف العملية، ففي تونس، وقفت الجزائر صفا واحدا معها في وجه التدخلات الخارجية، كما ساندت موريتانيا في مواجهة الضغوط التي تعرضت لها عندما حاول المغرب ضمها، ودعمت الشعب الصحراوي في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه المشروعة، ولا يمكن أن ننسى الدعم الثابت الذي تقدمه الجزائر للقضية الفلسطينية، والتي تعتبرها قضية مركزية للأمة العربية[2].

[1] هبة خالد جمال عبد الرازق، **مرجع سابق**، على الرابط https://democraticac.de/?p=89553.
[2] أحلام بارش وكريم رقولي، **دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 4، العدد 11، 2021، ص ص 508.

تعتبر قضية الصحراء الغربية، من وجهة النظر الجزائرية، حجر الزاوية في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية، فالاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية يشكل تهديدًا مباشرًا تهديدًا للأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي بأسرها، ويعيق مسار التعاون والتكامل بين دولها، لذلك، فإن الحل العادل والشامل لهذه القضية، والذي يتمثل في منح الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، هو الضامن الحقيقي لتحقيق الأمن والاستقرار المنشود في المنطقة[1].

تنص المادة 92 من الباب الأول، الفصل السابع من الدستور الجزائري على هذا الحق، حيث جاء فيها: يُعتبر النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري والإمبريالية ركيزة أساسية للثورة الجزائرية، ويُعد تضامن الجزائر مع جميع الشعوب في إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، وكذلك من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، عنصرًا جوهريًا في السياسة الوطنية[2].

استطاعت الجزائر، بفضل سياستها الخارجية الرشيدة، أن تحول دعمها للقضايا السياسية المختلفة، وعلى رأسها القضية الصحراوية إلى مكاسب سياسية واقتصادية، حيث نالت اعتراف بعض الدول الإفريقية ذات الثقل السياسي بالجمهورية الصحراوية، مثل جنوب إفريقيا، وقد تعززت العلاقات بين الجزائر وهذه الدول في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، كونها من الدول المؤسسة لهذه المبادرة.

شكلت قضية الصحراء الغربية المحور الأساسي للسياسة الإقليمية الجزائرية، والتي عملت على تعزيزها من خلال الدبلوماسية المكثفة مع الدول ذات النفوذ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، بهدف حشد الدعم الدولي لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[3].

أكد الرئيس "تبون" مراراً وتكراراً على دعم الجزائر الثابت للقضية الصحراوية، واصفاً إياها بقضية مبدئية لا يمكن التنازل عنها.

مضيفًا: "نحن نناضل من أجل القضايا العادلة في العالم".

هذا الموقف يتماشى مع رؤية الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الصحراوية على مدى نصف

[1] فيصل مراد، **مقاربة الأمن القومي الجزائري ومبادرات تشكيل النظام الأمني الإقليمي المشترك**، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، العدد 11، 2019، ص 51.
[2] هبة خالد جمال عبد الرازق، **مرجع سابق**، على الرابط https://democraticac.de/?p=89553.
[3] أحلام بارش وكريم رقولي، **مرجع سابق**، ص 513.

قرن تقريبًا، باعتبارها آخر مستعمرة في القارة الإفريقية، وستبقى الجزائر ثابتة على هذا المبدأ رغم حملات التضليل السياسي والإعلامي التي ينتهجها نظام المخزن وداعموه في مختلف المنابر الدولية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر الجديدة تدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، انطلاقًا من ماضيها الثوري، والضمير الإنساني والأخلاقي، وواجبها التضامني تجاه شعب قريب منها تربطهما روابط الأخوة والمحبة[1].

تسعى السياسة الخارجية الجزائرية، في الوقت الحالي، إلى تعزيز مكانة الجزائر على الساحة الدولية من خلال اعتماد دبلوماسية نشطة تركز على تأكيد سيادة البلاد، والدفاع عن القضايا العادلة، وبناء علاقات تعاونية مع مختلف الدول، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا الإقليمية، لاسيما قضية الصحراء الغربية والوضع في ليبيا.

على الصعيد الثنائي والمغاربي، تعمل الجزائر بشكل متواصل على تعزيز حوارها مع الدول الشقيقة، مع التركيز على بناء علاقات قائمة على الأخوة والتضامن والتعاون المشترك، بهدف تحقيق التكامل والازدهار في المنطقة[2].

ب/ رفض الجزائر للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول المغاربية

لطالما اعتبرت الجزائر أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هو انتهاك صارخ لمبدأ سيادة الدول واستقلالها، خاصة في منطقة المغرب العربي التي تحمل تاريخاً مشتركاً وتواجه تحديات متشابهة، حيث ترى الجزائر أن هذا التدخل لا يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمات وزيادة حدة التوترات، بدلاً من حلها[3].

إن الجزائر تؤمن بأن الأمن والاستقرار في المنطقة هو مسؤولية مشتركة بين دول المغرب العربي،

[1] **الدبلوماسية في عهد الرئيس تبون ... عودة الجـزائر إلى واجهة الأحداث الإقليمية والدولية**، الاذاعة الجزائرية، 2023/12/18، على الرابط https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37371.

[2] Lotfi Sour, **ALGERIA'S ROLE IN LIBYA: TOWARDS A RENEWED REGIONAL DIPLOMACY**, June 2022, https://www.researchgate.net/, p 148.

[3] عبد الحق بن جديد وسميرة باسط، **مرجع سابق**، ص 38.

وأن الحلول لهذه المشاكل يجب أن تكون محلية بحتة، ولهذا، بادرت الجزائر إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع أي تدخل أجنبي، بما في ذلك التدخلات التي تتخذ غطاء لمكافحة الإرهاب، الذي اعتبرته الجزائر ضمن مقاربتها الشاملة أولوية أمنية يجب معالجة تبعاته بشكل فعال[1].

أكد رئيس الدولة "عبد القادر بن صالح"، في الاجتماع الوزاري يوم 26 نوفمبر 2019، على ترسيخ مبدأ رفض التدخل الأجنبي في الثقافة السياسية الجزائرية، سواء لدى الشعب أو المؤسسات، مشدداً على أن أي مساعٍ في هذا الاتجاه ستبوء بالفشل.

وفي كلمته الافتتاحية للاجتماع الذي ترأسه بالجزائر العاصمة، شدد "بن صالح" على أن الجزائر تظل ملتزمة بشكل عميق بمبدأ رفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، بغض النظر عن المحركين أو نواياهم، التي غالبًا، إن لم تكن دائمًا، تستغل حقوق الإنسان كذريعة، وهي حجة غالبًا ما يتم تسييسها بشكل سلبي.

وأضاف "بن صالح" أن على شركائنا إظهار الاحترام للجزائر ومؤسساتها، فالشعب الجزائري وحده هو من يملك حق اختيار المرشح الرئاسي الذي سيمنحه الشرعية لقيادة البلاد، بكل سيادة وشفافية تامة.

وأكد أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو من خلال إرادة الشعب الحرة التي ستُعبر عنها صناديق الاقتراع في الأيام القادمة، من أجل جزائر مزدهرة، يقودها شبابها، ويدعمها جيشها الوطني[2].

تؤكد الجزائر تمسكها بموقفها الرافض لإقامة أي قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها أو في أراضي الدول المجاورة، حيث تسعى الجزائر من خلال هذه السياسة إلى بناء منظومة أمنية مستقلة تحمي مصالحها الوطنية وتساهم في تحقيق التوازن الأمني في منطقة المغرب العربي، مؤكدةً على أهمية الدور الإقليمي في حفظ الأمن والاستقرار بعيدًا عن التدخلات الخارجية التي تهدد السيادة الوطنية والقرار المستقل للدول.

[1] عبير يجار وكريم رقولي، **مرجع سابق**، ص 261-262.

[2] **Rejection of foreign interference, principle rooted in Algeria's political culture,** Algerian News Agency, November 26, 2019, at the link https://www.aps.dz/en/algeria/.

هذا المبدأ يتماشى مع رؤية الجزائر للحلول السلمية للنزاعات ورفض اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة، وهو ما تتبناه في التعامل مع الأزمة الليبية.

إلا أن هذه العقيدة تواجه تحديات كبيرة في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة، فالتدخلات العسكرية لحلف الناتو ودول أخرى في الأزمة الليبية، على سبيل المثال، قد قوضت جهود الجزائر الهادفة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية[1]، وساهمت في تعزيز نفوذ تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى الناشطة في المنطقة، إذ استفادت هذه المنظمات من كميات كبيرة من الأسلحة التي تسربت من الأراضي الليبية. بالإضافة إلى ذلك، خلق هذا التدخل نوعاً من التعاطف الاجتماعي مع هذه التنظيمات، حيث فسر السكان المحليون هذا التدخل على أنه تكرار للتجارب السابقة من الاستعمار والاحتلال الغربي لدول إسلامية، مثل العراق وأفغانستان.

هذا التفسير، المتجذر في الذاكرة التاريخية والمشاعر الدينية، منح هذه التنظيمات شرعية دينية وغطاءً اجتماعياً[2].

ورغم ذلك، تواصل الجزائر جهودها الدؤوبة لحل النزاعات بالطرق السلمية، مؤكدة على أهمية الحوار والتفاوض في تسوية الخلافات الإقليمية.

المطلب الثالث: المقاربة التنموية والاقتصادية كأداة لاستقرار الجوار الإقليمي.

أدى تطور مفهوم الأمن إلى تطوير أساليب جديدة لمواجهة التحديات الأمنية، وبالتالي لا يمكن احتواء التهديدات الأمنية بالاعتماد فقط على التدابير العسكرية، بل من الضروري تفعيل المداخل والمقاربات الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة القضايا الأمنية بشكل أكثر شمولية.

في هذا الإطار، سعت الجزائر إلى تحقيق التكامل بين الأمن والتنمية، من خلال تبني مقاربة اقتصادية شاملة لتحقيق أمنها الوطني، الذي يُعتبر مصلحة حيوية تسعى لتحقيقها السياسات العليا للدولة.

[1] عبد العزيز بلال جمال، **مرجع سابق**، على الرابط https://adhwaa.net/43355-2/.
[2] محمد دردور وحسين بوقارة، **المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 09، العدد 1، 2021، ص 73 -74.

وقد تجسّد ذلك من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية، التي لم تكن وليدة التطورات الراهنة، بل تنبثق من مقاربة جزائرية تهدف إلى احتواء التهديدات في إفريقيا بشكل عام، وفي منطقة المغرب العربي بشكل خاص.

وتتمثل هذه المقاربة في دعم جهود التنمية في القارة، لتعزيز قدراتها على مواجهة التحديات المختلفة، وذلك من خلال مساندة مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" (النيباد) التي تعد خطة تنموية متكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة في إفريقيا[1].

تسعى الجزائر إلى تعزيز قدرات الدول الإقليمية على تولي مسؤولياتها الأمنية، بدلاً من الاعتماد على التدخلات الخارجية، إلا أن ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من هذه الدول يحد من قدرتها على القيام بذلك، حيث لا يمكن لدول تعاني من العجز على المستوى المحلي أن تنجح على الصعيد الإقليمي.

ومن منظور الجزائر، فإن تكفل المنطقة بأمنها الإقليمي لا يعني رفضاً كاملاً لدور القوى الخارجية، بل إنها تحدد أدواراً محددة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثل التدريب الاستخباراتي وتقديم المساعدات الاقتصادية، وقد تجسد هذا التوجه في تقديم الجزائر لمساعدات مالية لتونس بقيمة 100 مليون دولار على شكل قروض امتيازية، كما ساهمت في إنشاء صندوق لدعم مشاريع تنموية في دول الساحل الإفريقي بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، وتضمنت هذه المشاريع بناء بنى تحتية في مدن مثل غاو وكيدال وتمبكتو، عبر إنشاء مراكز للتدريب المهني والتعليم، ومراكز طبية وصحية، وحفر آبار مياه الشرب.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الجزائر بإعفاء 14 دولة إفريقية، معظمها من دول الساحل، من ديون بلغت 902 مليون دولار[2].

إن هذه المساعدات تأتي انطلاقًا من قناعة راسخة مفادها أن أمن الجزائر مرتبط بشكل وثيق

[1] طاهر دحموح، **الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، 2018، ص 16.

[2] فؤاد خوالدية، **السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 865.

بأمن دول الجوار، فالتدهور الأمني في الدول المحاذية لحدودها قد يترتب عليه تأثيرات خطيرة على أمن الجزائر.

في الواقع، تُعتبر هذه المساعدات استثماراً في تعزيز الأمن الوطني، حيث تُعد آليات استباقية ووقائية تهدف إلى احتواء التهديدات الأمنية المحتملة من دول الجوار، وبالتالي تحقيق الهدف الأسمى للأمن الوطني الجزائري[1].

قررت الجزائر تقديم دعم عسكري ومالي لجيوش موريتانيا، النيجر، مالي، لا سيما مالي والنيجر وموريتانيا، وذلك بهدف مساعدتها على التصدي للتهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة المتزايدة وحماية أمنها واستقرارها، خاصة في ظل توقف الدعم الخارجي.

كما خصصت مساعدات خاصة لمالي والنيجر لمنع تسلل الإرهابيين من منطقة الساحل إلى ليبيا، ولمواجهة محاولات تنظيم القاعدة لإنشاء جبهة جديدة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت الجزائر جهوداً لتعزيز التعاون الثنائي مع دول الجوار، ولاسيما تونس، حيث أولى البلدان اهتمامًا خاصًا بتنمية المناطق الحدودية في مختلف اللقاءات الثنائية، وخاصة ضمن إطار اللجنة العليا المشتركة.

وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع المشتركة بين الجزائر وتونس منذ انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة الكبرى المختلطة في فبراير 2014، التي أفضت إلى سلسلة من القرارات التي شكلت نقطة تحول جديدة في العلاقات الثنائية في المجالات الأمنية والاقتصادية والتجارية.

وفي اجتماع اللجنة المختلطة بين البلدين في 25-26 أكتوبر 2015، تم الاتفاق على تسهيل حركة البضائع والأشخاص من خلال إعادة تنظيم مراكز الجمارك، إلى جانب تعزيز التعاون لمكافحة التهريب وتبادل المعلومات بشأن تهريب الأموال.

وفي مجال الطاقة، تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية التونسية بالغاز الطبيعي الجزائري، بدءاً من مناطق ساقية سيدي يوسف، طبرقة، عين دراهم كمرحلة أولى.

[1] طاهر دحموح، **مرجع سابق**، ص 16.

أكدت الدورة الحادية والعشرون التي انعقدت في تونس في مارس 2017، على أهمية مشروع تزويد ساقية سيدي يوسف بالغاز الجزائري كنموذج للتعاون الثنائي في مجال تنمية المناطق الحدودية، ويسعى الطرفان إلى إقامة شراكة استثمارية جديدة تهدف إلى استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في المناطق الحدودية، وإنشاء مشاريع صناعية وخدمية مستدامة تساهم في تنمية المنطقة.

عقدت الجزائر وتونس في أكتوبر 2018 اجتماعًا للجنة الحدودية المشتركة، ترأسه وزير الداخلية التونسي "هشام الفوراتي" ووزير الداخلية الجزائري "نور الدين بدوي"، وحضره ولاة المناطق الحدودية من كلا الجانبين، وهم ولاة الطارف، واد سوف، سوق أهراس، وتبسة من الجزائر، وولاة الكاف، جندوبة، توزر، وقفصة من تونس.

وتناول الاجتماع سبل تعزيز التعاون الثنائي، لا سيما في مجال الطاقة، حيث تم الاتفاق على دراسة إمكانية تطوير المبادلات التجارية الكهربائية، وتبادل الخبرات في مجال ربط المناطق النائية بالطاقة[1].

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي، افتتحت الجزائر وموريتانيا أول معبر حدودي بينهما في أوت 2018، كما تم إنجاز الطريق البري الذي يمتد على مسافة 775 كيلومتراً، ويربط بين تندوف والزويرات، التي تضم مناجم الحديد المصدّرة عبر ميناء نواذيبو، العاصمة الاقتصادية لموريتانيا.

وقد أسفر هذا التعاون عن توقيع اتفاقيات بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين، مما يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتنمية المناطق الحدودية.

رغم تحديات جائحة كورونا، تمكنت الجزائر وموريتانيا من الحفاظ على زخم التبادل التجاري عبر تسيير جسر جوي في عام 2020، مما ساهم في استمرارية الحركة الاقتصادية بين البلدين[2].

يُعد مشروع الطريق السيار العابر للصحراء، الذي يربط بين الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا

[1] غزال مفتاح، **تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة: الحدود الشرقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2020، ص ص 172 -173.

[2] حبيب الله مايابى، **منطقة حرة بين الجزائر وموريتانيا.. توسع اقتصادي وانتعاش تجاري**، قناة الجزيرة، 12 /01 / 2024، على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/.

وتونس، شريانًا حيويًا لتعزيز التبادل التجاري بين هذه الدول، مما يساهم في تنشيط الاقتصاديات المحلية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع الضخم يساهم بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المنطقة، ويؤدي دورًا هامًا في تعزيز الأمن والاستقرار في دول الساحل، لاسيما مالي والنيجر[1].

أعلنت الجزائر التي استثمرت 2.6 مليار دولار في مشروع الطريق السيار العابر للصحراء، عن خطط طموحة لتطوير المشروع، حيث ستقوم بتضمينه خط أنابيب للغاز يربط بين الحقول النيجيرية وسواحلها، مما يتيح تصدير الغاز النيجيري إلى أوروبا والعالم عبر موانئها.

كما سيتم إنشاء خط ألياف بصرية يربط بين الجزائر ونيجيريا، لتعزيز الاتصالات الرقمية بين البلدين. ولتعزيز مكانة الجزائر كمركز لوجستي إقليمي، سيتم ربط الطريق السيار بطريق الحرير الصيني عبر ميناء شرشال، مما سيجعلها نقطة عبور رئيسية للسلع بين أوروبا وأفريقيا[2].

شهدت العلاقات الجزائرية مع دول الجوار تحولًا نوعيًا في الآونة الأخيرة، حيث بات الاقتصاد المحرك الرئيسي لهذه العلاقات، ووفقًا للإعلامي الجزائري "عثمان لحياني"، فإن الجزائر أعادت تصحيح موقعها الجغرافي الحيوي وعززت علاقاتها مع دول الجوار خارج إطار الاتحاد المغاربي الذي فقد أهميته.

وأضاف "لحياني"، هذه المرة، هناك عنصر جديد في دبلوماسية الجوار الآمن، وهو البعد الاقتصادي، لضمان علاقات تحقق قيمة مضافة.

وقد شهدت زيارة الرئيس الجزائري إلى تونس في منتصف ديسمبر 2021 توقيع 27 اتفاقية ثنائية تغطي مجالات مختلفة، وعشية الزيارة، أعلنت تونس عن حصولها على قرض من الجزائر بقيمة 300 مليون دولار للمساعدة في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية.

كما وضعت الجزائر هدفاً استراتيجياً لتصدير 5 مليارات دولار من المنتجات غير النفطية خلال

[1] محمد جواد بمراح، **الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي " ملتقى الامن الوطني في ظل التهديدات الإقليمية**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص 86.

[2] عبد الحكيم حذاقة، **الجزائر أنفقت 2.6 مليار دولار لربطه بنيجيريا.. ما أهمية الطريق العابر للصحراء الأفريقية؟**، 2021/6/10، على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/.

عام 2021، وتسعى الحكومة الجزائرية جاهدة إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية كركيزة أساسية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، يقلل من الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز[1].

ففي فبراير 2022، تم إطلاق أول رحلة بحرية تجارية مباشرة بين مينائي نواكشوط والجزائر، حيث تستغرق الرحلة 6 أيام، مما فتح آفاقاً جديدة للتبادل التجاري البحري.

وفي خطوة أوسع نطاقاً، أعلنت الحكومتان عن إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري مع بداية عام 2024، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، الذي شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الماضية.

كما سعت الجزائر إلى تسهيل المعاملات المالية عبر افتتاح فرع لبنك الاتحاد الجزائري في نواكشوط في سبتمبر 2023، هذه الخطوات مجتمعة تهدف إلى تعزيز التبادلات التجارية وتجاوز العقبات التي كانت تعيقها، بما في ذلك التحويلات المالية.

وفي السياق ذاته، أكد الدكتور "حكيم بوغرارة" أن تنمية المناطق الحدودية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تشمل أيضاً الأبعاد الأمنية، وذلك من خلال تعزيز الرقابة على الحدود لمكافحة التهريب[2].

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري

تواجه الجزائر كدولة محورية في المنطقة المغاربية، ولها دور كبير في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، تحديات أمنية متزايدة، نتيجة التحولات الإقليمية المتسارعة، ويسعى المبحث إلى فهم طبيعة هذه التحديات و تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، ممّا يُساعد في بلورة استراتيجيات فعّالة لمواجهتها.

المطلب الأول: الأزمة الليبية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري

تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب مالي وتشاد، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية، حيث تبلغ مساحتها

[1] عباس ميموني، **الجزائر تبعث علاقتها مع دول الإقليم خارج إطار الاتحاد المغاربي**، 2022/ 03/01، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

[2] حبيب الله مايابى، **مرجع سابق**، على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/.

2,381,741 كيلومتر مربع، تشكل الصحراء العمق الإفريقي للجزائر، مما يتيح لها الاتصال المباشر مع إفريقيا السوداء. تمتد حدود الجزائر على طول 6343 كيلومتر، حيث تشترك في 1376 كيلومتر من الحدود مع مالي، و463 كيلومتر مع موريتانيا، و956 كيلومتر مع النيجر، و42 كيلومتر مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، و1559 كيلومتر مع المغرب، و982 كيلومتر مع ليبيا.

تُواجه الجزائر تحديات أمنية جسيمة بسبب هذه الحدود الشاسعة[1]، تُلقي بظلالها على استقرارها، وتتمثل هذه التحديات في ظهور جهات فاعلة جديدة تُهدد الأمن الإقليمي، مثل انتشار ظاهرة تهريب السلاح وتجارتها غير الشرعية، والجماعات المسلحة غير الخاضعة لسيطرة الدولة، وعصابات الجريمة المنظمة[2]، إضافة إلى تدفق اللاجئين الذين يعانون من الفقر ونقص الغذاء وسوء التغذية، مع انتشار الأوبئة مثل الملاريا والكوليرا والتهاب السحايا وشلل الأطفال، كما أن النزاعات العنيفة أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الجزائر[3]، ممّا يدفعها الى بذل جهود حثيثة لتطوير قدراتها الدفاعية وتعزيزها بشكل مستمر، ويُترجم ذلك إلى إنفاقٍ عسكري يُثقل كاهل الخزينة العامة للدولة[4].

وتُشير التقارير في هذا السياق إلى أن هذا الإنفاق يتركز على تعزيز قدرات سلاح المشاة من خلال تزويده بآلاف المركبات الخفيفة والعربات المصفحة الملائمة للعمل في البيئات الصحراوية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات المراقبة الجوية والإلكترونية لتأمين الحدود، وذلك من خلال الاستثمار في طائرات استطلاع مُتطورة وتطوير وسائل الاتصال.

كشفت تقارير صادرة عن المعهد السويدي للإحصاءات العسكرية (SEPPRI) عن حصول الجزائر على لقب أكثر دول إفريقيا تسلحًا عام 2011، متجاوزةً جميع الدول الإفريقية الأخرى، وربط المعهد هذا الارتفاع في التسلح بالاضطرابات التي شهدتها الدول المجاورة، خاصةً بعد الأزمة الليبية، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري للجزائر في عام 2011 ما يعادل 44% من ميزانيتها العامة، أي ما يقدر بـ 25 مليار دولار، في المقابل، كانت نسبة التسلح في إفريقيا ككل تقدر بـ 8.6% فقط،

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 209.
[2] عبد اللطيف باري وسمير باهي، **تأثير التحولات السياسية في تونس وليبيا بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017، ص ص 138-139.
[3] عبد الرحيم رحموني، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص 101.
[4] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 209.

ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى رغبة الجزائر في تعويض تخلفها في مجال التسلح الذي واجهته خلال "العشرية السوداء" في التسعينيات.

كما لا يمكن اغفال أن الجزائر تسعى إلى تحويل جيشها الوطني الشعبي إلى جيش احترافي يُواكب التطورات التكنولوجية الحديثة لضمان حماية السيادة الوطنية والسلامة الترابية، ويتجلى هذا التوجه بوضوح من خلال عقد العديد من الصفقات العسكرية الهامة في السنوات الأخيرة.

هذا ما أشار إليه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في حديثه الأخير عن النهج الذي تبناه الجيش في السنوات الأخيرة، حيث قال: "هذا المسار أوصل الجيش الوطني الشعبي، الوريث لجيش التحرير الوطني، في فترة وجيزة بل وقياسية إلى بناء جيش قوي بكل ما تحمله كلمة القوة من معنى[1].

ومنه تعد مسألة تأمين الحدود الجزائرية تحديا أمنيا نتيجة الاضطرابات المتزايدة خصوصا مع ليبيا التي ترتبط بحدود مكشوفة مع الجزائر بطول 982 كيلومترا.

خريطة توضح الشريط الحدودي بين ليبيا والجزائر[2]

ومع تزايد المخاوف الأمنية على الحدود الجزائرية الليبية، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة حاسمة في مايو 2013 تمثلت في إغلاق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، لمنع تسلل العناصر الإرهابية إلى الأراضي الجزائرية، ومكافحة عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، ولضمان تطبيق هذا القرار بشكل

[1] عمر سعداوي، **مرجع سابق**، ص 228 ص 229.

[2] جمال تراكة ونسيمة عموري نسيمة، **التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، مجلة مقون الصادرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة بالجزائر، المجلد 8، العدد 4، 2017، ص 619.

صارم، تم تكليف قوات الجيش الجزائري بتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.

تُشير دراسة "تأملات في الأزمة الليبية" للباحث الفرنسي "بيار رازوكس"، الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية للمدرسة العسكرية، إلى وجود أكثر من خمسة آلاف حارس حدود من الدرك الوطني الجزائري على طول الحدود الجزائرية الليبية، يُنفذون عمليات تمشيط مكثفة على مدار الساعة، بدعم من القوات الجوية الجزائرية[1].

في عام 2014، مع تصاعد حدة الصراع في ليبيا، قامت الجزائر بزيادة ميزانيتها الدفاعية إلى ما يقرب من 12 مليار دولار، أي ما يعادل 7% من الدخل الوطني، مما يوضح أن استمرار التهديدات الأمنية دون حلول ناجعة لاحتوائها سيقضي إلى استنزاف ميزانية الدفاع الجزائرية، مما يؤثر سلبًا على القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة والتنمية.

يمكن التدليل على ذلك بالتداعيات الاقتصادية السلبية التي تعرضت لها الجزائر بسبب الأزمة الليبية، فقد تسببت أزمة الرهائن في تغنتورين، في مغادرة 500 شركة فرنسية تعمل في مجال استخراج النفط من الجزائر، بالإضافة إلى ترحيل شركات مثل "جي سي سي" اليابانية و"بيتروفاك" الإنجليزية لعمالها كإجراء أمني وقائي، فبعد هذا الهجوم، تحملت الجزائر ما يقرب من 44 مليون دولار لتأمين مواقعها النفطية وتزويدها بأحدث أنظمة المراقبة والرصد، استجابة لمطالب الشركات الأجنبية للعودة إلى العمل في الجزائر[2].

في سبيل التصدي لاحتمال تسلل مسلحين من الأراضي الليبية، صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري، برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في سبتمبر 2014، على اتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية جديدة، شملت هذه الإجراءات حفر خنادق على طول الحدود الشرقية مع تونس وليبيا، بالإضافة إلى تعزيز التواجد الأمني بشكل مكثف في المنطقة[3].

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص 209-210.

[2] بلال جمال عبد العزيز، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011- 2021)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، نقلا عن https://democraticac.de/، في 21/09/2023 على الساعة 22:08.

[3] عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، الجزائر: الدار الجزائرية، ط1، 2016، ص 231

مع تفاقم الفوضى في ليبيا، عززت الجزائر تواجدها العسكري بشكل كبير بنشر 2000 جندي إضافي و11 وحدة من القوات الخاصة إلى منطقة دبداب بولاية اليزي، والتي تُعدّ من أكثر النقاط ضعفًا على الحدود، حيث تُستخدم كمعبر رئيسي للمهربين والإرهابيين، وقد أعادت الجزائر هيكلة مناطقها العسكرية أيضًا، حيث قامت بتقليص المسافة بين مراكز القيادة وأكثر نقاط الحدود حساسيةً (على سبيل المثال، مقر المنطقة الرابعة المسؤولة عن حماية الحدود مع ليبيا في ورقلة، على بعد 1060 كم من حدود اليزي)، كما تم إنشاء منطقتين عسكريتين فرعيتين جديدتين تتمتعان بقدر أكبر من الاستقلالية في اتخاذ القرار، مما يُتيح لها التعامل بفعالية أكبر مع التهديدات المحتملة، وتم وضع المناطق العسكرية في الجنوب في حالة تأهب، مع تأسيس مئات من المناصب الحراسية الإضافية بدعم من وحدات النخبة وطائرات الاستطلاع، تم كذلك تشديد الإجراءات الامنية في منشآت النفط والغاز.

وفي الوقت نفسه، تخطط الجزائر لبناء جدار بطول 120 كم وارتفاع 3 أمتار لمنع الإرهابيين والأسلحة من الدخول من ليبيا[1].

يُظهر حجم الإنفاق على أمن الحدود مدى خطورة الأزمة الليبية على الجزائر، حيث تُقدر تكلفة تأمين الحدود الليبية بـ 500 مليون دولار سنويًا، مما يُشكل عبئًا أمنيًا كبيرًا.

فالأزمة الليبية تُعدّ بلا شك التهديد الخارجي الرئيسي للجزائر[2]، ويتجلى ذلك بوضوح في هيمنة الملف الليبي على نقاشات المجلس الأعلى للأمن في كل اجتماع[3].

ان حرص الجزائر على متابعة التطورات في ليبيا ينبع من إيمانها الراسخ بأن أمنها مُرتبطٌ بشكل وثيق بأمن جارتها الشقيقة، فالاستقرار في ليبيا، خاصةً على حدودها الجنوبية الشرقية، يُشكل ركيزة أساسية لنجاح جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الجزائر منذ فجر تسعينيات القرن الماضي، وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج مُلموسة في الحد من ظاهرة الإرهاب، لولا تفجر الأزمة الليبية عام 2011 والتي ألقت بظلالها على المنطقة برمتها[4].

---

[1] Thieux Laurence, previous reference, p 11.

[2] Lotfi Sour**, previous reference**, p 150.

[3] عبد القادر نهاري ومحمد أمين بن شرّاد، **موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة: قراءة نقدية بين الثبات على المبادئ ومسايرة مقتضيات الأحداث**، مجلة أبحاث، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 78-79.

[4] محمد السبيطلي، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية**، دراسات، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2017، ص 13.

تميزت المقاربة الجزائرية للأزمة الليبية بتجسيدها الواضح لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، التي ظلت وفية لها منذ الاستقلال، وتتمثل هذه المبادئ في:

* رفض التدخل الخارجي في شؤون الدول التي تعاني من الصراعات أو الأزمات.

* التأكيد على حل الأزمات سلميًا من خلال الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف.

شكلت هذه المبادئ الركيزة الأساسية للمقاربة الجزائرية لحلّ الأزمة الليبية، فالجزائر سعت منذ اندلا ع الأزمة إلى إيجاد حلّ سلمي يمنع انزلاق ليبيا في متاهات الصراعات والفوضى الأمنية، وبالتالي تجنب التدخل الخارجي الذي لن يزيد الأزمة إلا تعقيدًا.

وقد شاركت الجزائر مع الاتحاد الأفريقي في جهود حلّ الأزمة، حيث دعمت "خارطة الطريق" التي اقترحها الاتحاد لوقف إطلاق النار، واعتبرتها خطوة أساسية نحو الحلّ السلمي.

ولم تقتصر جهود الجزائر على الدعم الدبلوماسي، بل بادرت إلى تنظيم العديد من الاجتماعات واللقاءات بين مختلف الأطراف الليبية المتصارعة، بهدف تقريب وجهات النظر وتحقيق توافق يضمن مصلحة الشعب الليبي.

فالدبلوماسية الجزائرية تتميز بدعوتها الدائمة الى "التحرك الجماعي" و"أسلوب التعاون الدولي" في حلّ الأزمات، رافضةً أيّ شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول[1].

وفي هذا الإطار، عملت على تعديل اتفاق "الصخيرات" الذي تم توقيعه بين الأطراف الليبية الرئيسية في 17 ديسمبر 2015، ليتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية[2]، وقد أثمر هذا الجهد عن اتفاق سياسي جديد أدى إلى تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة فايز السراج.

منذ ذلك الحين، ظلت الجزائر داعمةً بقوة للمساعي الأممية الرامية إلى حل الأزمة الليبية، بما في ذلك دعمها لحكومة الوفاق الوطني، والتي تعتبرها المسار الأمثل لإنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار في ليبيا[3].

وتسعى الجزائر، انطلاقا من رؤيتها السياسية الثاقبة، إلى اشراك جميع الأطراف الليبية الفاعلة في

[1] إبراهيم حادي، **الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الامن الوطني الجزائري**، مجلة المعيار، المجلد 9، العدد 4، 2018، ص 61-62.

[2] محمد أمين ديداوي، **مرجع سابق**، ص 47

[3] Ferhat Polat, **"Algeria's Role in Libya,"** TRT World Research Centre, 24 April 2020, https://researchcentre.trtworld.com/wp-content/uploads/2020/11/Algeria_Role_in_Libya , p 3.

الحوار السياسي الجاري، لتشكيل حكومة وحدة وطنية ودمج أنصار النظام السياسي السابق في مسار الحوار، انطلاقًا من إيمان الجزائر الراسخ بضرورة تحقيق مصالحة وطنية شاملة تضم جميع الأطياف الليبية. كما تقترح الجزائر لمعالجة معضلة الانقسام العسكري، إنشاء مجلس عسكري أعلى لتوحيد الجيش الليبي تحت قيادة واحدة، ويضم في عضويته ممثلين عن الأطراف الليبية المتصارعة الثلاثة، بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئات الليبية المنبثقة عن اتفاق الصخيرات، وهذا ما يؤكد موقف الجزائر الداعم للمؤسسات الليبية الشرعية، مثل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني والمجلس الأعلى للدولة.

يُشدد المقترح على ضرورة تشكيل حكومة واحدة موحدة تمثل كافة الأطياف الليبية، مع رفض أي حكومات موازية مثل حكومة الإنقاذ أو حكومة شرق ليبيا، كما يؤكد المقترح على رفض أي شكل من أشكال التدخل العسكري الخارجي، لما له من آثار سلبية على تعقيد الوضع السياسي والأمني في البلاد.

تُواصل الجزائر جهودها الحثيثة لحل الأزمة الليبية، مُعتمدة على مبدأ الدبلوماسية المحايدة لبناء جسور التواصل بين مختلف الأطراف الليبية، وتحقيق مصالحة شاملة، وتجلى هذا من خلال التوصل إلى اتفاق مع مختلف الأطراف الليبية واستقبال كافة الفاعلين في الأزمة على أرضها، بعيدًا عن أي انحياز أو دعم لأي طرف على حساب الآخر والعمل مع جميع الأطراف الليبية على مسافة واحدة.

وقد نجحت الجزائر في عقد لقاءات مع جميع الأطراف الليبية، وقد شملت قوى الشرق الليبي، حيث استقبلت الجزائر لأول مرة منذ اندلاع الأزمة المشير خليفة حفتر في 18 ديسمبر 2016، كما سبق ذلك استقبالها رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح وعدد من أعضاء المجلس في 26 نوفمبر 2016، كما توصلت إلى اتفاق مع زعماء القبائل ومسؤولين ليبيين سابقين، بهدف إيجاد حل يرضي جميع الأطراف.

لم تقتصر جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية على الصعيد الداخلي، بل امتدت لتشمل المستوى الدولي والإقليمي أيضًا، حيث سعت جاهدة لاحتضان مؤتمرات ولقاءات مع الدول المجاورة لليبيا، سعيًا منها لجمع شمل الفرقاء الليبيين وإيجاد حل سلميّ للأزمة، وتضمنت هذه الجهود دعوة وزراء خارجية الدول المجاورة للاجتماع في إطار حركة عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر، للتشاور حول الانقسام الحكومي الحاصل في ليبيا وتصاعد العمليات العسكرية على أراضيها.

كما شاركت الجزائر، إلى جانب مصر في مؤتمر تونس المنعقد في 19 فبراير 2017، حيث توصلت دول الجوار الليبي، إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية، مع رفض أي شكل من أشكال التدخل العسكري في الشأن الداخلي الليبي، كما أكدت الدول على أهمية إشراك جميع الأطراف في الحوار الوطني والسعي لتحقيق المصالحة العامة بين جميع الأطراف المتنازعة[1].

على الرغم من حرص الجزائر على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، إلا أنها عززت تعاونها العسكري مع جيرانها، ليبيا وتونس على وجه الخصوص، وتضمن هذا التعاون تقديم تدريبات إضافية لقوات الأمن في البلدين، وتنظيم دوريات مشتركة على الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

ومع ذلك، واجه التعاون الأمني تحديات جراء الوضع الداخلي المضطرب في البلاد، وبالرغم من أن الجزائر تفضل الوساطة والسعي إلى حلول سياسية في ليبيا، فإن إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل لم تُستبعد بالكامل إذا أدى تدهور الوضع الأمني في ليبيا إلى تداعيات تتجاوز حدودها لتشمل تونس والجزائر[2].

ابتداءً من يناير 2019، اتخذت الجزائر موقفًا متحفظًا حيال الأزمة الليبية، وهو ما تزامن مع الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد آنذاك، وقد سمح ذلك للجنرال خليفة حفتر بشن هجوم عسكري في جنوب ليبيا.

ومع تولي الرئيس عبد المجيد تبون منصبه في 2019، اتخذت الحكومة الجزائرية الجديدة خطوات تدل على اهتمامها المتزايد بالأزمة الليبية[3].

وتجلى ذلك بوضوح في خطاب الرئيس تبون في 19 ديسمبر 2019، حيث أكد: " إن الجزائر تعدّ أول وأكبر المعنيين باستقرار ليبيا.... ونرفضُ بشكل قاطع أيّ محاولة لإبعاد الجزائر عن الحلول المقترحة للأزمة الليبية."

[1] محمد أمين ديداوي، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] Thieux Laurence, previous reference, p 11.

[3] Ferhat Polat, **previous reference** , p 3.

فالجزائر تمتلك من الثقل الاستراتيجي والسياسي ما يؤهلها لتكون الدولة المحورية بامتياز في المنطقة المغاربية، ومن أبرز التداعيات الإيجابية لدخول الجزائر في مسار تسوية الأزمة الليبية، تلقيها دعوة رسمية لحضور مؤتمر برلين الذي عقد في 6 يناير 2020، لبحث سبل حل الأزمة الليبية[1].

توصل المؤتمر الى بيان من 55 نقطة تضمن دعوات حاسمة لوقف دائم لإطلاق النار، وتفكيك المليشيات المسلحة وتطبيق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا، واستئناف العملية السياسية تحث إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ومع ذلك، لا تزال التوقعات منخفضة لدى كثير من الليبيين حول إمكانية تحقيق سلام دائم على أرض الواقع في المستقبل القريب، ففي أعقاب المؤتمر مباشرة، شنت مليشيات خليفة حفتر هجوماً جديداً على العاصمة طرابلس[2].

وهذا ما يدفعنا الى التساؤل: هل هناك فوائد حقيقية لهذه الاجتماعات في ظل استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار؟

وفي سياق متصل، أطلقت الرئاسة الجزائرية تصريحات بخصوص التطورات في ليبيا، معتبرة أن طرابلس "خطّا أحمر لا ينبغي تجاوزه"، في إشارة إلى الهجوم المتعثر الذي يقوده حفتر على طرابلس، بدعم من مرتزقة متعددة الجنسيات[3].

وأوضح الرئيس تبون لاحقا في مقابلة تلفزيونية أن فشل طرابلس سيؤدي إلى سيناريو مشابه لسوريا، مما سيحول ليبيا إلى دولة فاشلة مثل الصومال، وستؤدي حالة الدولة الفاشلة إلى اشعال حرب أهلية قبلية، وكل حرب غير مسيطر عليها ستترك آثاراً مدمرة على حدودنا.

يرى الرئيس أن "الجزائر تسعى جاهدة لجعل الليبيين يستفيدون من تجربتها المريرة للمأساة والتقسيم وسفك الدماء"، مُشدّداً على أن "لا حلّ للأزمة الليبية إلا من خلال الحوار والتوافق بين جميع الأطراف".

من جانبه، دعا "صبري بوقادوم" وزير الخارجية الجزائري، الإخوة في ليبيا إلى الحوار كسبيل وحيد

---

[1] بوشوشة سارة ومدوني علي، **مرجع سابق**، ص 1697.

[2] Ferhat Polat,” **previous reference**, p 4.

[3] عباس ميموني، **"طرابلس خط أحمر"..هل حددت الجزائر سقف حيادها بالأزمة الليبية؟ (تقرير)**، 2020.01.10، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

لحل سياسي للأزمة، مع احترام تام لإرادة الشعب الليبي[1].

وقد شهدت الجزائر أيضا زيارات مكثفة لرؤساء دول ووزراء خارجية دول أوروبية وعربية، بالإضافة إلى تركيا، لبحث سبل حل الأزمة الليبية، ونذكر من بين هذه الزيارات، زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، الذي تلقى دعوة من نظيره الجزائري "عبد المجيد تبون"، حيث ناقشا النزاع في ليبيا وسبل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

برزت زيارة الرئيس أردوغان للجزائر كدليل على التقارب الجزائري–التركي في دعم حكومة فائز السراج، ومواجهة تقدم قوات خليفة حفتر نحو طرابلس.

لكن زيارة "صبري بوقادوم" وزير الخارجية الجزائري إلى بنغازي في مطلع فبراير، واجتماعه مع حفتر نفسه أثارت دهشة الكثيرين، واعتبرت هذه الزيارة مؤشرا على نية الجزائر الابتعاد عن سياسة تركيا الداعمة لحكومة الوفاق الوطني، واتباع سياسة أكثر حيادا تجاه الأطراف الليبية المتنازعة.

ويبدو أن الجزائر ترى في قوات حفتر مزيجًا من الميليشيات، والمرتزقة، والجماعات المتطرفة، بما في ذلك الجماعات السلفية المدخلية، وتُشكل هذه الأخيرة ركيزة أساسية لقوات حفتر، وفي حال اكتسبت هذه الأيديولوجية السلفية نفوذاً أكبر في ليبيا، قد يُهدد ذلك الاستقرار الداخلي في الجزائر، التي تُعاني أصلاً من انتشار الحركات السلفية.

ويتجلى هذا القلق من خلال ازدياد أعداد الجزائريين المتابعين للشيخ السعودي "ربيع المدخلي"، زعيم التيار السلفي المدخلي، ومن المرجح أن يشعر السلفيون الجزائريون بالتشجيع من نظرائهم في ليبيا، ممّا قد يدفعهم إلى التجرؤ على الترويج لأفكارهم المتشددة بشكل علني، ممّا يُهدد الاستقرار الاجتماعي في الجزائر.

وعليه، تُدرك السلطات الجزائرية خطورة هذا التطور، وتُؤمن بأنّه لا يُساهم في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، بل قد يُفاقم من حدة التوترات في المنطقة[2].

وفي 23 يناير 2020 عقدت الجزائر اجتماعًا هامًا ضمّ وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا كالجزائر، مصر، تونس، تشاد، مالي، النيجر، السودان، لتأسيس آلية تنسيق وتشاور بين هذه الدول

[1] Lotfi Sour**, previous reference**, p 152.
[2] Ferhat Polat, **previous reference**, pp 4-5.

والجهات الدولية الفاعلة لدعم جهود الليبيين في إعادة إحياء العملية السياسية لحل الأزمة وذلك من خلال حوار شامل يجمع كافة الأطراف الليبية.

تواجه الجزائر تعقيدات إضافية في مساعيها الدبلوماسية بسبب تضارب مصالحها مع مصالح بعض الأطراف الدولية الفاعلة في الملف الليبي، مثل فرنسا، وروسيا، والإمارات، وتركيا، وعلى الرغم من ذلك، تُظهر الجزائر انحيازًا واضحًا نحو الحلول السلمية، من خلال مشاركتها النشطة في المؤتمرات الدولية حول الأزمة الليبية، مثل مؤتمر برلين، ومن استضافتها لاجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة، ناهيك عن لقاءات الرئيس الجزائري مع نظيريه المصري "عبد الفتاح السيسي" والتونسي "قيس سعيد" في فبراير 2020، والتي تمحورت حول بحث سبل حل النزاع الليبي.

ومع ذلك، تواجه "خريطة الجزائر" تحديات جسيمة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، حيثُ أنّ دور الجزائر في هذا النزاع يُواجه تضاربًا مع ومصالح الأطراف المتحاربة داخل ليبيا وأجندات القوى الخارجية، وتُعدّ مهمة التوفيق بين هذه المصالح المتنافسة صعبةً للغاية، خاصةً في ظلّ لعبة "غير الصفرية"* التي تدور بين الجزائر والحكومة الليبية أو الفصائل غير الحكومية (بما في ذلك القوات الوكيلة المتحالفة مع أطراف معينة).

ويتجلى تعقيد الوضع بوضوح من خلال رفض كل من الولايات المتحدة والإمارات ومصر تعيين الدبلوماسي الجزائري "رمطان لعمامرة" مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى ليبيا، بعد استقالة الموفد اللبناني "غسان سلامة" في مارس 2020.

يمكننا القول إن هذا الرفض قد يعكس مخاوف هذه الدول من أن الجزائر قد لا تُمثل مصالحها بشكل كافٍ في مسار السلام الليبي.

أما "جلال حرشاوي"، المحلل الليبي في معهد "كلينغينديل الهولندي"، فيقول أن دبلوماسية الجزائر لم تُختبر بعد بشكل حقيقي في أزمة جيوسياسية معقدة ومتعددة الأطراف مثل الأزمة الليبية الحالية.

أضاف "حرشاوي" إلى أن الجزائر واجهت في الماضي مواقف صعبة مثل الأزمة في مالي، لكنها لم تتعامل بعد مع متاهة تتداخل فيها دول عديدة على جانبي الصراع.

كما يُقر بمصداقية الجزائر القوية في المجال الدبلوماسي، لكنه يُشكك في قدرتها على فرض

نفسها كوسيط ناجح في فوضى ليبيا الحالية.

ورغم ذلك، تتجه الجزائر إلى تعزيز التعاون مع دول المغرب العربي بشكل فعال في مسار الحل، وربما تلجأ إلى المظلة الأفريقية للتصدي للتحولات الدولية الناجمة عن التصاعد المتزايد بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الأزمة الليبية[1].

في 13 يونيو 2020، استقبلت الجزائر "عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب الليبي في طبرق، وأكدت خلال هذا الاستقبال موقفها الثابت الداعي إلى الحوار بين الأطراف الليبية الشقيقة، كونه السبيل الوحيد لبلوغ حلّ سياسي يُفضي إلى ضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية[2].

وتسعى الجزائر من خلال هذه الجهود إلى جمع أطراف النزاع في ليبيا على طاولة الحوار، بهدف وقف الاقتتال والتوصل إلى حل سياسي يحقق مجموعة من الأهداف، منها:

* اجراء حوار ليبي شامل يفضي إلى توافق بين مختلف الأطراف الليبية على خريطة طريق واضحة تُنهي الأزمة، وبالتالي يُسحب ذرائع التدخل الخارجي في ليبيا.

* بناء مؤسسات الدولة الليبية لمنع انتشار الجماعات المسلحة وفكرها المتطرف، خاصةً عبر الحدود مع الجزائر أو دول الساحل، مما يُشكل تهديدًا لأمنها واستقرارها.

* إقامة سلطة مركزية قوية تفرض سيطرتها الحصرية على حيازة واستخدام الأسلحة وتعمل على منع تدفقها إلى الجزائر من خلال التعاون على تأمين الحدود المشتركة.

* إعادة فتح الحدود البرية مع ليبيا، ولو بشكل جزئي، لفك الحصار عن سكان جنوب الجزائر، واستئناف التبادلات التجارية، لتجنب تفاقم الأوضاع الاجتماعية

* تخفيف الضغط على الجيش المنتشر على الحدود مع ليبيا، والذي يعيش أقصى درجات التأهب لمواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة، خاصةً مع الدول المتوترة مثل ليبيا ومالي وتونس[3].

وفي 30 أغسطس 2021، عزّزت الجزائر مستوى التنسيق والتشاور في اجتماع عقد في الجزائر وضم

---

* تُستخدم عبارة **"اللعبة غير الصفرية"** للإشارة إلى الوضع الذي يمكن أن تستفيد فيه جميع الأطراف المعنية إذا تم التوصل إلى حلول وسطية، ولكن في هذا السياق، يكون التوفيق بين هذه المصالح المختلفة تحديًا كبيرًا بالنسبة للجزائر.

[1] Lotfi Sour**, previous reference**, p 153 – 154.

[2] نوال بومليك، **البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 667.

[3] عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص 235

وزراء خارجية دول الجوار الليبي (مصر، النيجر، السودان، تونس وتشاد) في مسعى جاد لإيجاد حل للأزمة الليبية.

كما ضمّ الاجتماع الأمين العام لجامعة الدول العربية والمبعوث الأممي الى ليبيا، بالإضافة الى وزير خارجية جمهورية الكونغو ممثلًا عن الاتحاد الإفريقي، وأسفر الاجتماع عن التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الأزمة وتحقيق مصالحة وطنية شاملة.

تُكثّف الجزائر جهودها لحل الأزمة على المستويين الداخلي والخارجي، وتتّخذ من مبدأ الوساطة السياسية نهجًا لها، وتسعى إلى إرساء مصالحة وطنية شاملة، مستفيدة من تجربتها الناجحة في المصالحة الوطنية التي جسدها قانون الوئام المدني[1].

ويُؤكّد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على قدرة بلاده على لعب دور حاسم في إحلال السلام بليبيا، مشيرًا إلى أنّ الجزائر "وسيط صادق وموثوق" يتمتع بدعم واسع من مختلف الأطراف الليبية، ويُضيف تبون أنّ "منح الجزائر ولاية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سيُساهم في تسريع عملية السلام، نظرًا لقبول جميع القبائل الليبية بها كوسيطٍ محايد.

وشدد الرئيس الجزائري في مقابلة مع وكالة الأنباء المحلية على ضرورة التزام جميع الدول، بما في ذلك الدول القوية، بخطة ونهج الجزائر لحل الأزمة الليبية، مؤكداً أن "الحل العسكري لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة للشعب الليبي"[2].

بفضل الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها الجزائر على الساحة الدولية، عززت مكانتها كوسيط موثوق في حل الصراعات الإقليمية، ويتضمن سجل الجزائر الحافل بالإنجازات في هذا المجال ما يلي:

* الوساطة بين العراق وإيران عام 1975.
* الدور المحوري في إنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1980.
* التدخل لحل أزمة الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988.
* الوساطة بين إريتريا وإثيوبيا عام 2000.

[1] محمد أمين ديداوي، **مرجع سابق**، ص 48.

[2] Lotfi Sour**, previous reference**, p 152.

* الوساطة لحل النزاع بين القبائل في مالي عام 2012[1].

وتؤكد هذه الأمثلة على التزام الجزائر الراسخ بحل النزاعات سلميا، إيمانًا منها بأنّ الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار.

صرّح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون"، خلال لقائه مع الصحفيين في 24 فبراير 2023، على فشل كل الطرق القديمة التي تم تجربتها لحل الأزمة الليبية، وشدد تبون على صحة المقاربة الجزائرية التي تسعى إلى حل ليبي–ليبي من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة يختار فيها الشعب الليبي ممثليه.

كما جدد الرئيس موقف بلاده الداعم لليبيا، مؤكداً على استمرار دعم الجزائر للحوار والمصالحة بين مختلف الأطراف الليبية، ومساهمتها في إقناع الجميع بالمشاركة في الانتخابات كطريق وحيد لإنهاء الأزمة وتحقيق الاستقرار في البلاد[2].

في 24 سبتمبر 2023، استقبل السيد "إبراهيم بوغالي"، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، بمقر المجلس الشعبي الوطني، السيدة "حورية خليفة الطرمان"، وزيرة الدولة لشؤون المرأة بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، والوفد المرافق لها، بحضور السيدة "كوثر كريكو"، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالإضافة الى السيد "هجيره عباس"، نائب رئيس المجلس، والسيد "رابح بوثلجة"، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، إلى جانب عدد من النواب.

أكد بيان المجلس الشعبي الوطني أن "بوغالي" جدد في مستهل اللقاء تعازيه للشعب الليبي الشقيق على ما أصابه جراء كارثة السيول الأخيرة، وأعرب عن تضامن الجزائر المطلق معه في هذه المحنة. فيما يخص الأزمة الليبية، أكد رئيس المجلس موقف الجزائر الرافض لأي تدخل في الشأن الداخلي الليبي، مجدداً الدعوة إلى حلها وفقاً للشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، وأوضح أن الجزائر ترحب بكل المبادرات التي تدعم مسار الانتخابات، وتوحيد الشعب الليبي، وتوحيد مؤسساته الرسمية مع احترام سيادة البلاد وسلامته الترابية.

من جهتها، أشادت "الطرمان" بمستوى العلاقات الثنائية وبمواقف الجزائر الداعمة لليبيا في كل الظروف، معبرة عن امتنانها لتضامن الجزائر مع الشعب الليبي في محنته، وأكدت حرص بلادها على

[1] محمد أمين ديداوي، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] عبد الرحمن أميني، **تبون: كل الطرق المجربة في ليبيا فشلت.. والمقاربة الجزائرية هي الحل**، بوابة الوسط، 25 فبراير 2023، على الرابط https://alwasat.ly/news/libya/390204.

تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون المشترك في شتى المجالات[1].

في 27 نوفمبر 2023، اجتمع وزير الخارجية الجزائري، "أحمد عطاف" بالجزائر، مع رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "عبد الله باتيلي"، لمناقشة آخر التطورات في الأزمة الليبية.

أكد الوزير "عطاف" على موقف الجزائر الثابت الداعم لسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وشدد على أن التدخلات الخارجية في الشأن الليبي هي جوهر الأزمة ولب الصراع، وأن الجزائر ترفضها رفضا قاطعا وتدعو إلى إنهاء جميع أشكالها.

كما أوضح أن الأزمة الليبية ما كانت لتندلع ولا لتستمر لولا التدخل العسكري الأجنبي الذي غذى الانقسام بين الليبيين وعقد مساعي حل النزاع.

وأشار إلى ضرورة التوازي بين مسارين أساسيين لحل الأزمة الليبية بشكل نهائي مسار الانتخابات ومسار المصالحة الوطنية.

من جانبه، أكد "باتيلي" على حاجة الأمم المتحدة إلى خبرة الجزائر لمساعدة الليبيين على الخروج من الأزمة، وشدد على أهمية إجراء انتخابات في ليبيا لإقامة مؤسسات ذات شرعية، كما أعرب عن عمق قلقه ازاء الانقسام السياسي الحالي في ليبيا، محذرا من انعكاساته السلبية على مسار السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها[2].

تواجه الجزائر، كبلد جار لليبيا، تحديات أمنية جسيمة نتيجةً للأزمة المستمرة في هذا البلد منذ عام 2011، وتشمل هذه التحديات انتشار الجماعات المسلحة، الهجرة غير الشرعية، اتجار الأسلحة، التوتر على الحدود.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تبذل الجزائر جهودًا حثيثة للحفاظ على أمنها واستقرارها، وتتمثل هذه الجهود في المساعي الدبلوماسية للمساعدة في حل الأزمة الليبية، وذلك من خلال التوسط بين الأطراف الليبية المتنازعة وتسهيل الحوار بينها، بالإضافة الى التعاون مع الدول المجاورة، وتعزيز الأمن الحدودي.

[1] **الجزائر ترفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول**، جريدة المشوار السياسي، 25 /2023/09، على الرابط https://alseyassi-dz.com/.

[2] **الجزائر تؤكد دعمها لجهود إنهاء الأزمة الليبية**، وكالة الأنباء الجزائرية، 23 نوفمبر 2023، على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/.

تُجسّد جهود الجزائر حرصها الشديد على إيجاد حل للأزمة الليبية، ليس فقط لما تُشكّله من تهديد مباشر لأمنها واستقرارها، بل أيضًا إيمانًا منها بأن استقرار ليبيا يُساهم في استقرار المنطقة بأسرها، ويفتح آفاقًا واسعة للتعاون والتبادل التجاري والتنمية المشتركة.

مع ذلك، تواجه هذه الجهود مجموعة من التحديات التي قد تكون عائقًا أمام الدور الجزائري، منها استمرار الخلافات بين الأطراف الليبية، مما يُعيق التوصل إلى حلولٍ توافقية، ووجود مليشيات مسلحة تسيطر على مناطق واسعة من البلاد، بالإضافة الى التدخلات الخارجية التي تؤجج الصراع وتعيق الحلول السياسية.

ولذلك يعتمد نجاح مبادرة الجزائر على التزام جميع الأطراف الليبية بالحوار والتفاوض بحسن نية، كما يتطلب النجاح أيضًا دعمًا دوليًا قويًا.

المطلب الثاني: التطبيع الإسرائيلي – المغربي: تهديد جديد للأمن الوطني الجزائري

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً في مسار العلاقات المغربية الإسرائيلية، حيث انضمت المملكة المغربية إلى قائمة الدول العربية التي أقدمت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، مما أحدث تحولا تاريخيا حمل في طياته تداعيات عميقة، ألقت بظلالها على العلاقات المغربية الجزائرية، حيث اعتبرت الجزائر هذا التقارب تهديداً مباشراً لمصالحها وأمنها الوطني، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين البلدين الجارين.

أ/ التوتر المتصاعد بين الجزائر والمغرب:

لطالما اتسمت منطقة المغرب العربي بِحالة من التوتر شبه الدائم وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ويعود ذلك بشكل كبير إلى الخوف المتبادل بين الجزائر والمغرب، الذي تعود جذوره إلى حقبة ما قبل الاستقلال، وقد ازدادت هذه الخلافات بعد الاستقلال، بسبب تبنى المغرب فكرة أن أجزاء من غرب الجزائر، مثل بشار وتندوف، تُعد امتدادًا لسيادته، واستند المغرب في ذلك إلى حجج تاريخية، بينما تمسكت الجزائر بمبدأ احترام وحدة وسلامة أراضيها الموروثة عن الاستعمار ورفضت أي مساس بسيادتها.

كما دخلت قضية الصحراء الغربية كعامل إضافي لزعزعة استقرار منطقة المغرب العربي، لا سيما

مع دعم الجزائر القوي لحق تقرير المصير للشعب الصحراوي مقابل تمسك المغرب بسيادته على الإقليم. وفي هذا السياق، يمكننا العودة إلى تصورات أنصار النظرية الواقعية الجديدة في مجال الأمن، إذ يعتبر رواد هذه النظرية أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته، مما يجعل الأمن القومي الهدف الأسمى للدول.

وبالتالي، قد تُفسر جهود الجزائر لتأمين نفسها على أنها تهديد للمغرب، مما يدفع المغرب للرد، وهذا ما يُعرف "بمعضلة الأمن"، ففي ظلّ انعدام الثقة المتبادلة، قد تتكرّر دوامة من الأفعال وردود الأفعال، ممّا يُؤدّي إلى تفاقم مخاوف كلا الطرفين[1].

ترى المغرب في قيام دولة صحراوية مستقلة ذات سيادة كاملة تهديدًا مباشرًا لأمنها الاقتصادي والاستراتيجي، كما أنه سيعزز من نفوذ الجزائر في المنطقة، لذلك تسعى المغرب جاهدة للحفاظ على سيطرتها على الصحراء الغربية[2].

وطالما أن نزاع الصحراء الغربية مستمر، فإن التوتر بين البلدين سيثير تساؤلات حول من لديه المزيد القوة والنفوذ في المنطقة[3].

كما شهدت العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب مؤخراً توترات متزايدة، تجلت في اختلاف الرؤى حول العديد من القضايا الإقليمية، أبرزها الأزمة الليبية، حيث تبنت الجزائر موقفاً حازماً برفض أي تدخل أجنبي، مبرزة التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النقيض من ذلك، دعم المغرب التدخل في الشأن الليبي، كما ظهرت خلافات حول آليات تأمين الحدود المشتركة ومواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[4].

وقد دخلت التوترات منعطفا جديداً في ديسمبر 2020، عقب إعلان المغرب تطبيع علاقاته

---

[1] فاطمة الزهراء بوسكران وعبد الصادق أسماء، **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 01، العدد 02، 2022، ص 76-77.

[2] ناصر بوعلام، **التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر (2001-2022)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات دولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2022، ص 143.

[3] Nasira Salah, **The Impact Of Regional Crises On the Algerian National Security**, Memoire Containing a Master's degree in the Maghreb Studies Requirements, Université of Moulay Tahar Saida, Faculty of Law and Politicel Science, 2016, P 41.

[4] بشير بودلال، **البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الإقليمية والدولية**، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 158.

مع إسرائيل، في خطوة مثيرة للجدل قوبلت باعتراف أمريكي بسيادة المملكة على الصحراء الغربية[1].

أثار قرار المغرب تطبيع علاقاته مع إسرائيل، والذي جاء بعد تهديدات إسرائيلية مباشرة للجزائر، غضبًا شديدًا في الجزائر، وعبر رئيس الوزراء الجزائري السابق "عبد العزيز جراد" عن استياء بلاده الشديد من قرار المغرب تطبيع علاقاته مع إسرائيل، مؤكدًا أن هذا الإجراء يستهدف استقرار الجزائر ويعد جزءًا من مخطط أوسع لوصول النفوذ الصهيوني إلى المنطقة، ودعا جراد كافة القوى السياسية والنخب إلى التكاتف والعمل على حماية الجزائر من هذه المخاطر[2].

نتيجة لهذا الموقف، عمدت الجزائر إلى عزل المغرب دبلوماسياً، ووجهت إليه سلسلة من الاتهامات الجسيمة، بدءاً من اتهامه باستخدام برنامج بيغاسوس للتجسس على شخصيات جزائرية، وصولاً إلى اتهامه بدعم جماعات مسلحة معارضة للجزائر، كما ألقت الجزائر باللوم على المغرب في حرائق الغابات التي شهدتها، دون تقديم أدلة ملموسة.

وقد تجلى عمق الخلاف بوضوح عندما قررت الجزائر عدم تجديد عقد خط أنابيب الغاز الذي يمر عبر الأراضي المغربية، بالإضافة إلى إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات المغربية، مما أثر بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[3].

وسيؤدي قرار الجزائر بوقف ضخ الغاز عبر المغرب إلى عواقب وخيمة على النظام الكهربائي المغربي، خاصة وأن الغاز الجزائري كان يوفر حوالي 700 مليون متر مكعب سنويًا لمحطات الطاقة الحرارية في شمال البلاد[4].

في ضوء التطورات الأخيرة، قد تشهد الفترة المقبلة تصاعدًا في حجم التوترات التي تشهدها العلاقات بين الجزائر والمغرب، كونهما القوتين الإقليميتين البارزتين في المنطقة المغاربية، واللاعبين الأساسيين في تحديد مآلات ومصير المنطقة ككل، وقد ينعكس هذا الوضع بشكل خاص على مشروع

[1] إلهام رشيدي، **العلاقات المغربية الجزائرية: سجال عبر التاريخ**، 03 ماي 2022، على الرابط https://carnegieendowment.org/sada/87056

[2] فاطمة الزهراء بوسكران وعبد الصادق أسماء، **مرجع سابق**، ص 76-77.

[3] إلهام رشيدي، **مرجع سابق**، على الرابط https://carnegieendowment.org/sada/87056

[4] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص 857.

التكتل المغاربي، الذي يبدو تحقيقه أكثر صعوبة في ظل التحولات الراهنة التي تعيق إيجاد حلول ناجعة للقضايا الحساسة التي تهم المنطقة، وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية[1].

ب/ التحالف المغربي الإسرائيلي وتهديده للأمن الوطني الجزائري:

من خلال تتبع تحركات إسرائيل، يتضح لنا أنها تبني نهجاً يقوم على استغلال الخلافات الداخلية كأداة لتحقيق أهدافها التوسعية، فبالتركيز على تغذية النزاعات بين مختلف المكونات المجتمعية، تسعى إسرائيل إلى إضعاف الدول العربية من الداخل، والجزائر ليست استثناءً من هذه القاعدة.

تواجه الجزائر تحديات أمنية متزايدة نتيجة للاستغلال الإسرائيلي والمغربي للقضية الأمازيغية لتأجيج التوترات العرقية في الجزائر واستخدامها كأداة للضغط والابتزاز، ويعتبر المغرب قضية الأمازيغ ورقة رابحة في صراعه مع الجزائر، وهو ما أعلنه بشكل صريح سفير الرباط لدى الأمم المتحدة عن دعم المغرب لحركة 'الماك' الانفصالية.

شهدت منطقة القبائل اضطرابات متكررة بسبب المطالب الهوياتية، كان أبرزها "الربيع الأمازيغي" الذي مهد لظهور حركة "الماك"، التي تدعو إلى انفصال القبائل، وقد لجأت هذه الحركة إلى أساليب عنيفة، مثل التفجيرات، لتضخيم الأزمة وتبرير تدخل قوى خارجية في الشأن الجزائري، وتشير التحقيقات إلى أن عناصر من هذه الحركة تلقوا تدريبات عسكرية في الخارج بدعم من دول أجنبية، من بينها فرنسا وإسرائيل[2].

تولي "إسرائيل" اهتماماً كبيراً بالجزائر، كما فعلت من قبل مع العراق وسوريا، ويتمثل مسعى "إسرائيل" في محورين رئيسيين: الأول هو محاولة استنزاف الجزائر من خلال تصعيد التوترات مع المغرب، والتي قد تتطور إلى مواجهات عسكرية، بالإضافة إلى استغلال التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والجنوب لزعزعة الاستقرار الداخلي، أما المحور الثاني فيتعلق بمحاولات اختراق النظام السياسي الجزائري، خاصة الجيش والأجهزة الأمنية.

[1] ناصر بوعلام، **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 42.
[2] فاطمة الزهراء بوسكران وعبد الصادق أسماء، **مرجع سابق**، ص 77.

في إطار سعيها لتعزيز أمنها الوطني وحماية حدودها، أعلنت الجزائر عن عزمها على بناء قاعدة عسكرية على حدودها مع المغرب، يأتي هذا القرار ردًا على الخطوات التي اتخذتها المملكة المغربية والتي تشمل بناء قاعدة عسكرية على مقربة من الحدود الجزائرية، والتي يتم تشغيلها بالتعاون مع خبراء عسكريين وأمنيين أجانب.

نظراً لطبيعة العلاقات المعقدة بين القصر في المغرب و"إسرائيل"، فإن التقديرات الاستخباراتية الجزائرية ترى أن التحرك المغربي الأخير قد يكون مدعومًا من قبل "إسرائيل"، وتأتي هذه التحذيرات في ظل تزامن هذا التحرك مع زيارة رسمية لوزير الخارجية الإسرائيلي للرباط، والتي لم تكن مجرد صدفة، بل توقيت مدروس ومخطط له مسبقاً، وخلال هذه الزيارة، أعلن الكيان الإسرائيلي دعمه للمغرب في قضية الصحراء الغربية (البوليساريو) وأكد على الدعم الأميركي كذلك، مما يشكل تهديدًا جديًا للأمن الوطني الجزائري.

في السياق ذاته، جاء تصريح أحد أعضاء الكنيست قائلاً: "**لو تجرأ تبون على المغرب، فسوف يصبح حسابه مع إسرائيل... وإسرائيل لا تمزح**"[1].

أقدمت إسرائيل، في ظل التوترات المتصاعدة بين المغرب والجزائر، على إبرام شراكات أمنية وعسكرية واستخباراتية عميقة مع المغرب، وتشير تصريحات إسرائيلية إلى رغبتها في استخدام المغرب كقاعدة انطلاق لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية ومواجهة النفوذ الإيراني المتنامي.

لدى إسرائيل مصلحة مباشرة في تأجيج الخلافات بين المغرب والجزائر، بهدف تعزيز وجودها في شمال إفريقيا والمغرب العربي، وتحقيق مكاسب من خلال بيع المزيد من الأسلحة والبرامج الاستخباراتية والمعدات.

وقد اعتبر "صالح قوجيل"، رئيس مجلس الأمة الجزائري، أن زيارة "بيني غانتس" للمغرب تحمل في طياتها تهديدًا أمنيًا مباشرًا للجزائر، مشيرًا إلى أن البعد العسكري لهذه الزيارة يجعلها تتجاوز العلاقات الثنائية بين المغرب والكيان الصهيوني، لتصبح جزءًا من استراتيجية إسرائيلية أوسع نطاقًا تستهدف

[1] محمود الشربيني، **التّهديدات الإسرائيليّة للجزائر من الأراضي المغربيّة وصراع المحاور**، 8 أيلول 2021، على الرابط https://www.almayadeen.net/articles/article/.

المنطقة.

موضحاً أنه لو كانت الزيارة من قبل وزير سياحة أو اقتصاد من الكيان الصهيوني، لكان يمكن تفسيرها في سياق العلاقات السابقة بين المغرب وإسرائيل، حتى وإن كانت غير معلنة، ولكن الأمر يختلف تماما عندما يتعلق بزيارة وزير دفاع الكيان إلى المغرب، فإن الجزائر هي المستهدفة بشكل واضح.

في خطاب نقلته وسائل الإعلام الجزائرية والعربية 26 نوفمبر 2021، أدان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بشدة الاتفاق الأمني والعسكري الذي أبرم بين المغرب وإسرائيل خلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني غانتس" للرباط، ووصف تبون هذا الاتفاق بأنه "خزي وعار"، مؤكداً أنه يمثل تهديداً مباشراً لأمن الجزائر واستقرار المنطقة.

وأشار إلى أن ميزانية التسليح المغربي شهدت تزايدًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وذلك في ظل التوترات المتصاعدة في المنطقة المغاربية، لا سيما بين المغرب والجزائر، بالإضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالنزاع في الصحراء الغربية[1].

من جهته، حذر "عبد الصمد فتحي"، رئيس الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة، من اختراق الكيان الصهيوني المتزايد لقطاعات المغرب، معتبراً أن أخطر هذه الاختراقات كان في قطاع الدفاع بسبب خطورته وحساسيته الكبيرة.

وقد تناولت الصحافة الدولية بشكل واسع خبر توقيع شركة صهيونية عقداً مع المغرب لتزويده بأقمار صناعية للتجسس، بقيمة بلغت مليار دولار، حيث زار رئيس الشركة الإسرائيلية الرباط لتوقيع العقد الذي ظل سريا حتى الآن.

وأوضحت أن الجانبين قد توصلا إلى اتفاق نهائي بشأن هذه الصفقة في نهاية عام 2023، وتم التوقيع على العقد الذي ينص على أن تقوم الشركة الصهيونية بتزويد المغرب بقمر صناعي مخصص لأغراض التجسس، وذلك تنفيذًا لبنود الاتفاقية الدفاعية الشاملة التي وقعها الجانبان في عام 2021 والتي تشمل التعاون العسكري في مختلف المجالات.

أكدت العديد من الهيئات المغربية على خطورة التوسع في التطبيع العسكري مع الكيان

[1] أم الخير عيشون، **التطبيع الإسرائيلي المغربي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023، ص 106.

الصهيوني، وخاصة في المجالات الحساسة، محذرة من أن هذه الخطوة غير محسوبة العواقب وتمثل سابقة خطيرة في تاريخ التطبيع[1].

ج/ خسائر المغرب في ظل سياسة التطبيع:

إن قرار المغرب التطبيع مع إسرائيل ليس سوى حلقة جديدة في سلسلة طويلة من المؤامرات التي تستهدف تقويض الوحدة العربية، هذه الخطوة تخدم مصالح أطراف خارجية تسعى إلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية تحت عناوين زائفة كـ "السوق الشرق أوسطية" و"الأورو – متوسطية"، و"الشرق الأوسط الكبير"، و"شمال إفريقيا"، و"مشروع الشرق الأوسط"، و"الشرق الأوسط الجديد".

هذه المسميات لا تهدف سوى إلى طمس الهوية العربية الجامعة التي تعبر عن وحدة العرب وتاريخهم وثقافتهم ولغتهم المشتركة، واستبدالها بمفاهيم مرنة تسمح بإدخال كيانات غير طبيعية وغير عربية إلى الكيان العربي، وتخدم مصالح قوى الاستعمار الجديد.

وفي حين فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية من الفرات إلى النيل عبر الوسائل التقليدية، فان المغرب قد سهل لها اختراق المغرب العربي.

هذا الأمر سيعزز من قدرة إسرائيل على توسيع نفوذها في القارة الأفريقية، من خلال المزيد من الاتفاقيات مع دول شمال أفريقيا وغيرها، مما يمنحها موقعاً أقوى بين القوى المتنافسة على ثروات القارة. الى جانب ذلك، يشكل التواجد الإسرائيلي في المغرب تهديدًا حقيقياً للأمن القومي المغاربي بأكمله، فالتأثير الإسرائيلي المباشر في صناعة القرارات الاستراتيجية والسياسة الخارجية للمغرب يؤدي إلى نتائج سياسية تتنافى مع المصالح العربية والإسلامية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، إذكاء النزاع المغربي الجزائري، وهو ما تعتبره إسرائيل استراتيجية مثالية لها، سواءً كوسيلة للضغط على المغرب لإبقائها في حالة استجداء دائم لإسرائيل، أو كأداة لإضعاف وإرباك واستنزاف الجزائر، التي تعارض التغلغل الإسرائيلي في العالم العربي والإسلامي، ورفضت منح إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي خلال قمته التي عُقدت في

[1] **الصهاينة اخترقوا المخزن**، جريدة الخبر، 12 جويلية 2024، على الرابط https://www.elkhabar.com/press/article/.

أوائل فبراير 2022 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا[1].

المبحث الثالث: الاستجابة العسكرية والتقنية لتأمين الحدود الإقليمية

تعتبر الحدود الإقليمية من أهم الجوانب التي ترتكز عليها السيادة الوطنية والأمن القومي للدول، إذ تلعب دوراً حاسماً في حماية المصالح الداخلية ومنع التهديدات الخارجية، وفي هذا السياق، تتبنى الجزائر استراتيجية أمنية شاملة تهدف إلى تأمين حدودها، خاصة في ظل التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة. ومن أبرز مكونات هذه الاستراتيجية التركيز على المقومات العسكرية التي تتمثل في القوة العسكرية والقدرات الدفاعية، إلى جانب الإجراءات الأمنية المشددة لتعزيز أمن الحدود.

يسعى هذا المبحث إلى دراسة الركائز التي تعتمد عليها الجزائر في تأمين حدودها، من خلال تسليط الضوء على الموقع الاستراتيجي والقوة العسكرية (المطلب الأول)، بالإضافة إلى استعراض الإجراءات الأمنية المتبعة، بما في ذلك رفع ميزانية الدفاع وتعزيز أمن الحدود (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توظيف الموقع الاستراتيجي والقدرات العسكرية في الاستراتيجية الدفاعية.

تحتل الجزائر المرتبة الثانية في القوة العسكرية والرابعة في القوة الاقتصادية على مستوى القارة الأفريقية، كما تتميز بموقع جغرافي فريد يجعلها قوة إقليمية مؤثرة، فهي تقع في قلب المغرب العربي، وتُعد بوابة لشمال إفريقيا، بينما تشكل الصحراء عمقها الإفريقي.

تقع الجزائر أيضًا في منطقة استراتيجية قريبة من أوروبا، ويفصل بينهما البحر المتوسط، ما يجعلها حلقة وصل بين ثلاث مناطق مترابطة: أوروبا، إفريقيا، والمنطقة العربية[2].

تنبع الأهمية الاستراتيجية للجزائر من موقعها المتميز وإشرافها على البحر المتوسط، الذي يستضيف أساطيل أجنبية رئيسية، بما في ذلك الأسطول السادس الأمريكي، البحرية الفرنسية، القوات البحرية الدائمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما تُشرف على خطوط الملاحة البحرية في هذه المنطقة

[1] صريح صالح القاز، **التطبيع المغربي مع إسرائيل: المسار، المكاسب، الخسائر**، مجلة العلوم السياسية والقانون تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - المانيا ، مجلد 8، العدد 36، 2023، ص ص 96- 97

[2] سمر سحقي، **الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا**، مجلة دراسات الدفاع والإستشراف، العدد 15، 2021، ص 72.

الحيوية.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الجزائر إحدى الدول الفرانكفونية المهمة، حيث تتمتع بعلاقات قوية مع فرنسا ومع الدول الحليفة لها في القارة الأفريقية.

في سياق الشراكات والاتفاقات الدفاعية المشتركة، تُعد الأجواء الجزائرية ممراً استراتيجياً هاماً للقوات الجوية الفرنسية نحو قواعدها العسكرية في غرب أفريقيا، بما في ذلك قاعدة بوربون في ساحل العاج قاعدة داكار في السنغال، قاعدة نجامينا في تشاد، قاعدة ليبرفيل في الجابون، وجميعها تقع ضمن المجال الحيوي للجزائر، إلى جانب اتساع أراضيها.

تتجلى هذه الأهمية أيضًا في القوة العسكرية الكبيرة التي يمتلكها الجيش الجزائري، الذي أُسس بعد الاستقلال، مما يمكنه من مواجهة التحديات الأمنية والدفاعية، سواء الداخلية أو الخارجية.

لذا، تُعتبر الجزائر قوة عسكرية مؤثرة، ليس فقط في شمال وغرب أفريقيا، بل على مستوى القارة الأفريقية بأسرها[1].

أشادت مجلة "Military Watch" الأمريكية بالجيش الجزائري ووصفته بأنه الأحدث والأكثر استعدادًا للقتال في القارة الأفريقية، وذلك بفضل ترسانته العسكرية المتطورة التي تضم أحدث الدبابات الروسية من طراز T-90MS، التي تُعد من بين الأكثر كفاءة في الجيش الروسي، حيث يمكنها تدمير أهداف على بُعد يصل إلى 12 كم.

كما أشارت المجلة إلى أن الجيش الجزائري قد يحصل على دبابات الجيل الرابع ARMATA-T14، وهي متاحة لخمسة بلدان فقط في العالم.

احتل الجيش الجزائري المرتبة 27 عالميًا بين أقوى الجيوش، بقوة تقدر بـ 470 ألف جندي، من بينهم 150 ألف جندي احتياطي، مدعومة بأسطول جوي ضخم يضم 551 طائرة حربية، منها 102 مقاتلة وطائرة اعتراضية، 268 مروحية، 22 طائرة هجومية، بالإضافة إلى طائرات المهام الخاصة وطائرات التدريب.

[1] جمال محمد السيد ضلع، **أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به**، دراسات في حقوق الانسان، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 8.

أما القوات البرية فتمتلك أكثر من 2000 دبابة، 7000 مركبة مدرعة، 324 مدفعاً ذاتي الحركة، و300 راجمة صواريخ، 396 مدفعا ميدانيا، مما يجعلها قوة قتالية متكاملة قادرة على تنفيذ مختلف المهام العسكرية[1].

يعتمد الجيش الجزائري في حماية أمنه الوطني، على الصعيدين الإقليمي والدولي، على مفهوم "مركب الأمن الإقليمي"، الذي يُعرّف بأنه "مجموعة الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية بشكل وثيق". وبناءً على ذلك، يتضح أن الأمن الوطني للجزائر لا يمكن أن يُفصل عن أمن دول الجوار مثل ليبيا ومالي وتونس وموريتانيا والنيجر، فمصادر التهديد وأسباب عدم الاستقرار تمتد عبر المنطقة بأسرها، ولا تقتصر على بؤرة صراع محددة.

كما أدركت الجزائر أن موقعها الجغرافي والاستراتيجي الحيوي يشكل تهديدًا لأمنها الوطني على المستوى الإقليمي، مما يستدعي منها اتخاذ إجراءات استباقية لحفظ الأمن والاستقرار في الدول المجاورة التي تعاني من أزمات أمنية خطيرة تؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري.

وبصفتها جزءاً من المجتمع الدولي، تمتلك الجزائر مصالح حيوية في مناطق مختلفة من العالم، مما يتطلب تعزيز القدرات الدفاعية للجيش وتحديثها لمواكبة التطورات المتسارعة في المنطقة، كما ينبغي أن تشارك وحدات من الجيش في مهام حفظ السلام خارج الحدود الوطنية[2].

جاء هذا التوجه بعد إدراك الجزائر لعدم فعالية العمل المشترك نتيجة ضعف الإرادة السياسية وتوالي الانقلابات والاغتيالات السياسية في دول الجوار، بالإضافة إلى نقص الموارد اللوجستية، واستمرار العمليات العسكرية الفرنسية في مالي مثل "عملية سيرفال"، فضلاً عن تنامي نشاط الجماعات الإرهابية التي اتخذت من أراضي دول الجوار قاعدة لإعادة بناء نفسها.

كل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى البحث عن حلول أكثر فعالية، من خلال تبني فكرة ارسال

[1] محمد جمال، **أمن قومي ـ الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في أفريقيا**، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، 21 يونيو 2021، على الرابط https://www.europarabct.com.

[2] نوارة تريعة، **مرجع سابق**، ص 1094.

القوات الجزائرية خارج الحدود لمواجهة التهديدات الناشئة في بؤرها قبل وصولها إلى الأراضي الجزائرية[1].

أدرك صناع القرار في الجزائر خطورة التطورات الأمنية والسياسية المتسارعة في المنطقة، لا سيما مع انتشار القواعد العسكرية الأجنبية ووجود بعض القوى الإقليمية التي تسعى لدفع شمال إفريقيا والساحل الإفريقي نحو مزيد من الانقسامات والصراعات.

وقد أوضح عضو الهيئة الإعلامية بوزارة الدفاع الوطني "مصطفى مراح"، أن مقترح ارسال الجيش الجزائري خارج الحدود يستهدف بالدرجة الأولى حماية الأمن الوطني للجزائر من التهديدات المتزايدة للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، كما يهدف إلى تعزيز الدور الدبلوماسي الجزائري وتفعيل سياستها الخارجية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية للبلاد، ويأتي هذا المقترح في إطار بناء شراكات دفاعية متينة مع الدول المجاورة لمواجهة التحديات المشتركة، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب.

لذلك، ينبغي على الجزائر أن تعزز دورها كفاعل رئيسي في المنطقة الإفريقية، باعتبارها "عمقاً استراتيجياً" لا يجب تركه للفراغ الذي قد تستغله أطراف وقوى معادية، مما قد يشكل تهديداً لوحدة البلاد الداخلية ومصالحها الخارجية[2].

المطلب الثاني: آليات الرقابة والإجراءات العملياتية لحماية النطاق الحدودي.

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تكثيفاً للإجراءات الأمنية على المستوى الوطني، وذلك بهدف حماية حدودها وتعزيز أمنها الوطني في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة.

أ/ رفع ميزانية الدفاع:

تزامنًا مع أحداث الربيع العربي، اتخذت الجزائر خطوات لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، وزادت إنفاقها العسكري بنسبة 44% في عام 2011، بما في ذلك رفع موازنة الدفاع بنسبة 22%، مما جعلها تتحمل أحد أكبر الأعباء العسكرية في إفريقيا.

ووفقًا لتقرير معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"، أصبحت الجزائر الدولة الأولى إفريقيًا

[1] لبنى جصاص، **الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 216.

[2] محمد جمال، **مرجع سابق**، على الرابط https://www.europarabct.com.

والثانية عربيًا بعد السعودية في الإنفاق العسكري.

كما رفعت ميزانية وزارة الداخلية إلى أكثر من 6 مليارات دولار لتعزيز أمن الحدود وتجهيزها بأجهزة مراقبة متطورة[1].

في عام 2012، شكلت حصة الجزائر من الإنفاق العسكري الإقليمي 54%، مسجلة نموًا سنويًا بنسبة 5.2%[2].

بلغ الإنفاق العسكري الجزائري في عام 2014 حوالي 10 مليارات دولار، مما سمح بتحديث التجهيزات العسكرية وتعزيز القدرات الدفاعية[3]، من خلال شراء أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة من عدة دول. كانت السوق الروسية من أبرز المصادر، حيث شملت آخر الصفقات بين البلدين شراء 44 طائرة صغيرة من طراز SU-30MKA، بالإضافة إلى ذلك تم شراء غواصتين ونظام صواريخ بعيدة المدى من طراز S-30PMU2، فضلاً عن اقتناء فرقاطتين من نوع TIGER.

كما توجهت الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لشراء معدات متنوعة، شملت عربات برمائية، 8 طائرات نقل من نوع "لوكهيد"، نظام اتصالات جوي متطور من نوع "هاريس"، ونظام مراقبة عبر الأقمار الصناعية من نوع "إكسيليز" لمتابعة تحركات الجماعات المسلحة والإرهابيين في منطقة الساحل.

وتعاونت الجزائر أيضًا مع ألمانيا لشراء فرقاطتين و6 طائرات هليكوبتر، بينما اتجهت إلى إيطاليا لتعزيز قدراتها البحرية، حيث زودتها بطائرات مروحية عسكرية متطورة.

ووفقًا لمعهد الدفاع والأمن الأمريكي، خصصت الجزائر نحو ملياري دولار لشراء المعدات وإنشاء قواعد عسكرية على طول الحدود مع ليبيا.

وفي قانون المالية لعام 2015، خصصت الحكومة الجزائرية ميزانية تزيد عن 13 مليار دولار، وهو ما يمثل 11.06% من إجمالي الميزانية التي تتجاوز 112 مليار دولار، في مقابل 6.95 مليار

[1] محمد جواد بمراح، **مرجع سابق**، ص 83
[2] محمد دردور وحسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص 77 -78.
[3] لبنى جصاص، **مرجع سابق**، ص 214.

دولار لوزارة الداخلية، ليصل إجمالي ميزانية الوزارتين إلى 19.95 مليار دولار.

حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا العسكرية، حيث صنفها "مركز البحوث الدفاعية الأمريكي" في المركز الـ 25 عالميًا في مجال التحكم بالتكنولوجيا الدفاعية الحديثة، والاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية المعقدة[1].

وفقًا لدراسة نشرتها مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام في عام 2019، تصدرت الجزائر الدول الأفريقية في حجم الإنفاق العسكري خلال عامي 2018 و2019[2]، حيث خصصت الجزائر ما نسبته 6% من ناتجها المحلي الإجمالي لهذا الغرض في عام 2019.

رغم ذلك، لا تزال الجزائر تعتمد على أساليب تقليدية في مراقبة الحدود، وهو ما يعزوه "عبد النور بن عتتر" إلى عدة عوامل، من بينها:

* حجم الأخطار المحدقة ونتائجها المادية الفورية

*امتداد الحدود البرية للجزائر، التي تتجاوز 6500 كيلومتر، مع 7 دول مجاورة (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، والمغرب)، معظمها يعاني من عدم الاستقرار، مما يجعلها عرضة لمختلف التهديدات.

*طبيعة العقيدة الأمنية والسياسية الجزائرية[3].

شهد عام 2023 ارتفاعًا حادًا في الإنفاق العسكري الجزائري بنسبة 76%، ليصل إلى 3.18 مليار دولار، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول الأكثر إنفاقًا على الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويرى المحلل السياسي "توفيق بوقاعدة" أن هذه الزيادة الكبيرة تعكس التوترات الإقليمية التي تواجهها الجزائر، مما يفرض على الجيش الجزائري الحاجة إلى أدوات حديثة لمراقبة الحدود التي تشهد

[1] زكرياء وهبي، **رهان الامن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني**، المجلة العربية للدراسات السياسية والامنية، العدد 1، 2016، ص 142

[2] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص 865.

[3] لبنى جصاص، **مرجع سابق**، ص 214.

توترات متزايدة.

وأوضح "بوقاعدة" أن عدم استقرار دول الجوار مثل مالي، النيجر، وليبيا يشكل تهديدات محتملة، مما يدفع الجزائر إلى اتخاذ تدابير احترازية لمنع امتداد هذه التوترات إلى أراضيها.

كما أضاف المحلل الجزائري أن التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية يضع البلدين على شفا حرب إقليمية، مما يزيد من دوافع الإنفاق الدفاعي.

من جانبه، أكد أستاذ العلاقات الدولية في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، "حسام حمزة"، أن زيادة الإنفاق العسكري يجب أن تُفهم في سياق الواقع الأمني الذي تواجهه الجزائر، مشيرًا إلى أن البيئة الجيوسياسية المحيطة، سواء المباشرة أو البعيدة، تفرض تحديات أمنية وعسكرية متشابكة ومتعددة الجوانب.

وأشار حمزة إلى ما وصفه بـ "التحديات الجيوسياسية البعيدة" المرتبطة بإسرائيل ووكلائها في المنطقة، مؤكدًا أن هذه التحديات تتطلب من الجزائر الاستعداد لمواجهة أي سيناريو، بما في ذلك سيناريو الحرب[1].

تتمحور هذه الزيادات حول تحديث وتطوير القوات المسلحة، وزيادة احترافيتها من خلال استبدال المعدات القديمة بأخرى حديثة ومتطورة، بما يتناسب مع التهديدات الأمنية الجديدة، ورفع كفاءة القوات المسلحة من خلال برامج تدريب مكثفة وواقعية، ومن الأسباب التي استدعت هذه الزيادة في ميزانية الدفاع:

* استمرار بؤر التوتر والإرهاب في دول الجوار، خاصة في ليبيا ومالي، شكل تهديداً مباشراً لأمن الجزائر، مما استدعى تعزيز قدراتها العسكرية على تأمين حدودها.

* في ظل الصراع الدائر في مالي والوضع المتأزم في ليبيا، اتخذت الجزائر إجراءات احترازية لتعزيز أمنها الوطني، خوفًا من امتداد موجة الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية.

* الهجوم على منشأة الغاز في عين أمناس، الذي لفت الأنظار مجدداً إلى المخاطر القادمة من خارج

[1] **الإنفاق العسكري للجزائر.. ماذا وراء الزيادة القياسية؟**، قناة الحرة، 23 ابريل 2024، على الرابط https://www.alhurra.com/algeria/.

الحدود، وزاد من عزم الدولة على تعزيز قدراتها الدفاعية.

* أدى الصراع البارد المستمر بين المغرب والجزائر إلى دفع كلا البلدين إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل كبير، في محاولة لتحقيق التفوق العسكري الإقليمي[1].

ب- تعزيز أمن الحدود

لقد أدى التحول في طبيعة التهديدات من تهديدات دولية إلى تهديدات تمارسها مجموعات وعصابات متمركزة على حدود الجزائر إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات مواجهة هذه التهديدات المتعددة الأوجه، خاصة بعد تصاعد أعمال العنف وتزايد الأنشطة المعادية من قبل جماعات مسلحة في ليبيا ومالي، بالإضافة إلى تصعيد التوتر مع المغرب والذي تجلى في سلسلة من الأعمال الاستفزازية على الأرض.

على عكس الدول العربية التي تعتمد على استراتيجيات أمنية هجينة تجمع بين القدرات المحلية والتحالفات الخارجية، تفضل الجزائر سياسة أمنية قائمة على الاعتماد الذاتي بفضل قوتها العسكرية الكبيرة في المنطقة[2].

ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد الذاتي قد وضع الجزائر في مواجهة تحديات أمنية متزايدة على جبهات متعددة، خاصة مع تزايد تهديدات الجماعات المسلحة في المنطقة، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن بعض الدول المجاورة لم تتمكن من وقف تمدد هذه الجماعات بسبب ضعف قدراتها العسكرية والأمنية.

فعلى سبيل المثال، تعاني الأجهزة الأمنية في موريتانيا من نقص في الإمكانيات التي تمكنها من حماية مؤسسات الدولة من هجمات "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بينما تفتقر تونس إلى الخبرة الكافية في مجال مكافحة الإرهاب.

هذا العجز في التعاون الإقليمي يفسر الدور الكبير الذي يضطلع به الجيش الوطني الشعبي، والذي يتطلب موارد مالية وبشرية ضخمة لتأمين الحدود[3].

[1] محمد دردور وحسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص 78.
[2] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص 865.
[3] سمر سحقي، **مرجع سابق**، ص 73.

وقد جددت المؤسسة العسكرية الجزائرية تحذيراتها من تصاعد التهديدات التي تلوح في أفق منطقة شمال أفريقيا، لا سيما في ظل التوترات المتصاعدة في الساحل والصحراء الغربية وليبيا، مع عودة وتيرة العمليات المسلحة، وأشارت المؤسسة إلى أن هذه التطورات تأتي في سياق تصاعد الأجندات الإقليمية التي تسعى لخدمة مصالح إسرائيل.

أكد الجيش أن "التدهور الأمني المستمر على طول الشريط الحدودي، والمستهدف بشكل مباشر لأمن المنطقة، يمثل تهديداً جدياً لأمننا الوطني، مما يستدعي منا اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتصدي له وحماية مصالحنا العليا".

في تعليقٍ على التصعيد الأمني في المنطقة، قال أستاذ العلاقات الدولية "أبو الفضل بهلولي" أن "شمال أفريقيا يشهد سباقاً عسكريا حاداً في ظل نظام دولي قاسٍ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية نتيجة لتدفق الأسلحة من ليبيا، وانتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، بالإضافة إلى الاتفاق الأمني المغربي الإسرائيلي الذي يمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري".

وأوضح أن "إسرائيل تسعى إلى زعزعة استقرار الدول المحورية في القارة الأفريقية من خلال دعم المعارضة وتقويض الأنظمة الحاكمة، وأن الاتفاق الأمني يجعل من المغرب قاعدة خلفية لتنفيذ هذه الأجندة".

من ناحية أخرى، يرى أستاذ العلاقات الدولية "مبروك كاهي"، المهتم بالشؤون الأفريقية، أنه "لا يمكن القول إن الجزائر مستهدفة بشكل مباشر، لأنها تشكل ركيزة أساسية في شمال أفريقيا، ولا يصب في مصلحة دول الضفة الشمالية للمتوسط انهيارها، لكن هذه الاضطرابات تهدف إلى إنهاك قدراتها وتقييد دورها في منطقة المتوسط".

وأوضح أن "المخاوف من المشكلات الجارية مشروعة، لأن الجزائر وجيشها مرتبطان بشكل مباشر بتقلبات المنطقة"، مشيراً إلى أن "التوترات تخدم الأجندات الإسرائيلية عبر إضعاف وإنهاك دول المنطقة، مما يسهل اختراقها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً".

كما أوضحت "سلمى تيوسارين" الباحثة في الشؤون الدبلوماسية أنه لا يمكن تجاهل هذه

المخاوف، فالمجال الإقليمي يشهد بالفعل تصاعداً للأجندات التي تخدم مصالح إسرائيل وبعض الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات حول القضايا المتنازع عليها.

وأكدت أن "الجزائر ثابتة على مواقفها في السياسة الخارجية، واستراتيجية الجيش واضحة في التعامل مع هذه القضايا الأمنية والحدودية"[1].

وفي ظل هذه التحولات، أصبح الأمن الوطني والاستراتيجية الدفاعية يعتمدان بشكل كبير على القوات المسلحة وقدرتها على الردع والتدخل، ولم يعد التركيز يقتصر على عدد الجيش وعتاده، بل أصبح الاهتمام منصبًا على نوعية القوات المسلحة ونوعية العتاد المستخدم.

ويتجلى ذلك في رفع كفاءة الجيش من خلال تبنيه أحدث التقنيات القتالية والاستطلاعية والدفاعية، مثل توفير أجهزة الرؤية الليلية، تعزيز المنظومة المعلوماتية والاستخباراتية[2].

ولتعزيز مراقبة الحدود، اتخذت الجزائر تدابير أمنية شاملة تضمنت برنامجًا لوزارتي الدفاع والداخلية لتجهيز 6 آلاف كيلومتر من الحدود البرية بأنظمة مراقبة وإنذارات إلكترونية، بتكلفة تتجاوز مليار دولار لكل 1200 كيلومتر، بالإضافة إلى استخدام طائرات بدون طيار وطائرات استطلاع لمراقبة الحدود على مدار 24 ساعة، بهدف الحد من عمليات التسلل والتهريب التي كلفت الأمن والاقتصاد الجزائري مليارات الدولارات سنويًا، كما قام الجيش بالتعاون مع الجمارك والدرك الوطني بتنظيم دوريات مشتركة عبر الصحاري[3].

كما قامت الجزائر بنشر قوات كبيرة تضم 7 آلاف دركي على الحدود الليبية عام 2011، بالإضافة إلى 20 ألف جندي في منطقتي ورقلة وتمنراست لتعزيز الأمن في تلك المناطق.

وفي عام 2012، قامت الجزائر بتوسيع وجودها العسكري على الحدود الجنوبية (ليبيا ومالي والنيجر)، حيث تم إنشاء 30 قاعدة جديدة لقوات الدرك وقاعدة جوية بهدف تعزيز التغطية الأمنية

[1] علي ياحي، **الجيش الجزائري يحذر من تنامي الأجندات في المجال الإقليمي**، 5 يناير 2022، على الرابط https://www.independentarabia.com.

[2] فريدة حموم، **مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة**، مجلة دراسات الدفاع والإستشراف، العدد 14، 2020، ص 58.

[3] محمد جواد بمراح، **مرجع سابق**، ص 83.

للمناطق الصحراوية الحدودية، كما تم إرسال 3000 جندي إلى القواعد الجوية القائمة للعمل كقوات تدخل سريعة يمكن نقلها عبر الطائرات المروحية أو العسكرية، مما ساهم في تحسين الأمن والاستقرار في هذه المناطق.

شهدت الحدود الجزائرية منذ عام 2013 تعزيزًا أمنيًا كبيرًا، تمثل في إنشاء 80 نقطة تفتيش و20 منطقة عسكرية مغلقة على طول الحدود التونسية، كما تم نشر 60 ألف جندي لتعزيز الأمن على الحدود مع دول الساحل[1]، نظرًا لكونها تمثل "النقطة الضعيفة" للأمن القومي الجزائري[2].

إضافة إلى ذلك، تم البدء في تسييجها باستخدام تكنولوجيا مراقبة متطورة وذكاء تقني، ولتعزيز هذه الإجراءات، فرضت الجزائر حظرًا على نقل أكثر من 50 مادة وسلعة إلى ليبيا، بما في ذلك قطع الغيار والأجهزة الإلكترونية والأدوية والمواد الكيميائية، وكذلك الوقود بمختلف أنواعه، وذلك لمنع وصول هذه المواد إلى الجماعات المتطرفة التي تنشط في المنطقة.

هذا الإجراء يأتي تنفيذًا لاتفاق أمني مشترك بين الجزائر وتونس بهدف منع تدفق السلع التي يمكن أن تساهم في زعزعة الاستقرار في ليبيا[3].

وفي إطار مكافحة التهريب، اتخذت الجزائر إجراءات أمنية مشددة شملت حفر خنادق على طول بعض القطاعات الحدودية مع تونس والمغرب، وذلك لمنع تسلل المهربين وبضائعهم المحظورة، والتي تشمل المخدرات والسلع الاستهلاكية والوقود.

كما تم نشر قوات عسكرية كبيرة، بلغ عددها حوالي 80 ألف جندي، لتأمين هذه المناطق الحدودية[4].

إن الجزائر بهذا تؤكد على دورها المحوري في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن الجيش الشعبي الوطني قد تبنى في السنوات الأخيرة مقاربة أمنية حديثة

---

[1] Aïda Ammour Laurence, **Evolution de La Politique de Defense Algerienne**, bulletin de documentation N°7, Centre Français de Recherche sur Le Renseignement, août 2013, sur le lien : https://cf2r.org/documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne/.

[2] حمزة برابح، **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، 2017، ص ص 270 ، 271 .

[3] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص 867.

[4] لبنى جصاص، **مرجع سابق**، ص 215.

للحدود، تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا المتقدمة، فقد شهدنا انتشاراً واسعاً للكاميرات الحرارية، أنظمة الرؤية الليلية، الطائرات بدون طيار، الرادارات، السياج الأمني الإلكتروني، مما ساهم في تعزيز مراقبة الحدود وتأمينها بشكل كبير.

رغم التقدم المحرز في مجال تأمين الحدود، إلا أن هناك حاجة مستمرة لحشد المزيد من الإمكانيات التكنولوجية المتطورة التي قد تحقق قفزة نوعية بأقل التكاليف.

فالاعتماد الكلي على المراقبة البشرية التقليدية يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة بالنظر إلى طول الحدود الجزائرية وتنوع تضاريسها وظروفها المناخية القاسية.

لذا، فإن تطوير أنظمة مراقبة آلية يمثل حلاً فعالاً من حيث التكلفة والقوى العاملة، حيث يمكنه تغطية مساحات واسعة بكفاءة أعلى.

بناءً على ذلك، أثبتت تقنية شبكات الاستشعار اللاسلكية (WSN - Wireless Sensor Network) فاعليتها بشكل كبير في مجال تأمين الحدود، وقد بدأت دول مثل الهند في تطبيقه بناءً على توصيات الخبراء والمتخصصين في المجال، نظرًا لتكلفتها المعقولة مقارنة بالتكاليف العالية للتقنيات الحديثة الأخرى.

تساهم هذه التقنية في تقليل الأعباء البشرية وخفض التكاليف المادية لحماية الحدود، وفي الوقت نفسه يمكن تطويرها محلياً بالاستفادة من الخبرات المحلية دون الحاجة إلى استيرادها من الخارج[1].

وفي الختام، يمكن القول أن الجزائر تواجه عقبات كبيرة في تحقيق أهدافها في المنطقة، تتمثل بشكل رئيسي في:

* استمرار نزاع الصحراء الغربية دون حل نهائي، وتدخل قوى خارجية فيه.

* ضعف البنية التحتية للدول المغاربية وعدم قدرتها على بناء مؤسسات قوية.

* دخول الكيان الصهيوني إلى المنطقة عبر بوابة المملكة المغربية.

[1] سمر سحقي، **مرجع سابق**، ص 76.

* تعدد الفاعلين الدوليين في المنطقة، مما يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية[1].

* عدم التزام بعض الدول بالمبادئ الدولية، مثل دفع الفدية والتدخل العسكري.

* تفاقم الأزمة الليبية وتدخل قوى خارجية فيها.

* تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب.

* تنامي الجماعات الإرهابية، وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، وانتشار الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات[2].

[1] عبد الوهاب بن خليف، **دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 14، العدد 2، 2021، ص 48 - 49

[2] ليندة معيزي، **الدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية " المحددات والتوجهات والتحديات"**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص ص 356 – 357.

خلاصة الفصل:

يمكن القول إن الجزائر لعبت دوراً محورياً في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية، وذلك من خلال سياستها الخارجية الرشيدة القائمة على الحوار والوساطة وحسن الجوار، والتي سعت من خلالها إلى بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وتعزيز التعاون الإقليمي.

وقد أثمرت هذه السياسة في تعزيز الاستقرار بين دول الجوار وتقليل فرص التدخلات الخارجية، مما رسخ دور الجزائر كعامل استقرار في المنطقة.

ومع ذلك، أظهرت الأزمات الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة الليبية والتطبيع الإسرائيلي – المغربي، مدى تعقيد المشهد الإقليمي، فالتطبيع الإسرائيلي المغربي يشكل تهديداً وجودياً للأمن القومي الجزائري، نظراً لإمكانية زعزعة التوازنات القائمة في المنطقة وإشعال فتيل صراعات جديدة، خاصة في ظل الصراع التاريخي بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية.

أما الأزمة الليبية، فقد تحولت إلى بؤرة توتر مستمرة، حيث باتت تشكل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر بسبب الحدود المشتركة الطويلة وتداعياتها على الأمن الداخلي، من خلال تسهيل عمليات التهريب والإرهاب.

في ظل هذه التحديات الأمنية المتزايدة، تلعب القوات المسلحة الجزائرية دورًا محوريًا في حماية الحدود، مدعومة بقدرات عسكرية متطورة وقوة بشرية مدربة ومؤهلة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية.

ومع ذلك، فإن معالجة التحديات المستقبلية تتطلب بذل جهود إضافية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز الاستقرار ومعالجة جذور الأزمات والصراعات قبل تفاقمها.

وفي ضوء التغيرات المتسارعة في المشهدين الدولي والإقليمي، يتوجب على الجزائر الاستمرار في تطوير استراتيجيتها الأمنية والدفاعية، من خلال تعزيز شراكاتها الإقليمية والدولية، والتوجه نحو بناء قدرات مؤسسية قوية لضمان استدامة جهودها في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الخاتمة

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي بعد سنة 2011 لم تعد محكومة بمنطق التهديدات التقليدية فقط، بل أصبحت تتسم بحالة من "السيولة الأمنية"، نتيجة تآكل بعض مظاهر سلطة الدولة في محيطها الإقليمي، وبروز فواعل غير دولاتية، وتزايد التداخل بين التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية.

وفي إطار الإجابة عن الإشكالية المركزية، تبين أن المقاربة الأمنية الجزائرية انتقلت من رد فعل عسكري يركز على حماية الحدود، إلى مقاربة أكثر استباقية وشمولية، تقوم على التوفيق بين الثوابت الأمنية للدولة، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل، وبين تفعيل أدوات الدبلوماسية الأمنية النشطة، التي تهدف إلى احتواء التهديدات في محيطها الإقليمي من خلال الحلول السياسية والتنسيق الأمني مع دول الجوار.

وقد أثبتت الدراسة أن هذا التحول لم يكن خيارًا ظرفيًا، بل استجابة ضرورية لارتفاع مستوى تعقيد التهديدات، سواء تعلق الأمر بالإرهاب الهجين، أو الجريمة المنظمة، أو التدخلات الدولية في المنطقة.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن المقاربات الأمنية الحديثة، خاصة البنائية، تقدم تفسيرًا أدق للسلوك الأمني الجزائري، من خلال إبراز دور الهوية التاريخية والمبادئ السياسية للدولة في صياغة خياراتها الأمنية، وليس فقط اعتبارات القوة الصلبة .
- تأكدت العلاقة الطردية بين تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتعقد البيئة الإقليمية، حيث ساهمت الأزمة الليبية في تحويل المنطقة إلى فضاء مفتوح للتدخلات الخارجية وتداخل الفواعل الأمنية .
- بيّنت النتائج أن الجزائر اعتمدت تنويعًا في أدواتها الأمنية، شمل الآليات العسكرية (تأمين الحدود وتحديث المؤسسة العسكرية)، والدبلوماسية (المبادرات الإقليمية)، والقانونية (الاتفاقيات الأمنية ومكافحة الإرهاب)، بما يعكس تبني مقاربة أمنية شاملة .

- كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين التدخلات الخارجية وفعالية المقاربة الإقليمية، حيث نجحت الجزائر في تأمين استقرارها الداخلي، بينما واجهت صعوبات في تحقيق استقرار إقليمي شامل بسبب ضعف التنسيق المغاربي واستقطاب القوى الدولية .
- وأخيرًا، خلصت الدراسة إلى أن التحولات الإقليمية الأخيرة، بما فيها إعادة تشكل التحالفات في المنطقة، قد عمّقت حالة عدم اليقين الاستراتيجي، وأثرت على فرص بناء منظومة أمنية مغاربية متكاملة .

التوصيات:

بناءً على ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تعزيز المقاربة الأمنية التنموية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات، خاصة في المناطق الهشة والحدودية .
- تفعيل الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر لرصد التهديدات قبل تفاقمها .
- تحديث الأطر القانونية الإقليمية بما يتماشى مع تطور أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود .
- تعزيز الشراكات الدولية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة، مع دعم نقل التكنولوجيا الأمنية وتطوير القدرات الذاتية للدول .

وفي الختام، يتضح أن مستقبل الأمن في منطقة المغرب العربي يظل مرهونًا بمدى قدرة دوله، وعلى رأسها الجزائر، على الجمع بين متطلبات الأمن الوطني ومقتضيات الأمن الإقليمي، في إطار مقاربة متوازنة تجمع بين الاستقرار، السيادة، والتعاون.

الملاحق

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2016

ديباجة

الشعب الجزائري شعب حر، ومصمم على البقاء حرا. فتاريخه. الممتدة جذوره عبر آلاف السنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر دائما منبت الحرية، وأرض العزة والكرامة.

لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الاسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية والوحدة والرقي، وبناء دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام.

وكان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها، والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الاسلام والعروبة والأمازيغية التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمتد جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد.

.. إن إيمان الشعب بالاختيارات الجماعية مكنه من تحقيق انتصارات كبرى، طبعتها استعادة الثروات الوطنية بطابعها، وجعلتها دولة في خدمة الشعب وحده، تمارس سلطاتها بكل استقلالية، بعيدة عن أي ضغط خارجي.

غير أن الشعب الجزائري واجه مأساة وطنية حقيقية عرضت بقاء الوطن للخطر، وبفضل إيمانه وتمسكه الثابت بوحدته، قرر بكل سيادة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعطت ثمارها وهو مصمم على الحفاظ عليها.

إن الشعب يعتزم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة والأخوة، في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد، في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية.

.. فالدستور يجسم عبقرية الشعب الخاصة، ومرآته الصافية التي تعكس تطلعاته، وثمرة إصراره، ونتاج التحولات الاجتماعية العميقة التي أحدثها، وبموافقته عليه يؤكد بكل عزم وتقدير أكثر من أي وقت مضى سمو القانون.

إن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات ويكرّس التداول الديمقرطي عن طريق انتخابات دورية حرة ونزيهة.

يكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الانسان بكل أبعاده.

يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

إن الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام.

فالشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة، والمحافظ على تقاليده في التضامن والعدل، واثق في قدرته على المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، في عالم اليوم والغد.

إنّ الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية، تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم. إن فخر الشعب، وتضحياته، وإحساسه بالمسؤوليات، وتمسكه العريق بالحرية والعدالة الاجتماعية، تمثل كلها أحسن ضمان لاحترام مبادئ هذا الدستور الذي يصادق عليه وينقله إلى الأجيال القادمة، ورثة رواد الحرية وبناة المجتمع الحر، هذا الدستور الذي يمثل ميثاقاً وطنياً يجمع كل الجزائريين.

التعديل الدستوري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020

أولاً: ديباجة الدستور

الشعب الجزائري شعب حر، ومصمم على البقاء حرا. فتاريخه الممتدة جذوره عبر آلاف السنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر دائما منبت الحرية، وأرض العزة والكرامة.

لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية والوحدة والرقي، وبناء دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام .وكان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها، والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمتد جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد.

لقد عبّر الشعب في حراكه الأصيل السلمي الذي انطلق في 22 فبراير 2019، عن عزمه على بناء دولة ديمقراطية وجمهورية، وهو الحراك الذي استعادت من خلاله الجزائر عافيتها وتلاحم فيه الشعب بجيشه الوطني الشعبي، وضمن به تحقيق تطلعاته المشروعة في إحداث تغيير جذري في نمط الحكم وبناء جزائر جديدة .إن إيمان الشعب بالاختيارات الجماعية مكنه من تحقيق انتصارات كبرى، طبعتها استعادة الثروات الوطنية، وجعلتها دولة في خدمة الشعب وحده، تمارس سلطاتها بكل استقلالية، بعيدة عن أي ضغط خارجي.

بفضل إيمانه وتمسكه الثابت بوحدته، قرر الشعب بكل سيادة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعطت ثمارها وهو مصمم على الحفاظ عليها. إن الشعب يعتزم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، من خلال ترسيخ قيم الحوار والمصالحة والأخوة، في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية .إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد، في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية.

يكفل الدستور الفصل بين السلطات، وتوازنها، واستقلال العدالة، والحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية، ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات في مجتمع تسوده الشرعية .يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة .إن الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام.

إنّ الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية، تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم .

إن الجزائر تعبر عن تمسكها بالعمل للوقاية من النزاعات وتسويتها، وتوطيد السلم والأمن الدوليين، وفقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية .

إن فخر الشعب، وتضحياته، وإحساسه بالمسؤوليات، وتمسكه العريق بالحرية والعدالة الاجتماعية، تمثل كلها أحسن ضمان لاحترام مبادئ هذا الدستور الذي يصادق عليه وينقله إلى الأجيال القادمة.

ثانياً: المواد الدستورية ذات الصلة بالأمن الوطني والسياسة الخارجية

المادة 20" :تشجع الدولة التجارة الخارجية وترقيتها... وتعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري "

المادة 30" :تتمتع القوات المسلحة بالاحترافية والالتزام بالدفاع عن السيادة الوطنية... يساهم الجيش الوطني الشعبي في المهام الإنسانية والطبية والتقنية وفي مكافحة الكوارث الطبيعية، في إطار الحالات الاستثنائية ."...

المادة 31" :يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها، أن تشارك في عمليات حفظ السلم واستعادته".

المادة 32" :تلتزم الجزائر بالعمل من أجل التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ."

المادة 33" :تظل الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تناضل من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري ."

المادة 91 (الفقرتان 2 و11)" :يقرر [رئيس الجمهورية] إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة... يضطلع بمسؤولية الدفاع الوطني، ويرأس المجلس الأعلى للأمن."

تعكس هذه المواد التحول في المقاربة الأمنية الجزائرية نحو الانفتاح على البعد الدولي، خاصة من خلال إمكانية المشاركة في عمليات حفظ السلام، مع الحفاظ على ثوابت السياسة الخارجية القائمة على عدم التدخل واحترام سيادة الدول.

تمثل هذه المعاهدة الإطار القانوني الأسمى للتعاون "المغاربي المشترك".

وبالرغم من تجميد هياكل الاتحاد، إلا أن مادتها المتعلقة بالأمن تظل هي المرجع القانوني الذي تستند إليه الجزائر في مطالبتها بضرورة التنسيق الأمني الجماعي بعيداً عن التدخلات الأجنبية.

أهم المواد المتعلقة بالأمن والدفاع (مقتطفات):

- **المادة 14**" :أي اعتدء يتعرض له بلد من البلدان الأعضاء يعتبر اعتداء على البلدان الأعضاء الأخرى". (هذا يكرس مبدأ الدفاع المشترك).
- **المادة 15**" :تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح في ترابها بأي نشاط أو تنظيم يمس أمن أو حرمة تراب أي دولة من دول الاتحاد أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يوجه ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى."
- **المادة 17 (الأهداف الأمنية)**" :يهدف الاتحاد في المجال الدولي إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف."

الآلية / المؤسسة	الاختصاص الأمني	الحالة الراهنة
مجلس الدفاع المشترك	تنسيق السياسات الدفاعية وحماية الحدود المشتركة.	مجمّد مؤسساتياً.
لجنة المتابعة الأمنية	تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.	تنسيق ثنائي (جزائري-تونسي) مكثف.
مكتب تنسيق مكافحة المخدرات	مراقبة الطرق العابرة للحدود وتجفيف منابع تمويل الإرهاب.	نشاط محدود تقنياً.

يوضح هذا الجدول "هيكلية التعاون" التي تدافع الجزائر عن تفعيلها

التاريخ 26 :ديسمبر 2019 / يناير 2020

هذا البيان صدر عن رئاسة الجمهورية عقب أول اجتماع للمجلس في عهد الرئيس تبون:

"ترأس السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اليوم الخميس 26 ديسمبر 2019، اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن... حيث استعرض المجلس الأوضاع في المنطقة وبوجه خاص على الحدود الجزائرية مع ليبيا ومالي.

وقرر المجلس في هذا الإطار جملة من التدابير يتعين اتخاذها لحماية حدودنا وإقليمنا الوطني، وكذا إعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي، خاصة في هذين الملفين (ليبيا ومالي) وبصفة عامة في منطقة الساحل والصحراء وفي إفريقيا".

نص بيان رئاسة الجمهورية بخصوص "طرابلس خط أحمر" (06 جانفي 2020)

صدر هذا الموقف عقب استقبال الرئيس تبون لرئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج:

"استقبل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، اليوم الإثنين، بمقر رئاسة الجمهورية، السيد فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية... وتبادل الرئيسان وجهات النظر حول أنجع الوسائل والسبل للتعجيل بإعادة الأمن والسلم والاستقرار إلى ربوع البلد الشقيق... حيث تندد الجزائر بقوة بأعمال العنف، وآخرها تلك المجزرة التي حصدت أرواح حوالي 30 طالبا في الكلية العسكرية بطرابلس ...**إن الجزائر تعتبر العاصمة الليبية طرابلس خطاً أحمر ترجو أن لا يجتازه أحد.**

التاريخ 24 أوت 2021

هذا النص هو المقتطف الأساسي من البيان الذي تلاه وزير الخارجية رمطان لعمامرة في مؤتمر صحفي رسمي:

"لقد ثبت تاريخيا، وبكل موضوعية، أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودنيئة ضد الجزائر، وذلك منذ استقلال الجزائر... وبناء على العوامل والمعطيات السالفة الذكر، **فقد قررت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية ابتداء من اليوم.**

إن قطع العلاقات الدبلوماسية لا يعني بأي حال من الأحوال أن يتضرر المواطنون الجزائريون والمغاربة، فالقنصليات ستمارس دورها المعتاد".

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية والأجنبية:

1- الكتب:

❖ **أولا: باللغة العربية**

- أخو أرشيدة عوض خلف وياسر طالب الخزاعلة، **حقوق الإنسان في الفكر الهاشمي**، ط1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015.

- ادريس عطية، **دفاتر في الدراسات الأمنية الدولية من المقاربة الكلاسيكية إلى الاتجاهات الجديدة**، الجزائر: دار الأمة، 2021.

- أشرف علام، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2008.

- البشري محمد الأمين، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.

- بهلول نسيم، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.

- بوستي توفيق، **مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، مصر: المعهد المصري للدراسات، 2019.

- بومنجل خالد والمهدي فارق مجيب الرحمان، **إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية**، ط1، برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

- الخزرجي ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

- رحموني عبد الرحيم، **"الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات"**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

- رملي مخلوف وملوكة بغاوي، **في سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية**، الجزائر: ألفا للوثائق، ط1، 2020.

- زاوي رابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى: دراسة حالة الحوار الأطلسي–المتوسطي**، ط1، عمان–الأردن: ألفا للوثائق، 2020.

- زكي عبد المعطي، **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

- سالم أحمد علي، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- السبيطلي محمد، **"الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"**، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2017.

- السيد أبو عيطة، **نظرية العلاقات الدولية بين سياسات الإسلام والفكر الوضعي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

- طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

- علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي: المفهوم والأبعاد**، ط1، القاهرة: منشورات المعهد المصري للدراسات، 2020.

- العلي علي زياد، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.

- العمارات فارس محمد، **الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي**، ط1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021.

- عمارة محمد، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، ط1، مصر: مكتبة الإمام البخاري، 2009.

- عودة جهاد، **السياسة الدولية – العلاقات الدولية: مدارس ونظريات**، ط2، القاهرة (مصر): دار الكتاب الحديث، 2015.

- فرحاتي عمر ويسرى أوشريف، **"تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"**، الجزائر: الدار الجزائرية، ط1، 2016.

- قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.

- قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

- لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.

- علوي مصطفى، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، سلسلة مفاهيم**، السنة الأولى، العدد 4، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005.

- معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

- ميشال مال، ترجمة مختار عادل ومصلوح سعد عبد العزيز، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ط1، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1999.

- الهتّاش ناجي محمد، صلاح حسن جار مسعود، **التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط: التهديدات الأمنية في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية**، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023.

- وليد محمود خالد، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Barry Buzan, **People Stats and Fear** : **An Agenda for Dites National Security Studies the Post Cold War Era**, 2nd Edition, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 1991.

- Elias Juanita and Peter Sutch, **International Relations – The Basics–**, New York : Routledge, 2007.

- MCGLINCHEY STEPHE et al, **International Relations Theory**, Bristol, England, 2017.

- BRAUCH, G. H., 2015. "**Güvenliğin Yeniden Kavramsallaştırılması**: **Barış**, **Güvenlik**, **Kalkınma ve Çevre Kavramsal Dörtlüsü**" Uluslararası İlişkilerde Çatışmadan Güvenliği, Der: Mustafa Aydın vd., İstanbul, İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları.

2– المقالات العلمية:

❖ **أولا: باللغة العربية**

- أعلوان فؤاد، "**الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: المغرب، الجزائر وتونس نموذجًا**"، مجلة رواق عربي، المجلد 26، العدد 2، 2021.

- أوهيب فتحي، بن عمر عواج، "**الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية**"، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، 2022.

- بارش أحلام وكريم رقولي، "**دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 11، 2021.

- باري عبد اللطيف وسمير باهي، **"تأثير التحولات السياسية في تونس وليبيا بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017.

- بالة عمار، **"إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي"**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 2، 2022.

- بالة عمار، **"المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 9، 2018.

- بخوش سامي ووفاء بوراس، **"المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 5، العدد 1، 2020.

- برابح حمزة، **"الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، 2017.

- بلال جمال عبد العزيز، **"تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري في الفترة (2011–2021)"**، مركز أضواء للبحوث والدراسات، 2022.

- بمراح محمد جواد، **"الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"**، ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الإقليمية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2023.

- بن بو عبد الله نورة وبن بو عبد الله وردة، **"واقع الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي (الأسباب والأنماط والآثار)"**، مجلة تحسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، المجلد 3، العدد 2، 2023.

- بن جديد عبد الحق وسميرة باسط، **"إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي 1999 – 2014"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، 2016.

- بن خليف عبد الوهاب، **"دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 14، العدد 2، 2021.

- بن عنتر عبد النور، **"سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا والحراك داخليا"**، مجلة سياسات عربية، المجلد 10، العدد 55، 2022.

- البنا أسماء، **"أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة"**، مجلة رواق عربي تصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، المجلد 27، العدد 3، 2022.

- بني حمد عارف، **"فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس (2010– 2021): الأسباب والسيناريوهات المتوقّعة"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 19، العدد 2، 2022.

- بودلال بشير، **"البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الإقليمية والدولية"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 5، العدد 2، 2020.

- بوسكران فاطمة الزهراء وعبد الصادق أسماء، **"مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري"**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 1، العدد 2، 2022.

- بوشوشة سارة ومدوني علي، **"الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

- بوعلام ناصر، **"التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 1، 2022.

- بوقريطة بدر الدين، **"نظرية ما بعد الحداثة ومدى مساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية"**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 2، العدد 3، 2017.

- بومليك نوال وتيغزة زهرة، **"الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

- بومليك نوال، **"البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، 2021.

- بونيف سامي محمد، **"الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا بعد 2011"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 1، 2020.

- تاج السر عبد الله محمد عمر، **"اتفاقيات التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي"**، مركز الجزيرة للدراسات، 10 نوفمبر 2021.

- التاه محمد حرمة التاه محمد حرمة، **متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا**، مجلة سبل، العدد 7، 2022، على الرابط subulmagazine.com.

- التاه محمد حرمة، **الجيش وتجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا**، مجلة سبل، العدد 19، 2023.

- تراكة جمال ونسيمة عموري نسيمة، **"التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"**، مجلة مقون، المجلد 8، العدد 4، 2017.

- تريعة نوارة، **"الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري"**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

- توات عثمان، **"منطقة المغرب العربي: الأمن، الصراعات والتدخلات الخارجية دروس الماضي، تحديات الحاضر وملامح المستقبل"**، مجلة آراء، العدد 152، 2020.

- توفيق بوستي، **مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**، المعهد المصري للدراسات، 2019.

- جراية الصادق، **"تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، 2014.

- جصاص لبنى، **"الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022.

- حادي إبراهيم، **"الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"**، مجلة المعيار، المجلد 9، العدد 4، 2018.

- حموم فريدة، **"مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة"**، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد 14، 2020.

- حمياز سمير، "**الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو–أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيو اقتصادي**"، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 01، 2014.

- حواوسة جمال، "**الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي: عرض وتقييم**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، 2018.

- خالد جمال عبد الرازق هبة، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2023.

- خلفة نصير، "**رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية**"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، 2018.

- خليفة صفاء صابر، "**المكون اللغوي كمحرك للصراعات الإثنية في العلاقات الدولية: إقليم كيبك في كندا (دراسة حالة)**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، 2022

- خوالدية فؤاد، "**السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

- دحموح طاهر، "**الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، 2018.

- دخان نور الدين وعيدون الحامدي، "**مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016

- دردور محمد وبوقارة حسين، "**المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 9، العدد 1، 2021.

- دردور محمد وبوقارة حسين، "**تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2022.

- دريس نبيل، **"الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، 2017.

- ديداوي محمد أمين، **"رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية"**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1، 2022.

- الرشدان عبد الفتاح علي، **"تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3، 2019.

- ركاع عميروش، **"الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2016.

- زقاغ مها وطلال لموشي، **"مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية: دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر تونس والمغرب"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017.

- زويوش حسام الدين، **"استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

- ساحل مخلوف، **"المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، 2016.

- سامة عبد الرحيم محمد حسين، **"نعمة الأمن في القرآن الكريم"**، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد 39، الجزء 2، 2021.

- سحقي سمر، **"الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا"**، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد 15، 2021.

- شوادرة رضا، **"الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 28، 2018.

- صاغور هشام، **"الأمن: دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية"**، مجلة القانون، العدد 7، 2016.

- الصباغ فؤاد، **"الأوضاع الاقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011"**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 7، 2019.

- صياد بلال، **"التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة"**، مجلة روافد، المجلد 3، العدد 1، 2019.

- ضلع جمال محمد السيد، **"أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به"**، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 5، العدد 1، 2021.

- طاهر أميرة، **"مشكلة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية وآليات المواجهة"**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021.

- طلال يوسف أيمن، **"قراءة في تحولات نظرية الأمن الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية 2006–2008"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 37، العدد 1، 2010.

- طيايبة ساعد وعبد الرحمان بوزيان، **"تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"**، مجلة النافذ للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

- العامري حيدر زاير، **"النظريات والمقاربات الأساسية في دراسة وتحليل التغيير والتحول في النظام الدولي (دراسة مقارنة بين الواقعية والليبرالية والبنائية)"**، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، 2022.

- عبد الصادق توفيق، **واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011–2021: دراسة حول موضوع السلطة**، مجلة رواق عربي تصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المجلد 1، العدد 26، 2021.

- عربي بومدين، **"التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي"**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75، 2016.

- علوان أحلام وعتيقة كواشي، **"بناء مركب أمني إقليمي مغاربي في ظل الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية وانعكاساته على أمن المتوسط"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021.

- عيشون أم الخير، **"التطبيع الإسرائيلي المغربي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي"**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023.

- غزالي اسحاق، **"المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهها"**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2018.

- غزلاني وداد، **"أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 39/38، 2015.

- فراحي محمد، **التحولات الجديدة والإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 1، العدد 2، 2017.

- فريجة أحمد ودمية فريجة، **"الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016.

- فكيري شهرزاد، **"دول المغرب العربي في مواجهة ارث السلطوية والعنف بعد 2011 (ليبيا أنموذجا)"**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022.

- قادة بن عبد الله عائشة وفايزة سبتي، **"السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي"**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 3، 2020.

- القاز صريح صالح، **"التطبيع المغربي مع إسرائيل: المسار، المكاسب، الخسائر"**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 8، العدد 36، 2023.

- قدور يوسف، **"تداعيات تهريب وتجارة المخدرات على الأمن الوطني في منطقة المغرب العربي"**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 3، 2020.

- قسيم ادريس، **"البعد الاقليمي للأمن القومي العربي: المركب الأمني المغاربي أنموذجا"**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 8، العدد 36، 2023.

- قطاس سمير ومنير بسكري، **"الدور المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي: تحديات ورهانات"**، مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 2، 2022.

- كعبوش الحواس، **"المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو– أمريكية بعد سنة 2010"**، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 5، 2018.

- كمال القصير، **"جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014"**، مركز الجزيرة للدراسات، 1 جانفي 2015.

- مبروكي الطاهر، **"الأمن الغذائي في المغرب العربي"**، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.

- محسن عامر، سلمان العامري، **"مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"**، المجلة السياسية والدولية، العدد 11، 2009.

- مراد فيصل، **"مقاربة الأمن القومي الجزائري ومبادرات تشكيل النظام الأمني الإقليمي المشترك"**، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، العدد 11، 2019.

- المرتاجي سعيداوي محمد، **"التهديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتها على الأمن الوطني الجزائري"**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 1، العدد 2، 2022.

- مزارة زهيرة، **"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجا)"**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 4، العدد 2، 2020.

- معو زين العابدين وراندة حمايزية، **تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمحتوى**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، 2018.

- معيزي ليندة، **"الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية: المحددات والتوجهات والتحديات"**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1، 2024.

- مناد محمد، **"البعد الجيوسياسي في العلاقات الأمريكية المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 11، العدد 1، 2022.

- مومن عواطف، **"الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، 2021.

- نهاري عبد القادر ومحمد أمين بن شرّاد، **"موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة: قراءة نقدية بين الثبات على المبادئ ومسايرة مقتضيات الأحداث"**، مجلة أبحاث، المجلد 5، العدد 2، 2020.

- نوري منيرة وبوسعد زكية، **"التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد 14، 2018.

- هواري موسى، **"بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية"**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد 01، العدد 03، 2021.

- والى طه محمد ويوسف أحمد احمادي، **"دور العامل الخارجي في ثورات الربيع العربي"**، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد 2، العدد 10، 2021.

- وصفي محمد عقيل، **"التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015.

- وهبي زكرياء، **"رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني"**، المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية، العدد 1، 2016.

- ويفي خيرة، **"ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة"**، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، 2021.

- يجار عبير وكريم رقولي، "**دور الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجزائر نموذجا)**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 1، 2022.

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Benammar Imam and Sofiane Rimouche, **Algeria's diplomatic depth in a volatile environment**: **Vulnerabilities and response mechanisms**, JOURNAL OF LAW AND POLITICAL SCIENCE, Volume:09, Issue: 01, Year:2022.

- Dumont Gérard-François qnd Yves Montenay, « **le Maghreb**, **une géopolitique éclatée** ». Géostratégiques, No. 32, 3e Trimestre, 2011.

- Laurence Thieux, **The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011**: **between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges**, The Journal of North African Studies, volume 23, 2018.

- Sour Lotfi, **ALGERIA'S ROLE IN LIBYA**: **TOWARDS A RENEWED REGIONAL DIPLOMACY**, Research Gate, June 2022.

3- الأطروحات:

❖ **أولا: باللغة العربية**

- إدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 1قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

- بالة عمار، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012.

- بلعربي علي، **"الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية"**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014.

- بلعيد سمية، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

- بلعيد منيرة، **"التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في بلدان المغرب العربي بين متغيرات البيئة الخارجية ومحددات البيئة الداخلية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة، 2017.

- بن حمزة نبيل، **الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص الدراسات الاستراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2022.

- بن صايم بونوار، **المشكلة الأمنية في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016.

- بوعلام ناصر، **التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر 2001-2022**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2022.

- بوكعومة مهدي، **"واقع الأمن الإقليمي في غرب المتوسط بعد 2011 – دراسة حالة مبادرة 5+5 دفاع"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022.

- جندلي خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية للفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2008.

- حاج محمد فضيلة، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

- حجاج مراد، **التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على دول المغرب العربي – بعد الحرب الباردة–**، أطروحة دكتوراه، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017.

- حشوف ياسين، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

- حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

- ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995–2010**، مذكرة ماجستير، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

- الخلايلة ناصر فليح، **نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية: دراسة نقدية تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2021.

- خميلة فيصل، **تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص الأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021.

- دلة أمينة مصطفى، **الدراسات الأمنية النقدية**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

- دير أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة – دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

- زاوي رابح، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية 2007–2020**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

- سعداوي عمر، **البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020.

- سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

- شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016.

- شاهين حاتم أحمد موسى، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة (1991–2015م)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر–غزة، 2017.

- صاغور هشام، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية: دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018.

- فكيري شهرزاد، **الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية –أنموذج ليبيا–**، مذكرة دكتوراه، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

- قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010.

- قدور يوسف، **انعكاسات التهديدات الأمنية غير التقليدية على المنطقة المغاربية (2001–2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019 ص30.

- لعيفاوي بدرالدين، **"الرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية 2011–2019"**، مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه D.M.L تخصص: دراسات اقليمية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية، 2021.

- لوصيف السعيد، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.

- محمد إبراهيم عبد القادر، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (2013–1999)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب واللغات، قسم العلوم السياسية، 2013.

- مدرس بلقاسم أمين، **الفقر وتأثيره على الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

- مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

- مسعودي فاطمة الزهراء، **الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية دراسة سياسية واقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص سياسة دولية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022.

- مفتاح غزال، **"تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة: الحدود الشرقية"**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2020.

- منايفي فريال، **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

- ئاريان رشيد شريف، **مساهمات مدرسة فرانكفورت في حقل الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، 2014.

- يحياوي وسرية، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي ما بعد فترة 2011م: دراسة حالة ليبيا**، أطروحة دكتوراه، تخصص الدراسات الإقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2021.

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Salah Nasira, **The Impact Of Regional Crises On the Algerian National Security**, Memoire Containing a Master's

degree in the Maghreb Studies Requirements, Université of Moulay Tahar Saida, Faculty of Law and Politicel Science, 2016.

- Toprak Busra, **Introduction to Liberalism in Critical Approach to –International Relations** : **Liberalism and Covid 19**, East China Normal University, 2022.

4– الملتقيات:

❖ **أولا: باللغة العربية**

- بن بادة عبد الحليم وعبد الكريم بن رمضان، **"التكامل المغاربي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الحدودية –الواقع والمأمول–"**، الملتقى الدولي التاسع الموسوم بـ: التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، جامعة الوادي، 30 و31 جانفي 2019.

- طاهير رابح ومحمد الطاهر جرمون، **"مواجهة التهديدات الإرهابية في المغرب العربي"**، الملتقى الدولي حول التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، 30-31 جانفي 2019، جامعة الوادي، 2019.

- لعروسي رابح، **"ظاهرة الأمن الوطني: قراءة معرفية في المفهوم والدوافع"**، الملتقى الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Fikret Birdişli, Yusuf Zaki Baskın, 2018, "**Türkiye'de Çalışmalarının Niteliksel Analizi**", **–Yapılan Güvenlik** 2nd Politics and International Relations Congress Proceeding Book, Trabzon, Türkiye.

5- التقارير:

❖ **أولا: باللغة العربية**

-وحدة الدراسات السياسية، "**كيف غيرت انتخابات 8 أيلول/ سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية**

- **Julia McQuaid and others**, **The Same**, **Yet Different**: **United States and Gulf State Interests in the Post-Arab Spring Maghreb**, **Center for Naval Analyses** (**CNA**), **February 2017**.

-Brahim Oumansour, **LE MAGHREB**: **UN FORT POTENTIEL GÉOSTRATÉGIQUE ET DES PERSPECTIVES DE DÉVELOPPEMENT**, (Observatoire du Maghreb - IRIS)، Novembre 2022.

- James Cohen, Joyce Kasee Mills and Leanne McKay, **Building Regional Border Security Cooperation**: **Lessons from the Maghreb**, US Institute of Peace (2016).

6- المواقع الالكترونية:

❖ **أولا: باللغة العربية**

- **12 عامًا على إزاحة بن علي... ماذا تبقى من الثورة التونسية؟**، 14 يناير 2023، على الرابط https://www.alaraby.com/news/.

- **12 عاماً على سقوط القذافي: ما هي أبرز الأحداث التي شهدتها ليبيا؟**، 21 أوت 2023، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/articles/clezge80xepo

- **أرقام جديدة عن ظاهرة الاتجار بالبشر في المغرب الكبير**، أصوات مغاربية، 9 يناير 2019، على الرابط https://www.maghrebvoices.com.

- أسامة عبد الرحمن، **الأمن القومي**، الموسوعة السياسية، 13 جويلية 2020، على الرابط https://political-encyclopedia.org/dictionary.

- أميني عبد الرحمن، **تبون: كل الطرق المجربة في ليبيا فشلت.. والمقاربة الجزائرية هي الحل**، بوابة الوسط، 25 فبراير 2023، على الرابط https://alwasat.ly/news/libya/390204.

- **الإنفاق العسكري للجزائر.. ماذا وراء الزيادة القياسية؟**، قناة الحرة، 23 ابريل 2024، على الرابط https://www.alhurra.com/algeria/.

- البكاي محمد، **موريتانيا والجزائر تبحثان التعاون بشأن أمن الحدود**، 26 جانفي 2023، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

- بن عبد الله عبد الرزاق، **الرئيس الجزائري يصادق على اتفاق أمني جديد مع تونس**، 16/10/2018، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

- **تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان**، 23 سبتمبر 2019، على الرابط https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597/.

- **توقيف أزيد من 3 آلاف تاجر مخدرات حاولوا إغراق الجزائر بالسموم المغربية منذ 2017**، الإذاعة الجزائرية، 3/ 3/2021، على الربط https://radioalgerie.dz/news/ar/article/ .

- **تونس والمغرب تبحثان سبل دعم التعاون الأمني**، 2 مارس 2022، على الرابط https://www.alghad.tv.

- **الثورة التونسية: محطات رئيسية**، 14 يناير 2019، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-

- **الجزائر ترفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول**، جريدة المشوار السياسي، 25/09/2023، على الرابط https://alseyassi-dz.com/.

- **الجزائر تؤكد دعمها لجهود إنهاء الأزمة الليبية**، وكالة الأنباء الجزائرية، 23 نوفمبر 2023، على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/.

- **الجزائر وليبيا تستعرضان سبل التعاون والتنسيق الأمني بينهما**، 16 أكتوبر 2023، على الرابط https://almasdar-dz.com/.

- جوهر جمال، **ليبيا في 2023... عام آخر ينقضي والقادة يتنازعون كراسي السلطة**، صحيفة الشرق الأوسط، 21 ديسمبر 2023، على الرابط https://aawsat.com/.

- حذاقة عبد الحكيم، **الجزائر أنفقت 2.6 مليار دولار لربطه بنيجيريا.. ما أهمية الطريق العابر للصحراء الأفريقية؟**، 2021/6/10، على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/.

- **حراك الجزائر.. هل يكون "الربيع العربي 2"؟**، 2021.01.2021، على الرابط https://p.dw.com/p/3oQcd

-حرمة التاه محمد، **متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، مجلة سبل**، العدد 7، 2022، على الرابط https://subulmagazine.com/

- حمداوي أمين، **الجزائر وتونس تعززان العلاقات الثنائية بـ26 اتفاقية تعاون**، 4 أكتوبر 2023، على الرابط https://asharq.com/politics.

- الخطيب سامح، **تسلسل زمني–كيف وصلت ليبيا إلى وضعها السياسي المتأزم؟**، 15 أغسطس 2023، على الرابط https://www.swissinfo.ch/ara.

- **الدبلوماسية في عهد الرئيس تبون... عودة الجزائر إلى واجهة الأحداث الإقليمية والدولية**، الاذاعة الجزائرية، 2023/12/18، على الرابط https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37371.

- رامي التلغ، **"الوضع الأمني في ليبيا منذ 2011... دولة تسبح في فُلك العنف والفوضى"**، بوابة إفريقيا الإخبارية، 5 مارس 2021. على الرابط https://www.afrigatenews.net/article.

- رشيدي إلهام، **العلاقات المغربية الجزائرية: سجال عبر التاريخ**، 03 ماي 2022، على الرابط https://carnegieendowment.org/sada/87056

- الشربيني محمود ، **التّهديدات الإسرائيليّة للجزائر من الأراضي المغربيّة وصراع المحاور**، 8 أيلول 2021، على الرابط https://www.almayadeen.net/articles/article/.

- صالحة رائد، **موقع بريطاني: لماذا يريد الجيش الجزائري تغيير "عقيدته" العسكرية؟**، جريدة القدس العربي، 21 مايو 2020، على الرابط https://www.alquds.co.uk .

- الصغير عادل، **مصداقية حكومة أخنوش وثقة الناس فيها منهارة تماما وهذه هي أكبر أزمات البلاد**، الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية، 28 مارس 2023، على الرابط https://www.pjd.ma/

- الصلابي علي، **الايمان بالله تعالى .....فوائده واثاره وثمراته**، الجزيرة، 27 جوان 2018، على الرابط https://www.aljazeera.net

- **الصهاينة اخترقوا المخزن**، جريدة الخبر، 12 جويلية 2024، على الرابط https://www.elkhabar.com/press/article/.

- العايب نصر الدين وبا مجيد عبد المجيد و بوصالح محمد، **قراءة في الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي وتأثيره على القضية الصحراوية**، 22/ 12/ 2020، على الموقع https://www.politics-dz.com/

- عشور علاء الدين، **الجزائر في عام 2023.. رهانات سياسية وتحديات اقتصادية، قناة ومنصة المشهد**، 29 ديسمبر 2023، على الرابط https://almashhad.com/article/.

- العلوي محمد مأموني، **تعاون أمني بين المغرب وموريتانيا لمواجهة التحديات المشتركة**، جريدة العرب، 3 نوفمبر 2023، على الرابط https://www.alarab.co.uk/.

- الفقيه إحسان، **فشل الديموقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع**، 2019.فيفري.05، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

- قطبي مصطفى، **دُول المغرب العربي بين التحديّات الاقتصادية والوحدة المغاربية**، 24 جويلية 2021، بوابة إفريقيا الإخبارية، على الرابط https://www.afrigatenews.net/a/296639

- **ليبيا: المنفي يلتقي سعيّد في تونس ويؤكد على أهمية التعاون الأمني بين البلدين والدبيبة يزور الجزائر**، 2021/05/29، على الرابط https://www.france24.com/ar.

- مايابى حبيب الله، **منطقة حرة بين الجزائر وموريتانيا.. توسع اقتصادي وانتعاش تجاري**، قناة الجزيرة، 12 /01 / 2024، على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/.

- محمد جمال، **أمن قومي . الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في أفريقيا**، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، 21 يونيو 2021، على الرابط https://www.europarabct.com.

- **المغرب يحبط محاولة أكثر من 75 ألف شخص للهجرة غير الشرعية لأوروبا في 2023**، 24 جانفي 2024، على الرابط https://www.alarabiya.net/ .

- **المغرب: تواصل انهيار الثقة في حكومة اخنوش**، 7 ديسمبر 2023، وكالة الانباء الجزائرية، على الرابط https://www.aps.dz/ar/monde/.

- **موريتانيا في 2023... محاكمة الرئيس السابق وتغييرات سياسية كبرى**، جريدة الشرق الأوسط، 26 ديسمبر 2023، على الرابط https://aawsat.com/.

- **موريتانيا: جدل حول اتفاق مع شركة صينية متهمة بنهب الثروة البحرية**، جريدة القدس العربي، 10 ديسمبر 2019، https://www.alquds.co.uk

- ميموني عباس، **"طرابلس خط أحمر"..هل حددت الجزائر سقف حيادها بالأزمة الليبية؟ (تقرير)**، 2020.01.10، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

- ميموني عباس، **الجزائر تبعث علاقتها مع دول الإقليم خارج إطار الاتحاد المغاربي**، 2022/03/01، على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/.

- نظيف أحمد، **ساحة واعِدة: أوروبا ومشاريع الطاقة المُتجدِّدة في المغرب العربي**، 2 مايو 2023، مركز الامارات للسياسات، على الرابط https://epc.ae/ar/details/featured/uwruba-wa-masharie-altaqa-almutjddida-fi-almaghrib-alarabi

- وكالة الانباء الكويتية، **الجزائر تجدد رفضها التفاوض مع الإرهابيين ودفع الفدية لاطلاق سراح الرهائن**، 2023/4/9، على الرابط https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2303485&language=ar.

- ولد جدو أحمد، **موريتانيا: الشعب يريد إسقاط النظام**، 2أبريل 2013، على الرابط https://www.jadaliyya.com/Details/28340

- ياحي علي، **الجيش الجزائري يحذر من تنامي الأجندات في المجال الإقليمي**، 5 يناير 2022، على الرابط https://www.independentarabia.com.

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Elise Lambert, **Tunisie**, **Egypte Libye**… **Dix ans après**, **où en sont les pays qui ont connu un "printemps arabe"?**, 10/02/2021, sur le lien https://www.francetvinfo.fr/.

- Mohamed Najib Ben Saad, **Le regard des Tunisiens sur la crise économique** : **La lutte continue**, 10 mai 2023, sur le lien https://www.afrobarometer.org/publication/ad637-le-regard-des-tunisiens-sur-la-crise-economique-la-lutte-continue/.

- The arab weekly, "**Algeria sees regional security threats despite ebbing of terrorism**," 04/01/2021, Available at : https://thearabweekly.com/algeria-sees-regional-security-threats-despite-ebbing- .

- **Rejection of foreign interference**, **principle rooted in Algeria's political culture**, Algerian News Agency, November 26, 2019, at the link https://www.aps.dz/en/algeria/.

- Ferhat Polat, "**Algeria's Role in Libya**," TRT World Research Centre, 24 April 2020, https://researchcentre.trtworld.com/wp content/uploads/2020/11/Algeria_Role_in_Libya , p 3.

- Aïda Ammour Laurence, **Evolution de La Politique de Defense Algerienne**, bulletin de documentation N°7, Centre

Français de Recherche sur Le Renseignement, août 2013, sur le lien :https://cf2r.org/documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne/.

فهرس عام

مقدمة 7

الفصل الأول: 21

التأصيل النظري للدراسة 21

المبحث الأول: مفهوم الامن 23

المطلب الأول: تعريف الامن 23

المطلب الثاني: مستويات الأمن 29

المطلب الثالث: أبعاد الأمن 37

المبحث الثاني: المقاربات التقليدية للأمن 39

المطلب الأول: المقاربة الواقعية 39

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية: 46

المبحث الثالث: المقاربات الحديثة للأمن 53

المطلب الأول: المقاربة البنائية 53

المطلب الثاني: المقاربة النقدية الاجتماعية 60

المطلب الثالث: مقاربة مابعد الحداثة 65

خلاصة الفصل: 70

الفصل الثاني: 71

واقع منطقة المغرب العربي في ظل التحديات المشتركة 71

المبحث الأول: المغرب العربي: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية والاقتصادية 73

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية 73

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي 78

المبحث الثاني: المغرب العربي: مسارٌ مُتعثّر بين تطلعات الشعوب والتحديات الخارجية 82

المطلب الأول: مسار التحولات السياسية في دول المغرب العربي: إنجازات وتحديات 82

المطلب الثاني: المغرب العربي: مسرحٌ للتدخلات الخارجية ومركزٌ لسياسات الدول الغربية . 99

المبحث الثالث: الأمن في المغرب العربي: التحديات والتعاون 108

المطلب الأول: التهديدات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي 108

المطلب الثاني: التعاون الأمني المغاربي: ضرورة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة 123

خلاصة الفصل: 135

الفصل الثالث: 136

أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية وتحديات البيئة الإقليمية 136

المبحث الأول: المقاربة الشاملة للجزائر لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية 138

المطلب الأول: المرتكزات السياسية والأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية. 138

المطلب الثاني: الموقف من التدخلات الخارجية ومبدأ تقرير المصير في السياسة الأمنية. . 148

المطلب الثالث: المقاربة التنموية والاقتصادية كأداة لاستقرار الجوار الإقليمي. 152

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري 157

المطلب الأول: الأزمة الليبية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري 157

المطلب الثاني: التطبيع الإسرائيلي – المغربي: تهديد جديد للأمن الوطني الجزائري 172

المبحث الثالث: الاستجابة العسكرية والتقنية لتأمين الحدود الإقليمية 179

المطلب الأول: توظيف الموقع الاستراتيجي والقدرات العسكرية في الاستراتيجية الدفاعية.
..... 179

المطلب الثاني: آليات الرقابة والإجراءات العملياتية لحماية النطاق الحدودي..... 182

خلاصة الفصل:..... 192

الخاتمة 193

الملاحق..... 193

قائمة المراجع 193

فهرس عام..... 193

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المقاربة الجزائرية الأمنية التي تبنتها الجزائر في منطقة المغرب العربي بعد عام 2011، وذلك في سياق بيئة إقليمية معقدة، مشحونة بالاضطرابات السياسية والأمنية مما أثر بشكل كبير على استقرارها وتماسكها، فالأزمات المتتالية التي تشهدها دول الجوار، مثل الأزمة الليبية والتوترات السياسية، بالإضافة الى تصاعد التهديدات الناجمة عن الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التدخلات الخارجية، قد زادت من حدة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة.

في مواجهة هذه التحديات، تبرز الجزائر كفاعل محوري في منطقة المغرب العربي، من خلال تبنيها مبادرات استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، تشمل هذه المبادرات تفعيل الدبلوماسية الفاعلة لحل الأزمات الإقليمية بالطرق السلمية من خلال تشجيع الحوار السياسي، مع الالتزام بمبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية التي تقوم على احترام سيادة الدول ورفض التدخلات الخارجية، لاسيما في القضايا الداخلية.

كما تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباري مع دول الجوار للتصدي للتهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، إلى جانب تقديم مساعدات اقتصادية تهدف إلى دعم الاستقرار الإقليمي والحد من الفقر.

وبالتزامن مع ذلك، قامت الجزائر بتعزيز قدراتها العسكرية لحماية حدودها، مما يعكس حرصها على ضمان أمنها القومي واستقرار المنطقة.

أظهرت الدراسة أن المبادرات الجزائرية الشاملة حققت بعض النجاحات في تعزيز الأمن القومي والإقليمي، ومع ذلك، لا تزال الجزائر تواجه تحديات جمة، من أبرزها استمرار التهديدات الأمنية المتنوعة، وتأثير التدخلات الخارجية، فضلاً عن التعقيدات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول الشقيقة.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الأمنية الجزائرية، منطقة المغرب العربي، التحديات الأمنية الاقليمية، الوساطة في النزاعات، التعاون الأمني المغاربي.

Abstract :

This study aims to shed light on Algeria's security approach adopted in the Maghreb region after 2011, within the context of a complex regional environment marked by political and security turmoil that has significantly impacted its stability and cohesion. The recurring crises in neighboring countries, such as the Libyan crisis and political tensions, in addition to the growing threats posed by terrorism, illegal migration, and foreign interventions, have exacerbated the security challenges facing the region.

In the face of these challenges, Algeria emerges as a pivotal actor in the Maghreb region by adopting comprehensive strategic initiatives to enhance regional security and stability. These initiatives include active diplomacy to resolve regional crises through peaceful means, promoting political dialogue, and adhering to the principles of Algeria's security doctrine, which emphasizes respect for state sovereignty and rejection of foreign interventions, particularly in internal affairs.

Algeria also seeks to strengthen security and intelligence cooperation with neighboring countries to address shared threats such as terrorism and organized crime. Moreover, it provides economic assistance aimed at supporting regional stability and reducing poverty.

Simultaneously, Algeria has enhanced its military capabilities to secure its borders, reflecting its commitment to safeguarding national security and ensuring regional stability.

The study revealed that Algeria's comprehensive initiatives have achieved some success in bolstering national and regional security. However, the country continues to face significant challenges, including persistent diverse security threats, the impact of foreign interventions, and the internal complexities plaguing some neighboring states.

Keywords : Algerian Security Approach, Maghreb Region, Regional Security Challenges, Conflict Mediation, Maghreb Security Cooperation.